الاثنين 25 تشرين الأول 2021
العدد 4471 السنة السادسة عشرة
lundi 25 octobre 2021 nº 4471 16ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رأس المال
«الاتحاد العمالي» لمواجهة العمال

● **ليا القزي**
أي شرّ ينتظر لبنان؟

● **منصور بطيش**
نفضة ونهضة

● **آلان بيفاني**
تنظيف المجال المالي

اردوغان يطرد السفراء الغربيين من أنقرة: إملاء اتكم مرفوضة [12]

الترسيم: نصرالله يعطّل الضغط الأميركي [2]

الحريري يهدّد: لن أخوض الانتخابات
[4 ـ 5]

(هيثم الموسوي)

كورونا

كبار السنّ والعاملون الصحيّون والملقّحون «صينياً»
الجرعة الثالثة إلزامية

6

العراق

سباق بين الشارع الأكبر والكتلة الكبرى

10

اليمن

لندن تدفن القرار 2216
ثمّة ما تغيّر على الأرض

13

قضية اليوم

رسالة حزب الله الردعية تعطّل أهم أوراق الضغط الأميركي في ملف الترسيم

نصرالله رسم خطاً أحمر: ممنوع فرض الوقائع

وضع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، الجمعة الماضي، خطاً أحمر سيمنع العدو، وخلفه الولايات المتحدة، من فرض وقائع على الأرض لسرقة ثروات لبنان، بما يسمح بتعزيز موقف لبنان التفاوضي

علي حيدر

ليس صعباً التقدير أنه ليس أمام العدو، ومعه الولايات المتحدة بالتأكيد، بعد رسالة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الردعية الأخيرة، في ما يتعلق بالترسيم البحري، سوى فرملة مخطط التسلل عبر تلزيم شركة «هاليبيرتون» الأميركية السطو على ثروات لبنان تحت شعار عدم التوصل إلى اتفاق على الحدود البحرية. فقد نجح حزب الله، عبر اختيار مضمون دقيق يحاكي المرحلة وطبيعة التهديد، في تعطيل مفاعيل التلويح بخيار السطو لدفع لبنان إلى التنازل عن حقوقه. ولا يقل التوقيت الذي اختاره الحزب لتوجيه رسالته الردعية أهمية، كونه تزامن مع زيارة الوسيط الإسرائيلي - الأميركي عاموس هوكستين، بهدف تعزيز موقف لبنان التفاوضي، إن أحسنت الجهات الرسمية الاستفادة من معادلات القوة التي فرضتها المقاومة والقادرة على فرض إيقاع للمفاوضات بما يمكّن لبنان من انتزاع حقوقه في حدوده البحرية وثرواته النفطية والغازية (أما ما تبقى من ثروات فلا يعود لكيان العدو بل هي من حقوق الشعب الفلسطيني).

لا ينبع الحديث عن أن الأميركي طرف مباشر في المعادلة، فقط لكونه ناطقاً باسم المصالح الإسرائيلية، ولا لأن «الوسيط» إسرائيلي يحمل جنسية أميركية، وليس أيضاً لأن الولايات المتحدة حاضنة وداعمة لإسرائيل في كل قضاياها وسياساتها العدوانية، وإنما نتيجة حصول مستجدّ في السياسة الأميركية تجاه لبنان، بعدما تحوّل إلى دولة واعدة على مستوى الثروات النفطية والغازية.

ولذلك، تسعى واشنطن إلى منع أي طرف دولي أو إقليمي من المشاركة في التنقيب عنها واستخراجها، بهدف التفرد بنهبها بالشراكة مع المحتل الإسرائيلي. وهذه مصلحة أميركية منفصلة وإضافية ينبغي أخذها بالحسبان.

من أجل تنفيذ هذا المخطط، يأتي الموقف الأميركي الحازم بمنع لبنان من الاستعانة بهذه الأطراف لحل مشكلته الاقتصادية، ومحاولة حشره أمام خيارين: استمرار المعاناة أو التنازل والخضوع. وفي سياق هذه المعادلة نفسها، يراهن العدو، ومعه الولايات المتحدة، على دفع لبنان إلى التنازل والخضوع، عبر وضعه أمام سقفين: القبول بالسقف الأميركي - الإسرائيلي للتسوية... أو خسارة ثروته بخطوات تدريجية، بدأت مؤشراتها العملية في إعلان فوز «هاليبيرتون» بمناقصة للبدء بأعمال الحفر على الحدود مع لبنان. وأيضاً عبر الضغط من بوابة حرمان لبنان من الاستفادة من ثرواته في المنطقة اللبنانية الخالصة، وهو ما أفصح عنه «الوسيط» الأميركي - الإسرائيلي بإبلاغه مسؤولين لبنانيين أن «ما من شركة في العالم ستوافق على العمل معكم قبل إنجاز الاتفاق مع إسرائيل».

> لا يوجد أي احتمال بألا يبادر حزب الله إلى خطوات مضادة تحبط المحاولة الإسرائيلية أيا كانت النتائج

يستند الرهان الإسرائيلي - الأميركي في نجاح هذا المخطط إلى أن الظرف السياسي والداخلي في لبنان، وتحديداً تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية، سيدفع الطبقة السياسية إلى القبول بأي تسوية مهما تضمّنت من تنازلات، والتسويق لذلك وسط الرأي العام على أنه إنجاز قطع الطريق على سطو الاحتلال على كل الثروة، وكمدخل للخروج من الأزمة. والمعطى الإضافي الذي يعزز هذا الرهان الإسرائيلي - الأميركي، هو الانقسام الرسمي إزاء الموقف والخيار الواجب اعتماده في مواجهة هذا التحدي المفصلي الذي يتصل بمستقبل لبنان...

لكن يبدو، استناداً إلى تعقيدات المشهد الداخلي اللبناني ومخاطره، لم يحضر لدى الأميركي والإسرائيلي أن لدى حزب الله أكثر من دافع للامتناع عن المبادرة في مواجهة الدخول الأميركي المباشر - عبر «هاليبيرتون» - وتبني المطالب الإسرائيلية.

في مواجهة هذا المخطط، أتى موقف حزب الله، في مضمونه وسياقه وتوقيته، لفرملة الاندفاعة الإسرائيلية - الأميركية للسطو على ثروات لبنان، وإلى إحباط منشأ هذه الرهانات الإسرائيلية. وتعزيز موقف لبنان الرسمي. وليس من الصعوبة التقدير بأن الحزب رسم بموقف أمينه العام خطاً أحمر سيمنع العدو من تنفيذ مخططه بفرض وقائع يتمكن من خلالها سرقة ثروات لبنان. وبلحاظ هذه العناصر، المتصلة بالأطراف ذات الصلة بهذا التحدي، كان موقف حزب الله في هذه المحطة أكثر من ضروري في مواجهة الخطوات التمهيدية للسيطرة على ثروات لبنان (الشركة الأميركية).

يدرك العدو أن صدور هذا الموقف على لسان الأمين العام لحزب الله يعني أن هناك قراراً حاسماً في مواجهة هذا المسار. وبات العدو أمام خيارين: إما التراجع والانكفاء وبذلك يكون قد تحقق المطلوب بالنسبة للمقاومة ولبنان، أو أن يحاول التحدي ويبادر إلى خطوات عملية مستندأ في ذلك إلى دعم أميركي صريح ومباشر. في هذه الحالة، لا يوجد حتى احتمال متدنٍّ بألا يبادر حزب الله إلى خطوات مضادة تناسبية تحبط المحاولة الإسرائيلية، أيا كانت النتائج والتداعيات. الأمر الذي سيعيد الكرة إلى الملعب الإسرائيلي - الأميركي، وما إذا كان هذان سيخوضان مع حزب الله جولة ردود متبادلة تدفع إلى التفاف معظم الشعب اللبناني حول المقاومة كونها تدافع عن ثروات لبنان ومستقبله. وهو آخر ما تريده تل أبيب وواشنطن. إذ لا يخفى أن هذا المشهد يتعارض كلياً مع المخطط الأميركي الذي يستهدف المقاومة من جبهتها الخلفية (الداخل اللبناني).

هكذا، ليس من المبالغة القول إن رسالة حزب الله الردعية، عطّلت وستعطّل أحد أهم أوراق الضغط الأميركي - الإسرائيلي على الطرف اللبناني، عبر إسقاط محاولة سلب ثرواته. لكن يبقى أن استثمار قوة المقاومة وموقفها مرهون بأداء الطرف اللبناني الرسمي الذي بات عليه أن يدرك بأن تمسكه بحقوق لبنان الغازية والنفطية لن يؤدي إلى ضياعها، وإنما هي محفوظة أكثر من أي وقت مضى، بعدما ارتقت مستويات ردعها إلى سقوف لم تكن تخطر على بال حلفائها وأعدائها على حد سواء.

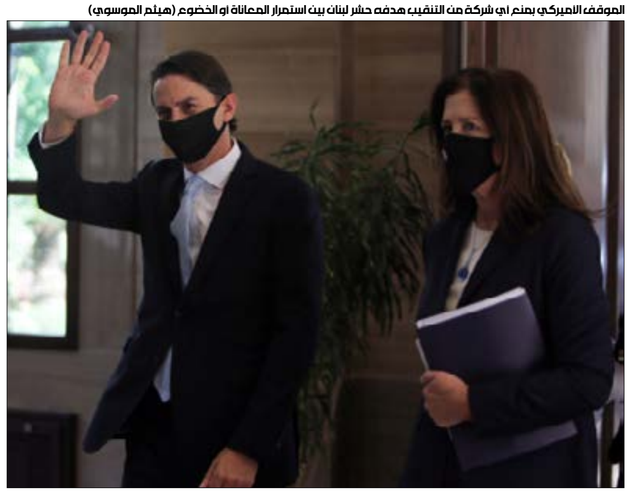

الموقف الأميركي يمنع أي شركة من التنقيب هدفه حشر لبنان بين استمرار المعاناة أو الخضوع (هيلم الموسوي)

علم وخبر

ضباط مدانون بالفساد في مراكز مهمة

أجرى المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان تشكيلات طاولت عدداً كبيراً من الضباط، من بينهم ضباط نُقلوا إلى مراكز مهمة على رغم أن بعضهم سبق أن أدين بالتورط في ملفات فساد ونزلت بحقه عقوبات تأديبية. استشسابية عثمان أثارت حفيظة عدد من الضباط الذين اتهموه بتعيين هؤلاء استناداً إلى قربهم منه فقط.

إشكال دبلوماسي في الإمارات

لوحظ غياب القنصل العام للبنان في الإمارات عساف ضومط عن الافتتاح الرسمي للجناح اللبناني في معرض «إكسبو دبي - 2020» مطلع الشهر الجاري، بسبب «خلاف كبير» بينه وبين سفير لبنان في الإمارات فؤاد دندن على الصلاحيات. إذ يتهم كل منهما الآخر بأنه يتعدى على صلاحياته، فيما يعيد عارفون هذه المشكلات إلى الانتماء السياسي لكل منهما. إذ إن دندن محسوب على تيار المستقبل فيما يُحسب ضومط على التيار الوطني الحر.

«أبو العبد» يزيل صور «قاتل الرشيد»

تحت شعار «ممنوع رفع صور قاتل الرشيد»، تبيّن أن أنصار النائب السابق محمد كبارة هم من تولوا إزالة يافطات رُفعت في طرابلس، بطلب وتمويل من الوزير السابق أشرف ريفي، لتحية قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع على خلفية كمين الطيونة.

صراع أجهزة على فيديوهات الهواتف

بعد حصر مفوض الحكومة القاضي فادي عقيقي التحقيق في مجزرة الطيونة بمديرية المخابرات في الجيش اللبناني، برزت معطيات تطلبت تنسيقاً يومياً وواسعاً مع بقية الأجهزة الأمنية، لا سيما مع فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، سواء للحصول على «داتا» كاميرات غرفة التحكم المروري، أو على نسخ من فيديوهات تقول مخابرات الجيش إن فرع المعلومات جمعها بطرقه الخاصة من هواتف عدد كبير من المواطنين الذين كانوا في المكان وقت وقوع المجزرة.

التشكيلات الدبلوماسية مقرة... وتنتظر الحكومة

قالت مصادر السراي الكبير إن مشروع التشكيلات الجزئية التي فكر بها الوزير عبدالله بو حبيب لا يزال قائماً، وإن التأخير في إقراره يعود فقط إلى عدم انعقاد مجلس الوزراء بسبب الخلافات حول ملف التحقيق في تفجير المرفأ. وذكرت المصادر أن التوافق، إلى حين توقف الجلسات الحكومية، كان لا يزال قائماً على التشكيلات التي تشمل سفارات لبنان في أميركا (المرشحة الإعلامية إلسي أبو عاصي) والفاتيكان (المرشح غدي خوري) ورومانيا (المرشح علي المولى) والمغرب (المرشح الأمين العام الحالي هاني شميطلي) وسوريا (المرشح مستشار رئيس الجمهورية الإعلامي أنطوان قسطنطين) وباريس (المرشح هادي هاشم).

ابراهيم الأمين

عن حركة «أمل»

يروي أحد الخبثاء أنه في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، زار وليد جنبلاط نبيه بري في عين التينة. كان رئيس المجلس جالساً على الكرسيّ الشهير الخاص به، فقام مرحّباً بصديقه الذي قامت بينهما علاقة خاصة، لا أعرف من يمكن أن يكتب قصتها الكاملة يوماً ما. جلس جنبلاط وتوجّه إلى بري: نبيه، أنت اليوم لم تعد رئيساً لحركة أمل فقط. أنت رئيس المجلس النيابي، وأقوى رجالات حافظ الأسد في لبنان، ولديك موقعك المرجعيّ الاستثنائي بين الشيعة في لبنان وربما أكثر. ولديك حضورك الوطني حتى عند من يكرهون ما وصلت إليه البلاد. أرى أنه حان الوقت لأن تخرج إلى العالم. أن تسافر وتزور العواصم وتتفقّد الأمكنة وتلتقي الناس الكبار هناك. لا أدعوك إلى ترك موقعك، بل إلى ما هو أكبر من هذا الكرسي!

الخبيث المحلف يروي أن بري وقف وابتعد قليلاً، فرك أصابع كفّيه، وقال لجنبلاط: وليد يا صديقي، أنا خبرت علاقاتك مباشرة، وشخصياً، مع الدروز طوال السنوات السابقة، خلال الحرب وبعدها. هل تعرف الفرق بيني وبينك؟ أنت يمكن أن تسافر مئة عام وتعود لتجدهم في انتظارك. أما أنا، فإن غادرت لأيام، سيتقاتل كثيرون على انتزاع هذا المقعد!

لم يكن نبيه بري في تلك اللحظة المتخيّلة يخشى منافساً له. كان يعرف جيداً أن قرار التحالف السعودي - السوري - الأميركي قضى بتركيبة أطاحت بحسين الحسيني. وقال غازي كنعان، يومها، إن نتائج الانتخابات النيابية سهّلت علينا مهمة إبعاد الحسيني عن رئاسة المجلس النيابي. ولم يكن في لبنان من يفكر، عن صواب أو خطأ، بأنه قادر على منافسة بري على الموقع. والمقاومة التي كانت منشغلة بمواجهة الاحتلال، لم تكن مهتمّة بغير تثبيت المصالحة الأهلية والسياسية مع حركة أمل بعد صراع الثمانينيات. أضف إلى أنه، أساساً، لم يكن في بال المقاومة منافسة بري، لا على رئاسة المجلس، ولا على حاجب أو مأمور أحراج. ووصل بها الأمر إلى حدّ اعتبار دخول الدولة نوعاً من «الحرام». ولم يكن ذلك يستند إلى «فتوى شرعية» كما روّج كثيرون، بل لأن حزب الله يعي جيداً أن واحداً من أهم شروط حماية ظهر المقاومة هو التسوية (بمعزل عن طبيعتها) مع كل مَن في السلطة، وأساساً مع الرئيس بري.

> يواجه بري تحدّي تجديد التنظيم، سياسات وهيكلة ووجوهاً
>
> الانتخابات الماضية وحراك 17 تشرين كشفا أزمة العلاقة بين قيادات الحركة وجمهورها

خلال 15 عاماً من أول حكومة شارك فيها نبيه بري، بعد انتفاضة 6 شباط 1984، وحتى نهاية التسعينيات، كانت حركة أمل تقود معركة الحصاد على مستوى التمثيل الشيعي في الدولة. صحيح أنه لم تتم الإطاحة بالموظفين الشيعة الذين عُيّنوا في عهود القيادات الشيعية السابقة. لكنّ بري ثبّت معادلةً، منع بموجبها أي جهة لبنانية من التدخّل في اختيار أيّ موظّف شيعي. وحتى عندما سعى رفيق الحريري إلى تعيين نواب وموظفين شيعة في الإدارة العامة، كان عليه دفع المقابل على شكل مقاعد سُنية ومواقع مسيحية في الدولة يختارها بري بنفسه. وبالطبع، لم يكن جنبلاط في وارد التدخل في الأمر، كما أن القيادات المسيحية التي نشطت حينها، عملت بغالبيتها - حتى لا يُظلم البعض - بمبدأ «التقية»، ربطاً بأن ما يجري في إدارة السلطة ليس سوى نتيجة خسارتهم تلك الجولة من الحرب الأهلية المفتوحة على الدوام!

مضت السنوات، وكان الرئيس بري يعتنق مفهوماً خاصاً لنيل الحقوق من كعكة النظام. تصرّف على أساس أن التوازن إنما يحصل من خلال اكتساب مواقع رئيسية في الدولة، وضمان الموازنات السنوية لمجلس الجنوب، وتوسيع دائرة العمل في البنى التحتية في مناطق كانت الطرقات غير موجودة فيها أصلاً. وعمل على إقامة شبكة واسعة من المدارس الرسمية والمستشفيات الحكومية وافتتاح فروع للمؤسسات الوطنية في الجنوب والبقاع، وتوظيف الآلاف من أنصاره أو من قبلوا بمرجعيّته في مواقع مختلفة داخل الإدارة العامة، من أعلى السلم الوظيفي إلى أدناه. وحافظ على هامش المناورة واسعاً في إدارته لرئاسة المجلس النيابي، من سرية الحرس التي لها نظام عملها الخاص بحيث لا يجرؤ أي مدير عام لقوى الأمن الداخلي على سؤالها عن العديد وآلية التوظيف والتسريح وخلافه، إلى الأمانة العامة للمجلس وإدارة عمل اللجان النيابية. وكان بري أكثر السياسيين في لبنان صراحة عندما تصرّف على قاعدة أن إدارة المجلس لا تعني التخلّي عن الشراكة الكاملة في عمل الحكومة، فخاض معارك كبيرة مع الياس الهراوي وإميل لحود وميشال سليمان وميشال عون، ومع سليم الحص وعمر كرامي ورفيق الحريري ونجيب ميقاتي وتمام سلام وفؤاد السنيورة وحتى مع حسان دياب... ولم يكن بري يسمح لأحد بـ«الدعس» على ما وصفه ذات يوم بـ«طرف الدائرة التي تخصّ حصة الشيعة في هذا النظام، وطالما يريدون نظاماً طائفياً موزّعاً حصصاً على الجماعات، فأنا بما أمثّل أريد حصتي ونقطة على السطر»!

ظلّ الأمر على هذا النحو حتى عام 2000، عندما تبدّلت إدارة الحكم في سوريا. لاحظ الجميع أن علاقة بري بالرئيس بشار الأسد لا تشبه علاقته بوالده. وأدرك الجميع في بيروت أن هناك تحالفاً يجمع بري والحريري وجنبلاط وآخرين لا يجمعهم ودّ مع الأسد الابن. ولم يكن عبد الحليم خدام في وضع أفضل داخل سوريا لكي يعينهم. ولم يمض وقت قليل، حتى تبدّلت الإدارة العسكرية والأمنية السورية في لبنان، وبرز دور للمجموعة المعارضة لهذا التحالف، عنوانها الأبرز الرئيس إميل لحود وفريقه.

لكنّ بري لم يكن كثير القلق لسبب رئيسي وهو أن حزب الله، الطرف الوحيد الذي يمكن أن يتسبّب له بمتاعب، ليس في وارد أي إشكال مع حركة أمل، من رئيسها إلى آخر عنصر فيها. كان بري يعرف هذا الأمر جيداً، ليس على مستوى إدارة البلاد من فوق فقط، بل من خلال العمل على الأرض، خصوصاً بعدما ردعت سوريا الحزب، ومنعته من انتزاع هامش في الانتخابات البلدية، فقرّر حزب الله، بعدها، أنه لا يريد مشكلة حتى في العمل البلدي. وفي كل الاستحقاقات التي تلت، كانت التسويات الضمنية تحكم أي منافسة بين قواعد الطرفين. وحتى بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري ودخول حزب الله إلى قلب المشهد السياسي الداخلي، بقي حريصاً على عدم إزعاج حركة أمل، ورئيسها على وجه الخصوص. فكان شديداً في التعامل مع خصوم الحركة بين الشيعة. لم يكن يرفض الكلام مع المطرودين من الحركة، لكنّه منعهم من تشكيل إطار انشقاقي، ولم يعطهم يوماً موقعاً يسمح لهم بادّعاء أن الحزب يريدهم بديلاً منافساً على قيادة الحركة، وهو أمر يعرفه بري أكثر من أي قياديّ آخر في الحركة.

لكن، ثمة ما تبدّل في السنوات الأربع الأخيرة. كانت نتائج الانتخابات النيابية في عام 2018، أول المؤشرات على وجود مشكلة جدية داخل حركة أمل نفسها، وأن المشكلة ليست في منافسة خصومها، أو في تحريض حزبي عليها. المشكلة في قلب التنظيم نفسه: في هيكليّته وإدارته وطريقة عمل قياداته في المركز والمناطق، خصوصاً بعدما استهلكت حصة الشيعة من كعكة النظام، ولم يعد بالإمكان استرضاء احد. وضاق الحال أكثر مع تراجع دور الدولة ومؤسساتها، وتحوّل قيادات في الحركة إلى أشخاص يشبهون بقية السياسيين الذين عانى «شيعة الحركة» منهم قبل عقود. وتكاد لا تخلو جلسة لرجال أعمال أو أصحاب أموال، من الاغتراب أو الداخل، من حكايات عن عراقيل جدية نصبها أمام أعمالهم نافذون في الحركة. وأعرف، شخصياً، حالات كثيرة لم يكن بري يعلم بها على الإطلاق. لكنّ الترهّل الذي أصاب التنظيم تسبّب بكوارث لصورة الحركة عند الناس، وتحديداً ناسها. وعندما أظهرت نتائج الانتخابات أن القوة الفعلية الخاصة للحركة أقل بكثير مما قدّر المشرفون على الماكينة الانتخابية، تعرّف بري شخصياً إلى المشكلة عن كثب. لم يكن أحد من مسؤولي الحركة قادراً على ادّعاء وجود أسباب «قهرية» لما حصل. صحيح أن بعض القيادات قالت لاحقاً إنها سبق أن حذّرت من وجود مشكلة، وإن أحداً لم يصغِ إليها، لكن المؤكد أن بري أصيب بخيبة. وهو لم يكن يوماً ليَحمل على الناس العاديين إن هم ابتعدوا عنه، لذلك كان واضحاً في القول: المشكلة عندنا نحن!

عندما اندلع حراك 17 تشرين، عبّرت المشاركة الشيعية الواسعة في التجمّعات الكبيرة، في الأيام الأولى، عن ضيق كبير لدى هؤلاء من الوضع السياسي. وكان واضحاً أن هؤلاء يحتجّون، خصوصاً، على أداء من يمثّلهم في الدولة. وعندما طلب حزب الله من أنصار المقاومة الخروج من الساحات، بدا وكأن الشيعة الذين شاركوا في الاحتجاجات هم من أنصار حزب الله. وهو أمر مفهوم، لأن غالبية الجمهور المؤيّد للمقاومة غير موافقة على أداء الدولة، ولا على أداء الحكومات والمسؤولين، وغير راضية بالتحديد عن أداء حركة أمل، ولديها ملاحظاتها على أداء نواب حزب الله وعلى أداء بلدياته. لكن ما وقع من أحداث في مناطق صور وبنت جبيل والنبطية وبيروت والبقاع، أعطى إشارة سلبية تجاه حركة أمل على وجه الخصوص.

بعد تلك الأحداث، صارت البلاد تضجّ بأخبار عن الوضع الداخلي للتنظيم الشيعي الأقرب إلى روح نظام اتفاق الطائف. وبدأ تداول أخبار عن خلافات بين قيادات الحركة وبين أعضاء الحلقة القريبة من رئيسها. لكنّ الأمر ما كان ليتفاقم لولا عدم قدرة الحركة على ابتداع وضعية سياسية وتنظيمية جديدة، ما جعل الأمر يتجه صوب لامركزية فعلية، ولو أن زعماء هذه المجموعات، جميعاً، يدينون فعلاً بالولاء للرئيس بري، وليس بينهم، على الإطلاق، من يزعم أو يدّعي قدرة على التصرف خارج قرار عين التينة. لكن ذلك لا يكفي لمعالجة المشكلة الأصلية المتعلقة بالدور الراهن أو المستقبلي للحركة في مواجهة التحديات التي تواجه البلاد الآن، وفي المستقبل القريب.

اليوم، وخلافاً لكل الآراء السلبية التي يمكن جمعها في مجلّدات، فإن الاستحقاق الذي يواجه حركة أمل يمثل تحدياً لكل من يخشى على التركيبة الأهلية العامة في البلاد. وهي تركيبة مؤهّلة للسقوط إن لم يبادر مَن بيده الأمر إلى مراجعة نقدية تستهدف ليس التعرّف إلى أسباب المشكلة، بل تحميل المسؤوليات والمحاسبة من فوق. وهي مراجعة تحتاج إلى شجاعة الإقرار بالحاجة إلى تبديل حقيقي على صعيد السياسات وطريقة اختيار الشخصيات المرشّحة لأدوار نيابية أو إدارية أو وزارية. لأن البديل سيكون على شكل تصويت أكثر سلبية في الانتخابات المقبلة، ولن يتمكّن حزب الله من سدّ الفجوة مهما فعل!

حال حركة أمل هي حال آخرين أيضاً. يمكن لوليد جنبلاط التغنّي بزعامة لا تخشى على نفسها من أهلها. لكنه يعرف جيداً أن النوم هو «سمة» من يلحق به ويواليه ولا يساجله أو يناقشه. هو نوم بلا حياة. والأمر نفسه ينطبق على حال الكسل والانتظار التي تسود قواعد التيار الأزرق الذي «اختفت» قيادته، وتحوّل إلى جزء من إرث ضاع بعد رفيق الحريري. وكذلك على حال جمهور هائج خلف زعيم يطعمه الخوف ليلَ نهارَ، ويدعوه إلى الاستعداد لمنازلة القرن، كما يفعل سمير جعجع مع قواعد القوات اللبنانية. والتحدي نفسه يواجهه ميشال عون مع جمهور بقي وفياً طيلة ثلاثة عقود، لكنّ خبز «الحقوق المسيحية» لم يعد يُسمن أو يُغني عن جوع إلى دولة حقيقية... وبالطبع، هي أيضاً حال المقاومة مع جمهور كبير من داعميها، ممن يعرفون أن قيادتها تدرك أيضاً أن بناء الدولة العادلة صار شرطاً ملزماً لبناء الدولة القادرة على مواجهة الاستعمار...

اليوم، يقف لبنانيون كثر على هامش المشهد. بعضهم تعب من التجارب ولا حول له ولا قوة. لكنّ بينهم حشداً من «صيصان السفارات» الذين يفترشون الساحات، رافعين الأيدي إلى السماء داعين: اللهم اجعلنا بيَكة على مزابل لبنان!

على الغلاف

غضب ابن سلمان مستمرّ وابن زايد يريد نقل «الحضانة» إلى السيسي

الحريري يهدّد بالعزوف عن خوض الانتخابات

لا يزال الصمت مطبقاً على سعد الحريري. لا يبدي نية للتدخل في السجالات السياسية القائمة. ولا يجد نفسه مضطراً إلى إطلاق موقف من الانتخابات. وإن كان يكثر من الحديث عن رغبته في العزوف عنها. لكن الأمر يظلّ مرتبطاً أكثر بوضعه المالي، وعدم الوصول الى علاج لمشكلته الكبرى مع وليّ عهد السعودية محمد بن سلمان

(هيثم الموسوي)

ميسم رزق

لا يزال الرئيس سعد الحريري «مقيماً» في أزمته. مشكلته المستعصية مستمرة مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان. وملفه المالي لم يقفل بعد في السعودية، ما ينعكس عليه مشاكل إضافية، منها ما يتعلق بـ«البزنس» والبحث عن أعمال تجارية تعوّض ما خسره من توقف أعماله الكبيرة في الخليج وتركيا وأفريقيا وتراجع مقدراته في لبنان، ومنها ما يتعلق بالسياسة ومستقبل دوره في لبنان وكيفية التصرف مع ملف الانتخابات النيابية. وهذا الاستحقاق الأخير يشكّل معضلة كبيرة بسبب انعكاس وضعه المالي على تياره تنظيمياً ومادياً، والتوتر الذي يسود علاقاته مع معظم الأطراف المحلية، ما يحول دون وضوح الصورة بشأن تحالفاته.

> في وادي أبو جميل الحركة شبه معدومة وعدد كبير من الموظفين ورجال الحرس صُرفوا

بعد نحو أربعة أشهر من اعتذاره عن عدم تأليف الحكومة، يبدو المشهد أكثر وضوحاً لناحية عجز الحريري عن لملمة نفسه سياسياً وشعبياً ومالياً، بينما «ينغّل» خصومه في المناطق تحضيراً لخوض الاستحقاق. في «بيت الوسط»، في وادي أبو جميل، الحركة شبه معدومة. عدد كبير من الموظفين ورجال الحرس صُرفوا، فيما يجري البحث في إعادة فصيلة قوى الأمن التي تتولى حراسته إلى الخدمة في صفوف قوى الأمن. فيما سيد البيت غادر إلى دولة الإمارات من دون إشارات إلى عودة قريبة. ولا يتعلق الأمر بوضعه الصحي الذي بات مستقراً بعدما خضع لمتابعة طبية في باريس أخيراً، بل بانعكاسات الغضب السعودي عليه. فثمّة علامات استفهام كبيرة تحوط بمصير «ابن رفيق الحريري» الذي يمضي وقته بين فرنسا والإمارات حيث افتتح مكتباً استشارياً مع «شركة أبو ظبي القابضة» ووقّع عقداً مع «جهاز أبو ظبي للاستثمار»، بعدما منحه وليّ عهد الإمارات، محمد بن زايد، أخيراً إقامة في الإمارات وفرصة للاستثمار من أجل تسديد ديون المملكة العربية السعودية، من دون تقديم أي تمويل سياسي أو إعلامي.

يقضي الحريري معظم وقته في أحد فنادق أبو ظبي، ويزور باريس بين فينة وأخرى لأيام معدودة مستقلاً طائرة خاصة تخصّ أحد شيوخ أبو ظبي، وهو سافر على متنها الى القاهرة أخيراً حيث مكث ليومين فقط. تواصله مع المسؤولين والنواب في تياره مقطوع إلى حدّ ما، باستثناء قلّة قليلة تناوبت على زيارته في الإمارات في الأسابيع الماضية. من بينها الوزير السابق محمد شقير ومستشاراه نديم المنلا وهاني حمود وعمته النائبة بهية الحريري ونجلها أحمد، وحالياً رئيس جمعية «بيروت للتنمية الاجتماعية» أحمد هاشمية.

«الجفاء الطوعي» الذي اختاره الحريري يعود الى تخبّطه في الإمارات، حيث يبدو كمن دخل عالم الأعمال لتوّه ويريد أن يبني نفسه من جديد، ولكن بشكل محدود بحسب الفرصة المتاحة له. وفي هذا الإطار، تؤكد معلومات «الأخبار» أن «الحريري الآن يعمل من خلال المكتب، ويتقاضى عمولات تساعده في تسديد ما تبقّى من ديونه لابن سلمان وتكفي مصاريفه»، فيما «يساعده ابن زايد بشكل محدود، وهو أبلغه بأنه لن يفعل ما يثير غضب ابن سلمان» الذي يرفض حتى اللحظة «الصفح عنه بحسب ما يقول لكل وسيط يسعى الى ذلك». كما «أن محاولات تسديد ديونه لأحد المصارف السعودية، والتي تفوق قيمة كل عقاراته، لا تزال متعثرة». لذلك، هناك كلام عن إمكان انتقاله الى مصر للقيام ببعض الاستثمارات، إذ يبدو أن ابن زايد يريد أن يرفع «حضانة» الحريري عن كاهله ويرميها على الرئيس عبد الفتاح السيسي.

الظروف التي يتخبّط بها الحريري أوجدت حالة من الكسل والاستسلام الكلّي في التيار، قبيل أشهر من الانتخابات النيابية. وللمرة الأولى، يُنقل عن الحريري رغبته في العزوف عن خوض الانتخابات، أقلّه هو شخصياً، وهو ما يؤكّده مقرّبون منه في بيروت. لكنهم يقولون إن الأمور لا تزال في بدايتها، والحريري لا يشعر بأنه محل منافسة جدية مع أي خصم له في الساحة السنية، وهو قادر على استنهاض الوضع الشعبي متى قرر.

المسؤولون في التيار يشيرون أكثر الى تراجع «القدرة المالية على خوض الانتخابات»، وحتى على المستوى التنظيمي «العمل مشلول». إذ لم يُطلق تيار «المستقبل» بعد ماكينته الانتخابية التي يتناتشها كلّ من الأحمدَين (الحريري وهاشمية). وعلمت «الأخبار» أن هاشمية حاول قبل فترة تشكيل فريق انتخابي للعمل في بيروت منفصل عن ماكينة التيار الرئيسية والمنسقيات، ما ولّد مشاكل كثيرة مع فريق أحمد الحريري الذي يحاول الدخول الى العاصمة من جديد، ويعقد اجتماعات مع عدد من العائلات ومفاتيح المناطق وكوادر تنظيمية. وهو تمكّن من استعادة عدد من الشباب المستقبليين الذين استمالهم هاشمية. ولكن، ما عدا بعض الخدمات البسيطة التي يقوم بها «الأحمدان»، لا عمل جدّياً يُسجّل للمستقبليين في ما خصّ الانتخابات التي يعتبر التيار أنه «لا يزال هناك متسع من الوقت للكلام عنها»!

وليس الوضعان المالي والتنظيمي هما فقط ما يعانيه تيار «المستقبل» ورئيسه، بل تضاف إليهما علاقة الحريري التي ساءت مع معظم القوى المحلية في السنتين الأخيرتين، وهذا ما يجعل التحالفات الانتخابية غير واضحة بالنسبة إليه، وصعبة الى حدّ ما. يُضاف إلى ذلك انعدام وجود أي خطة في ما يتعلق بأسماء المرشحين، وما إذا كان ثمة بدلاء من عدد من النواب الحاليين، أو سيبقى الوضع على ما هو عليه. وهذا الأمر سيحسمه، بحسب مطلعين، «النائبة بهية الحريري ونجلها أحمد اللذان سيمسكان بملف الانتخابات في الفترة المقبلة».

تقرير

المموّل يحسم: هل يتحالف الجميل ومعوض مع «نحو الوطن»؟

فيما يعلن رئيس «حركة الاستقلال» ميشال معوض أنه أنجز اتفاقاً مع رئيس حزب الكتائب سامي الجميل والنائب المستقبل نعمت أفرام لخوض الانتخابات النيابية في معظم الدوائر المسيحية في الشمال وجبل لبنان، أكّدت مصادر مطلعة أن النقاش حول تمويل الحملة الانتخابية يصطدم بمطلب الجهات الخارجية من دول وصناديق وشخصيات عقد اتفاق بين الثلاثي ومجموعة «نحو الوطن» التي تمثل منصة تقول بأنها ستكون ممثلة لغالبية مجموعات المجتمع المدني، وتستعد لتشكيل لائحة من 128 مرشحاً موزعين على 15 دائرة في الانتخابات المقبلة.

ويُنقل عن مسؤولين في المجموعة أنها تفضل البقاء، بعيداً من أي تشكيل حزبي أو سياسي بما في ذلك حزب الكتائب وحركة الاستقلال، بعدما أظهرت نتيجة استطلاعات للرأي أجرتها احتمال امتناع عدد كبير من الناخبين عن التصويت لها في حال تحالفت مع أي من قوى السلطة بما في ذلك الجميل ومعوض.

ووسط تبادل للاتهامات حول قيادة العملية الانتخابية ومن يتولى الإشراف على إنفاق الأموال التي يجري جمعها لخوض الانتخابات، نقل مرشحون محتملون عن مسؤولة الماكينة الانتخابية في «نحو الوطن» شانتال سركيس (الأمينة العامة السابقة لحزب «القوات اللبنانية»)، أن عملها مهدد بالتوقف بعد «انتقام» الكتائب وحركة الاستقلال منها، عبر إقناع الممولين، وغالبيتهم من رجال الأعمال المغتربين، بقطع التمويل عنها إذا لم تتعاون معهما. علماً أن سركيس تؤكّد أن أي تحالف مع القوى السياسية، ومنها الكتائب وحركة الاستقلال، سيؤدي إلى إحباط الهدف الأساسي من الحملة وهو الحصول على 33 في المئة من مقاعد مجلس النواب، ما يجعلها متحكمة بأي تحالفات سياسية.

في المقابل، تُوجه اتهامات إلى سركيس والوزير السابق كميل أبو سليمان بأنهما يعملان مع «نحو الوطن» ضمن خطة منسقة مع حزب «القوات اللبنانية»، ويسعيان إلى تشكيل لا ينافس القوات على الأصوات، بل يأخذ من أصوات المستقلين، على رغم تأكيدات سركيس بأنها أُبعدت من صفوف الحزب بسبب خلافات داخلية، وأن لا علاقة لها بأي موقف سياسي للقوات من ملف الانتخابات.

> المرشحون من «نحو الوطن» يفترض بهم توقيع وثيقة تتضمن «رفض سلاح حزب الله»

يشار إلى أن المرشحين ضمن «نحو الوطن» يفترض بهم التوقيع على وثيقة من عشر نقاط أبرزها «رفض سلاح حزب الله»، وهي شعارات سبق لقوى 14 آذار أن جعلتها في صلب حملتها الانتخابية. ويفترض أن تعقد المجموعات والمنصة التي تديرهم وتقودها القوات السابقة اجتماعاً أخيراً هذا الأسبوع لحسم وجهتها.

يشار إلى أن صراع هذه المجموعات يتركز الآن على دوائر بيروت الأولى والثانية وجبيل وكسروان والكورة والبترون وبعبدا وجزين وحاصبيا، وعلى مقاعد الأقليات بما فيها العلوي في عكار.

وبدأت مجموعة «نحو الوطن» اتصالات مع شخصيات شيعية معارضة لحركة أمل أو لحزب الله أو لكليهما. وبينها من له نفوذ في العشائر في بعلبك الهرمل. كما حاولت إقناع إحدى الشخصيات الشيعية بالترشح في مواجهة الرئيس نبيه بري، مؤكدة أن لديها 7000 صوت مضمون قبل انطلاق العملية الانتخابية.

تقرير

إخلاء سبيل مدعى عليهم باختلاس مليارات الليرات

القضاء لا يعترف بالأدلة الرقمية!

قررت الهيئة الاتهامية في بيروت إخلاء سبيل خمسة موقوفين بجرم التلاعب ببيانات المركز الآلي التابع للمجلس الأعلى للجمارك لعدم كفاية الدليل، معتبرة استمرار توقيفهم غير جائز. من دون تعيين خبير فني تقني للتثبت من ادعاءات الموقوفين بشأن التعديلات التي نفّذوها واعتبرها المحامي العام التمييزي تلاعباً وتزويراً بهدف للاختلاس

رضوان مرتضى

ضجّت العدلية، قبل نحو شهرين، بخبر توقيف خمسة موظفين جمركيين بينهم مدير عام ادعى عليهم بجرم الإثراء غير المشروع واختلاس مليارات الليرات جراء عمليات تلاعب ببيانات المركز الآلي التابع للمجلس الأعلى للجمارك على مدى سنوات. استند المحامي العام التمييزي بالتكليف القاضي جان طنوس لاتخاذ قراره بتوقيف الموظفين والادعاء عليهم، آنذاك، إلى الأدلّة الرقمية، وإلى تقرير أعده ضابط فني في فرع المعلومات يُبيّن، بالتواريخ والتوقيت، كيفية دخول الموظفين إلى نظام إدارة العمليات الجمركية والتلاعب بالبيانات. هذا الأمر ولّد شبهة لدى القاضي المدّعي بحصول سرقة طالت المال العام، لا سيما أن التقرير أشار إلى أنّ عمليات التعديل تمّت في أوقات خارج الدوام وأحياناً ليلاً، ما عزز فرضية التورط.

قاضي التحقيق الأول بالإنابة شربل بو سمرا استعجل اتخاذ قرار بإخلاء سبيل الموقوفين من دون التوسع في التحقيق، ولم يطلب تعيين خبير تقني للتدقيق في الادعاء بأنّ التلاعب هدفه الاختلاس، إنما اكتفى بالاستناد إلى إفادات الموقوفين بالنفي ليُقرر تركهم. يومها استأنفت النيابة العامة المالية قرار الترك ليحال الملف إلى الهيئة الاتهامية في بيروت برئاسة القاضي ماهر شعيتو الذي قرر فسخ قرار الترك وإبقاهم موقوفين لنحو شهر تقريباً، قبل أن تصدر قرارها بتصديق إخلاء سبيلهم قبل أيام.

التدقيق في الملف يُبيّن أنه «سُلق» على عجل من دون التثبت من الأدلة ومقارنتها. إذ لم يُعيّن خبير في ملف هو تقني أصلاً، وكان التخبط واضحاً في قرار قاضي التحقيق بو سمرا الذي بدا وكأنه يستعجل إخلاء سبيل الموقوفين قبل استكمال التحقيق، مع أنّ الأدلة التقنية موجودة وواقعة التعديل ثابتة.

بالعودة إلى قرار الهيئة الاتهامية، فقد استند قضاتها على محضر استجواب رئيسة مصلحة المراقبة في المجلس الأعلى للجمارك وسام العوش لناحية آلية عمل المركز الآلي والعمليات المجراة من المدعى عليهم وتوقيتها وماهيتها، «بالنظر لكون المدعى عليهم أدلوا بأن العمليات التي قاموا بها مبرّرة، وبعضها بناء لأوامر رؤسائهم»، من دون أن تقوم النيابة العامة أو قاضي التحقيق بمطابقة إدلاءات المدعى عليهم مع العمليات المجراة.

> التدقيق في الملف يُبيّن أنه «سُلق» على عجل من دون التثبت من الأدلة ومقارنتها

ورأت الهيئة الاتهامية أنه «في ظل معطيات الملف الراهنة غير المكتملة، خصوصاً لناحية عدم الاستجابة لطلبات المدعى عليهم المقدمة إلى قاضي التحقيق والرامية إلى التوسّع بالتحقيق، وعدم الاستعانة بخبير فني تقني يقوم بدراسة ما قدّمه المدّعى عليهم من تبريرات لعمليات الدخول والتعديل التي قاموا بها»، قررت الهيئة «تصديق طلب تخلية السبيل»، لكنها منعتهم من السفر لمدة ستة أشهر. وهنا يجدر التوقف عند اعتبار الهيئة الاتهامية أنّ معطيات الملف غير مكتملة، فلماذا لم يأخذ قاضي التحقيق الوقت لاستكمال المعطيات للتثبت من الادعاءات أو لدحضها تقنياً بدلاً من الاستناد إلى إفادات شهود فقط.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

الهيئة خلصت إلى تخلية سبيل المدّعى عليهما ميشال شبل وسمير المصري لقاء كفالة نقدية قيمتها 50 مليون ليرة لكل منهما، والمدعى عليهما جان موسى والياس النصراني لقاء كفالة نقدية قيمتها 10 ملايين ليرة لكل منهما، والمدعى عليه شفيق مرعي لقاء كفالة نقدية قيمتها 30 مليون ليرة، وتعديله جزئياً لناحية المنع من السفر لتمسي المدة ستة أشهر لكل من المدعى عليهم.

مصادر قضائية وصفت قرار إخلاء سبيل المدعى عليهم بأنه «صدمة تفيد بأنّ قيمة الأدلة الرقمية تساوي صفراً بالنسبة للقضاء الذي يستند إلى إفادة موقوف بدلاً من الركون إلى دليل تقني لا يرقى إليه الشك لجهة حصوله. إذ إنّ نفي الموقوفين ليس دليلاً على عدم وجود الاختلاس».

ولفتت المصادر إلى أنّ التقرير الفني يؤكد أنّ تغيير إعدادات البرنامج «حصل مئات المرات، من بينها خلق إعدادات جديدة بمعايير مختلفة ومن ثمّ مسحها. وهذا الأمر يعزز مقولة إنّ الفساد موجود، لكننا لا نرى فاسدين خلف القضبان». واستغربت عدم طلب قاضي التحقيق تعيين خبير تقني «مع أنّ هناك نماذج من السجل تُبيّن حجم التلاعب الذي كان يحصل مع الأخذ في الاعتبار تهريب الأموال، علماً أن هذا النظام مسؤول عنه الموقوفون الذين يتبعون للمجلس الأعلى للجمارك». وتشدّد على أن تعيين الخبير «كان ضرورياً لمراجعة النظام لتحديد البيانات التي أُدخلت ولكشف من هم المخلّصون الذين يدفعون لقاء هذا التعديل ومن هم الشركاء الذين أدخلوا بضائعهم خلال هذه الفترة». وخلصت إلى أن «نظام نجم يُظهر اختلاسات من دون أن يكون هناك مختلسون»!

يفتح هذا الملف نقاشاً واسعاً في قصور العدل لجهة وجوب استناد المحاكم على الأدلة الرقمية، في ظل وجود قضاة يرون أنّ عدم الأخذ بالأدلة الرقمية سببه عدم وجود قناعة لدى القاضي بأنّ التلاعب لتعديل البيانات هدفه السرقة.

تقرير

انتخابات محامي طرابلس

مرشحة المردة الأوفر حظّاً

عبد الكافي الصمد

تلقت مرشحة تيّار المردة لمنصب نقيب المحامين في طرابلس، ماري تيريز القوّال، دعماً من رئيس «تيّار الكرامة» النائب فيصل كرامي، من شأنه تعزيز حظوظها في الفوز في الانتخابات التي ستُجرى في 21 تشرين الثاني المقبل، لانتخاب 4 أعضاء جدد في مجلس النقابة (مسلمان ومسيحيان) من بينهم النقيب. وفي حال فوزها، ستكون القوّال أوّل امرأة تتبوأ هذا المنصب منذ تأسيس النقابة عام 1921، خلفاً للنقيب الحالي محمد المراد المحسوب على تيّار المستقبل.

فبعد إعلان التيّار الأزرق في الثامن من الجاري دعمه ترشيح القوّال أكّد كرامي في حفل تكريمي لها أمس أنه «حكماً مرشّح تيّار المردة هو مرشحنا نتيجة علاقتي بالأخ والصديق والحليف والوفي الوزير سليمان فرنجية (...) ومن باب الوفاء لما يشبه وعداً من الرئيس الراحل عمر كرامي الذي خاطبها في أوّل لقاء بينهما، قائلاً: أهلاً بالنقيبة»، بعد انتخابها عضواً في مجلس النقابة عام 2011.

إلى ذلك، لا تزال الأوساط النقابية تنتظر موقف «تيار العزم» الذي يترأسه الرئيس نجيب ميقاتي. علماً أنّ مصادر مقربة من المرشحة أكدت لـ«الأخبار» أنّ «تيّار العزم داعم لها حتى النهاية»، وكذلك موقف الحزب السوري القومي الاجتماعي والنقباء السابقين الذين أعلنوا دعم ترشيح القوّال. فيما رجّحت مصادر في النقابة أن يتبنّى التيّار الوطني الحرّ الذي ليس لديه مرشح للانتخابات، المرشّح بطرس فضّول.

وينافس القوّال على منصب النقيب الذي سيكون مسيحياً هذه المرّة وفق عرف يقضي بالمداورة، كلٌّ من فضّول ومرشّح القوّات اللبنانية جوزيف عبدو وطوني خوري وجورج جلّاد. وإلى هؤلاء، يتنافس على المقعدين المسيحيين كلٌّ من مروان ضاهر (تيار المستقبل) وسمعان اسكندر، فيما يتنافس على المقعدين المسلمين كلّ من محمود هرموش ومنير الحسيني (تيّار المستقبل)، زاهر العلي (تيّار العزم)، هاني المرعبي (مقرّب من الوزير السابق أشرف ريفي)، عبد السلام الخير، سهير درباس وغسان مرعي (مقرّب من الحزب السوري القومي الاجتماعي).

كورونا

«الجرعة الثالثة» إجراء إلزامي

راجانا حميّة

هل بات ممكناً القول إن تلقّي جرعتين فقط من لقاحات «كورونا» لم يعد كافياً؟ على ما يبدو أن الجواب بات نعم، مع البدء بمرحلة جديدة من مسار عملية التلقيح تقضي بإضافة جرعة ثالثة معزّزة. فقبل أيام، أعلن وزير الصحة فراس الأبيض منح الوزارة الإذن للبدء بإعطاء جرعة ثالثة معزّزة من اللقاحات، على أن تقتصر في الفترة الراهنة على كبار السن الذين تفوق أعمارهم الـ 75 عاماً والعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية، ومن يعانون من أمراض مناعية.

لكنّ ثمة فئة ثالثة من المستهدفين لم تأت ضمن إعلان الوزارة، ومن المؤكد أنها تحتاج إلى جرعة ثالثة، وهي فئة الملقحين بلقاح «سينوفارم» المتعارف عليه باللقاح الصيني. والتلقيح بجرعة معزّزة لهؤلاء لا يأتي من باب الترف، وإنما من باب «الواجب»، بعدما كشفت دراسة أشرف عليها رئيس اللجنة الوطنية للقاح، الدكتور عبد الرحمن البزري، وأعدّها عدد من الأطباء، ومنهم المعدّة الرئيسية الدكتورة ريما مغنية، أن الملقحين بـ«سينوفارم» لم يكوّنوا مناعة كافية لمواجهة متحورات فيروس كورونا.

> المرحلة الأولى تشمل كبار السنّ والعاملين الصحيّين والملقّحين بـ«سينوفارم»

الدراسة السريرية التجريبية التي أجريت في مستشفى المقاصد في بيروت بين 17 شباط و30 حزيران الماضيين على 75 فرداً، ونُشرت في مجلة «vaccine» العالمية، بيّنت أن الملقحين بـ«سينوفارم» لم يظهروا مناعة قوية في مواجهة الفيروس، وأن عدداً لا بأس به من الملقّحين الذين أصيبوا بالفيروس أظهروا عوارض قوية، على عكس من تلقّوا لقاحات أخرى.

تأتي الدراسة بعد تجارب خاضتها بعض الدول، منها منغوليا والإمارات العربية المتحدة والبحرين، دخلت موجة قاسية من فيروس كورونا رغم أن معظم سكانها كانوا قد تلقّوا جرعتين من لقاح «سينوفارم». وهو ما دفع الإمارات إلى اتخاذ القرار بإعطاء جرعة ثالثة معززة لكل من تلقوا سابقاً اللقاح الصيني. وقد لجأ لبنان الى التدبير نفسه عبر إلزامية الجرعة الثالثة لكل من تلقى جرعتين من «سينوفارم»، وقد صدرت توصية عن اللجنة الوطنية للقاح بذلك.

معدّو الدراسة أجروا تجارب عما يمكن أن تكون عليه الجرعة الثالثة. وأوضحت مغنية أن الخيار كان بإطلاق تجربة مزج اللقاحات، من دون حصر الجرعة الثالثة باللقاح نفسه، أي باختبار فرضية تطبيق الجرعة الثالثة من لقاح فايزر للملقحين بجرعتَي «سينوفارم». وقد أظهرت التجارب السريرية أن ما قبل «سينوفارم» ليس كما بعده، فبحسب مغنية، أظهر حقن الأشخاص بجرعة ثالثة من لقاح «فايزر» أن «المناعة لدى هؤلاء الأشخاص طلعت للسما»، علماً بأن هذه الدراسة من أولى الدراسات التي جمعت بين «سينوفارم» و«فايزر»، فيما كان المزج التقليدي قد جرى سابقاً بين «استرازينيكا» و«فايزر» في بريطانيا وألمانيا.

بعض المستشفيات بدأت التلقيح بالجرعة الثالثة، إلا أنها لا تزال مقتصرة على «من يرغب من العاملين في القطاع الصحي» بحسب مغنية، لافتة إلى أن تعميم التجربة على بقية المستهدفين قد يبدأ في غضون أيام. فيما أشار البزري أيضاً إلى أن تدبيراً آخر سيدخل حيز التنفيذ وهو المزج بين اللقاحات.

لكن، هل تتوقف الجرعة الأخيرة على هؤلاء فقط؟

بحسب التجارب في العالم، ومنها الولايات المتحدة، ثمة توجّه لأن تكون الجرعة الثالثة المعزّزة واقعاً وليست خياراً لكل من تلقّوا لقاحات، بغض النظر عن نوعها. وفي هذا السياق، تشير مغنية إلى أنه رغم أن اللقاحات الأساسية كـ«فايزر» و«أسترازينيكا» وغيرهما أظهرت فعالية مناعية، إلا «أننا واصلون» إلى أن تكون الجرعة الثالثة هي آخر الجرعات في كل اللقاحات، وليس الجرعة الثانية. ويتوقف ذلك في لبنان مثلاً على «عدد اللقاحات المتوافرة»، مشيرة إلى «أننا اليوم بصدد أربع دراسات تتعلق بالجرعة الثالثة».

(هيثم الموسوي)

تحقيق

الصابون البلدي يهاجر

في الأزمات، كتلك التي نعيشها، يكون منطقياً التخلي عن كل ما هو «فرنجي» مستورد لمصلحة ما هو «بلدي» محلي... في بلد، كالذي نعيش فيه، لا منطق يفسّر أن لا يكون أهل البلد قادرين، على الأقل، على استهلاك الصابون «البلدي» لعدم قدرتهم على شرائه!

رضا صوايا

لم تشفع الأزمة الاقتصاديّة حتى للصابون البلدي الذي بات سلعة نادرة في السوق المحليّة، وحكراً على قلة قادرة على «التنعّم» به. البلاد التي يُقال إنها «أنجبت» الصابون وصدّرته إلى العالم بات سكانها محرومين من «رغوته»! ورغم اختلاف المصادر التاريخية حول نسبة الصابون إلى نابلس الفلسطينية أو طرابلس اللبنانية، إلا أن الثابت أن هذه الصناعة ازدهرت في عاصمة الشمال قبل أكثر من ألف عام، ومنها بدأ تصدير هذا المنتج إلى أوروبا. ازدهار حوّل خان الصابون الذي أُنشئ عام 1480 إلى ملتقى «تجاري عالمي يجتمع فيه التجار المشرقيون والأوروبيون» على ما جاء في بعض المراجع التاريخية.

ما لم تنجح في محوه العصور طوال أكثر من ألف عام، تكفّلت به الأزمة الاقتصاديّة الحادة التي يعيشها لبنان. «الظروف التي نعيشها لم نعرف لها مثيلاً. حتى زمن المجاعة كان أكثر رحمة على الصناعيين»، يقول بدر حسون، مؤسس «قرية بدر حسون البيئية» التي تعنى بإنتاج مئات من أنواع الصابون البلدي. ويوضح أن «كلفة الإنتاج ارتفعت بأكثر من 60%، وهي نسبة كفيلة بالقضاء على أيّ مؤسسة. وصلنا إلى مرحلة لم يعد بإمكاننا فيها البيع للسوق المحليّة ولا عاد المستهلك المحلي قادراً على شراء منتجاتنا». لذلك، «نركز على التصدير. فيما نسبة المبيع في السوق المحليّة تقارب الصفر. حاولنا، قدر الإمكان، الحفاظ على سعر مقبول للمستهلك وتحمّلنا خسائر كبيرة. لمدة عامين، استمرينا في بيع منتجاتنا على أساس سعر صرف 1500 ليرة و2000 ليرة للدولار، إلى أن اضطررنا منذ بضعة أشهر إلى التسعير وفق سعر دولار السوق السوداء. علماً «أنني منذ سنوات أمّنت 80% من استهلاكي للطاقة عبر الطاقة الشمسية، وأؤمّن المياه من بئر، وأنتج الغاز من الصرف الصحي. ومع هذا فالكلفة لا تزال كبيرة جداً».

المبيع في السوق المحلية صفر (الأخبار)

يتحسّر سليم غنّام، صاحب مؤسسة «خان القصر للصابون»، لأن «المؤسسة التي بدأت العمل مطلع الثمانينيات لم تعرف مثل هذه الأيام حتى في عز اجتياح العدو الإسرائيلي وما تلاه من ويلات». ويوضح أن «الطلب تراجع بأكثر من 70% فيما تضاعفت الكلفة. كنا نشتري تنكة زيت الزيتون الخاص لإنتاج الصابون البلدي بحوالى 50 ألف ليرة. اليوم سعرها يتخطى الـ 600 ألف. كنا نبيع الصابونة البلدية بـ 3 دولارات تقريباً، أي 4500 ليرة. أصبحنا نبيعها بدولارين بالجملة، أي حوالى 40 ألف ليرة وبخسارة».

قبل الأزمة، زاد الإقبال على الصابون البلدي في سياق «ترند العودة إلى الجذور والاستفادة من المواد الطبيعية المتوفرة عوض الكيميائية لعلاج بعض مشاكل البشرة... وتحوّل أحد أبرز الهدايا المتبادلة في الزيارات والمناسبات» بحسب صاحبة مؤسسة Saboon&Co المتخصصة في إنتاج الصابون البلدي كريستين غنطوس. توضح أن «سعر كيلو الصابون البلدي قفز من 5 آلاف ليرة إلى 70 ألفاً. الصابونة البلدية المعطّرة التي كنت أبيعها بحوالى 7 آلاف ليرة كلفتها اليوم 40 ألفاً». لذلك، «لم أعد أتكل على السوق المحليّة بسبب التذبذب في سعر الصرف الذي يخلق لنا مشاكل كثيرة، خصوصاً أن مصاريفنا كلها بالدولار. لذلك، لم تعد السوق المحليّة مربحة، وأحاول الصمود قدر المستطاع من خلال التصدير إلى الخارج، خصوصاً مع تراجع الطلب محلياً بنسبة تراوح بين 50% و60%. ومرت علينا أشهر لم نبِع فيها صابونة واحدة»!

تقرير

الرابطة تُوصي بالعودة... واتّهامات لها بالخداع

أساتذة «الثانوي»: «الفتافيت» لن تُنهي مقاطعة التعليم

فاتن الحاج

نحو 70 ألف طالب في التعليم الثانوي الرسمي لم يلتحقوا بمقاعدهم الدراسية حتى الآن، فيما يصوّت الأساتذة الثانويون، من خلال استبيان، على توصية رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي بتعليق مقاطعة التعليم بعد التقديمات المقترحة من وزارة التربية بشأن الرواتب، مؤكدين رفضهم «فتافيت» المساعدات التي لا تساعد على البدء بالتعليم والاستمرار فيه، مطالبين بتعديل الأجور.

الرابطة أعلنت، في بيان، أن توصيتها تسعى إلى «ربط نزاع في الوقت الحالي مشروط بمدة زمنية، لمراقبة جدية تطبيق ما تمّ طرحه، وستتابع ضمن الأطر النقابية آلية التنفيذ من جهة، والعمل على تصحيح الرواتب والأجور من جهة ثانية، مع الأخذ في الحسبان بأن الاستمرار في المقاطعة سيؤدي إلى تفريغ الثانويات من الطلاب، وهذا ما يحصل في العديد منها، ما سينعكس سلباً على توزيع نصاب الأساتذة».

إلا أن مصادر الأساتذة تتحدّث عن مشهد مختلف بعد انتهاء أعمال التسجيل وإنجاز امتحانات الإكمال في معظم الثانويات، باعتبار أن التسجيل أظهر أن «التعليم الرسمي يفيض بالطلاب، وأن التهديد بتفريغ الثانويات والنصاب ليس في محله». ووضعت الرابطة الأساتذة في نتائج المفاوضات مع وزارة التربية لجهة التزام الحكومة بـ: دفع مبلغ 90 دولاراً بالليرة بحسب سعر السوق المتداول شهرياً، استمرار دفع المساعدة المالية (نصف راتب) ريثما يتم تصحيح الرواتب والأجور، رفع بدل النقل إلى ما يقارب 60 ألف ليرة يومياً، مضاعفة أجر ساعات التعاقد وأعمال المكننة والخدم، دعم صناديق الثانويات بمبلغ مالي يراوح بين 5 آلاف دولار و20 ألف دولار بحسب عدد طلاب كل ثانوية، ودعم الثانويات بالمازوت على السعر المدعوم.

> الأساتذة المقاطعون: الرابطة ليست مكتب إحصاء ولتعُد إلى النظام الداخلي

عضو الهيئة الإدارية للرابطة، سليمان جوهر، قال لـ «الأخبار»: «نحن ملتزمون علناً وعلى وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وأمام الأساتذة، بالاحتكام إلى نتيجة التصويت على الاستبيان». ونفى أن تكون الرابطة قد قطعت وعداً لوزير التربية بالالتحاق بالصفوف من دون العودة إلى قواعد الأساتذة، أي إلى الهيئة العامة التي صوّتت على المقاطعة وهي التي ستصوّت على تعليقها، عبر الاستبيان، منعاً لمصادرة رأي أي أستاذ.

وقبل أن تعلن الرابطة توجّهها، بدأ أساتذة بالتصويت عبر مواقع التواصل الاجتماعي على خيارين: إما القبول بالـ«فتافيت» وتعليق الإضراب وإعطاء الدولة مهلة لتنفيذ الوعود، أو اللاعودة والاستمرار بالإضراب، في حين أثار بيان الرابطة وتوصيتها سخرية بعض الأساتذة وسخطهم، واصفين البيان بـ«المهين والمتخاذل والمستخفّ بالعقول والخانع للسلطة»، مشكّكين في إمكان أن يؤمّن الاستبيان شفافية التصويت.

عضو اللقاء النقابيين الثانويين حسن مظلوم قال إن «الرابطة الممدّدة لنفسها شريكة للسلطة»، مستغرباً «التعاطي بهذا الاستخفاف مع ملف وطني بهذا الحجم يتعلق بمعركة حقوق أساتذة ورفع مستوى التربية». ووصف «ربط النزاع» بأنه «خديعة للأساتذة للذهاب إلى الصفوف من دون أن يتأكدوا حتى من أن المكرمة المهينة ستُعطى ولن تبقى وعداً. أما الاستبيان فتجريه مكاتب إحصاء وليس رابطة لديها نظام داخلي يفرض عليها العودة إلى الجمعيات العمومية عند اتخاذ القرارات المصيرية».

التيار النقابي المستقلّ، من جهته، أشار في بيان إلى أن «الستار أُسدل على الفصل الأخير لمسرحية درامية مستمرة منذ 7 سنوات أتقنت فيها قيادات روابط هيئة التنفيس النقابية خيانة حقوق الأساتذة لتكون الخادم المطيع لسلطة أحزابها»، مطالباً بـ«رفض الوصاية والاستبيان الذي يشوبه التزوير ويمنع النقاش ويُسقط القرارات المعلّبة».

اقتراح لدعم موظّفي القطاع العام

اقترح عدد من موظفي وزارة المال على الوزير يوسف الخليل مشروعاً تقدموا به يقضي بإعطاء مساعدة اجتماعية لموظفي القطاع العام توازي 50% من قيمة الراتب، إضافة إلى مبلغ شهري مقطوع قدره مليونا ليرة، على أن يستفيد المتقاعدون من المبلغ الشهري المقطوع. ويتضمن الاقتراح احتساب بدل النقل على أساس متوسط سعر صفيحة البنزين للشهر السابق، استناداً إلى بُعد السكن من مكان العمل وفقاً للآتي:

- أقل من 10 كلم: 4 صفائح.
- من 10 إلى 15 كلم: 6 صفائح.
- من 15 إلى 20 كلم: 8 صفائح.
- أكثر من 20 كلم: 10 صفائح.

ونقلت مصادر الموظفين عن وزير المال قوله إنه سيعرض هذا الاقتراح على خلية الأزمة الوزارية لمناقشته وإبداء الرأي فيه.

للإشتراك في جريدة الاخبار
يرجى الإتصال
على الهاتف :
01-759500
او على الواتساب:
71-513571

إنا لله وإنا إليه راجعون

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي

بمزيد من الحزن والأسى ننعى فقيدنا الغالي
خالد أسعد جمعة

والدته شريفة يوسف
زوجته موهانا يوسف
أولاده أسعد ولارا ومايا

أشقاؤه: محمد زوجته سمر يازجي، بلال زوجته زينب الهق
شقيقاته: هاجر زوجة محمد يوسف، وفاء، ابتسام، عايدة، نايلة، نبيها، كارينا.

ووري الثرى في جبانة بلدته الهبارية يوم الجمعة في 2021/10/22
تقبل التعازي يومي الاثنين 25 والثلاثاء 26 تشرين الأول 2021 من الساعة الثالثة عصراً حتى الساعة السادسة مساء، في منزله الكائن في شارع عفيف الطيبي مقابل الجامعة العربية، بناية الشروق، الطابق الثالث
رقم الهاتف: 70228900

الآسفون: آل جمعة، يوسف، يازجي، الهق، خزعل، الحلبي، رضا، فحري، دبوس، القادري، وجميع أهالي بلدة الهبارية
ولَكم من بعده طول البقاء

قضية

في 10 تشرين الأول 2019 كانت المباراة الأخيرة التي يخوضها منتخب لبنان بحضور الجمهور حيث واجه ضيفه التركماني على ملعب مدينة كميل شمعون الرياضية. قبلها بأربعة أيام أُعيت مباريات في المرحلة الثالثة من الدوري اللبناني بحضور طبيعي للمشجعين. لكن بعدها أخفى وباء «كورونا» الجمهور من المدرجات. لتبدأ رحلة البحث عن عودة الحياة الطبيعية الى الملاعب اللبنانية التي تعيش على أصوات المشجعين وحضورهم الضروري في الملعب والأجواء الرائعة التي يعكسونها حبّاً وتعلّقاً باللعبة التي اعتنقوها وأصبحوا رواداً أساسيين في كل مكانٍ مرتبطٍ بها

حضر جزء من الجالية اللبنانية في الامارات والاردن مباراتي المنتخب مع سوريا والامارات (موقع الاتحاد اللبناني لكرة القدم)

قضية

«الجمهور راجع» بحماسة... ومباركة حكومية

شربل كريّم

لا بدّ من عودة الجمهور. هذا ما يتفق عليه الكل في أوساط كرة القدم اللبنانية إن كان أولئك الذين يتطلعون الى المباراة المقبلة لمنتخب لبنان أو الذين اشتاقوا الى مدرجات الملاعب في الدرجات المختلفة.

الواقع أن الجمهور لا يغيب حالياً في الكثير من الملاعب لكن قراراً رسمياً يشرّع عملية دخول الملاعب بات أمراً ضرورياً لأنه سيشجّع ببساطة الكثيرين لإعادة الارتباط بالمدرجات وبفرقهم قبل أن يعتادوا على رؤيتها من خلف الشاشة حصراً.

قرارٌ يريح أيضاً المسؤولين عن الأبواب الذين يتعرّضون لضغوطٍ من إداريين وأحياناً من مشجعين يريدون مواكبة فرقهم من داخل الملعب، وهي أمور تحدث بصراحة، اذ ان بعض المباريات وخصوصاً تلك التي ترتبط بالفرق الشعبية تشهد حضوراً للمشجعين الذين يتصرّفون بشكل طبيعي، فيجلسون سويّاً، ويحتفلون بالأهداف، ويعترضون على صافرة تحكيمية من هنا وأخرى من هناك تماماً كما حصل في ختام مباراة النجمة والبرج على مجمع الرئيس فؤاد شهاب الرياضي في جونية على سبيل المثال لا الحصر.

الواقع ان اعداد هؤلاء ليست كبيرة لكنهم يضفون جوّاً محبباً الى المباريات أشتاق له الجميع، بحيث يبدو من المجحف ابعادهم عن المدرجات وهم الذين يملكون شغفاً غير طبيعي يدفعهم الى قطع المسافات غير آبهين بأزمة المحروقات أو غلائها، وغير مكترثين لإمكانية غلق الابواب في وجههم لدى وصولهم وبالتالي احتمال متابعتهم المباريات من الطرقات المطلّة على الملاعب.

هو ظلمٌ طبعاً ان لا يتمّ تقدير مجهود هؤلاء، وتالياً ان نحولهم الى الملعب غير مخالف لأي قوانين أو اجراءات لأن حبّهم للعبة والمجهود الذي يقومون به يفوق بكل تأكيد أي قرار منتهية صلاحيته. كما هو ظلمٌ مضرّ باللعبة التي عانت الأمرّين في كل مرة أبعد فيها الجمهور عنها لأسباب أو لأخرى، وقد خسرت باعتراف الجميع جزءاً كبيراً من مشجعيها بعد تلك المباراة الشهيرة التي جمعت بين منتخبي لبنان والكويت (1-1) على ملعب بيروت البلدي في 22 شباط 2006، وعكست جوّاً بشعاً للشارع اللبناني، فكانت ارتداداتها قاسية على اللعبة الشعبية الأولى، فدفعت ثمناً غالياً تعاني من آثاره حتى يومنا هذا.

(موقع الاتحاد اللبناني لكرة القدم)

الدولة الغائبة

هي قرارات الدولة اللبنانية بطبيعة الحال التي لم تواكب حتى الآن عودة الحياة الطبيعية الى ملاعب الرياضة العالمية حيث عادت أوروبا، التي كانت في الفترة نفسها من السنة الماضية بؤرة وباء «كورونا»، لتستقبل الجمهور مع سير عمليات التلقيح بشكل موازٍ ووضع أطرٍ مرتبطة بالمرحلة الجديدة، وذلك لكي لا تخسر الملاعب رونقها والالعاب قيمتها وعائداتها المالية.

لكن هنا في لبنان الوضع مختلف، اذ كما نسيت الدولة سابقاً الرياضة في ما خصّ دعم القطاعات او العمل على اعادتها بعد المعاناة مع «كورونا»، نسيتها ايضاً في مرحلة تخفيف الاجراءات او اعادة الفتح، ما يجعل اي قرار لأي اتحادٍ كان امراً مشروعاً لانقاذ الرياضات من الموت السريري وهي التي تقاتل يومياً للبقاء على قيد الحياة في ظل شحّ الموارد المالية التي كانت تعيش عليها.

ومع الاقتراب اكثر من المباراة المرتقبة لمنتخب لبنان امام ضيفه منتخب ايران في 12 تشرين الثاني المقبل ضمن الدور الحاسم المؤهل الى نهائيات كأس العالم 2022 في قطر، تطلّ بقعة ضوء وبارقة أمل بإمكانية رؤية المشجعين باللون الاحمر في مدرجات ملعب صيدا البلدي، وذلك من خلال مساعٍ واتصالات قام بها الاتحاد على أعلى المستويات من اجل فتح ابواب الملعب امام اللبنانيين المتحمسين اليوم اكثر من اي وقتٍ مضى لمواكبة منتخبهم بعدما حرّك فيهم الحسّ الوطني من خلال النتائج اللافتة التي يحقّقها في هذه التصفيات، وآخرها كان الفوز على منتخب سوريا (3-2) في الجولة الماضية.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن وزير الشباب والرياضة الجديد جورج كلاس لا يمانع عودة الجمهور ويدعم الفكرة التي في حال اقرارها رسمياً سيسمح بدخول المشجعين الى المدرجات بسعة لا تزيد عن الـ 60 في المئة. لكن مصادر متابعة لعملية التعبئة الجماهيرية قالت إنها أخّطرت الاتحاد رسمياً بانها قد تحتاج الى رفع هذه النسبة بزيادة 20 في المئة بعدما لمست من خلال احصاءاتها تجاوباً كبيراً في ما خصّ الاقبال الجماهيري المرتقب في صيدا يوم المباراة المفصلية لمنتخبنا.

الدوري بانتظار رواده

مصدرٌ قريبٌ من دوائر القرار لم يخفِ ايضاً في حديثٍ الى «الأخبار» بأن هذه المناسبة بالتحديد ستكون مقدّمة لعودة الجمهور الى ملاعب البطولات الاتحادية في الفترة المقبلة، مشيراً الى ان الامور لن تكون خارج السيطرة لان بعض المباريات لا تشهد أصلاً حضوراً كثيفاً اذا لم تكن مرتبطة بالفرق صاحبة الشعبية الكبيرة او لم تكن تخصّ احد العناوين الكبيرة في بطولة الدرجة الأولى. لكن المصدر نفسه لم يسقط شعوراً عاماً سائداً بأنه رغم الاوضاع المالية الصعبة التي تعصف بلبنان فإن مشجعين كثراً لن يفوتوا الفرصة لمؤازرة فرقهم في المحطات المهمة في مشوار الدوري مع احتدام المنافسة، في وقتٍ لن يشكّل ثمن البطاقة مشكلة حقيقية لان الزيادة في سعرها لن يكون مرعباً كما هو حال زيادة الاسعار في كل مرافق البلاد بل ان سعر التذكرة سيصل الى 20 ألف ليرة مبدئياً بدلاً من الـ 5 آلاف ليرة التي كانت معتمدة لسنواتٍ طويلة.

بكل الأحوال فإن الحماسة تبدو على مستوى الوطن كافةً لمواكبة مواجهة لبنان وايران حيث سيكون للجمهور دور كبير في منح دفعة معنوية مهمة لـ «رجال الأرز» الذين سيقابلون المنتخب الأول آسيوياً ومتصدر المجموعة الأولى في الدور الحاسم للتصفيات. وهذه الحماسة بدت واضحة من خلال الحملة الوطنية التي أُطلقت لدعم المنتخب اللبناني حيث العمل على تأمين نقليات مجانية من كل المحافظات اللبنانية للمشجعين عبر عدد من المتطوعين والناشطين الذين وصلوا الى اكثر من 80 شخصاً، وهم يعملون على تحديد نقاط تجمع لنقل المشجعين الراغبين بحضور المباراة وعددها 62 نقطة يؤمل ان تتمّ تغطيتها بـ 200 باص على طول الساحل اللبناني والقرى والمناطق حيث سيلعب المتبرعون والمغتربون دوراً كبيراً في انجاحها من خلال صندوق الحملة الذي أُنشئ لجمع الدعم المالي اللازم على أمل ان يكسر تضامن الشعب واداء المنتخب كل الصورة النمطية القاتمة التي يعيشها اللبنانيون في حياتهم اليومية.

> يتجه سعر بطاقة المباراة نحو الارتفاع إلى 20 الف ليرة إيذاناً بعودة المشجعين

بريميرليغ

فضيحة في «مسرح الأحلام»

مباراة تاريخيّة قدمها نادي ليفربول الانكليزي على أرضية ميدان خصمه الأزلي مانشستر يونايتد في «أولد ترافورد»، ضمن منافسات المرحلة التاسعة من الدوري الانكليزي لكرة القدم. خمسة أهداف دون رد كانت بمثابة الزلزال الذي ضرب مدينة مانشستر، والفضيحة الكبيرة التي يمكن أن تجعل مدرب اليونايتد النرويجي أولي غونار سولشاير لا يكمل أياماً قليلة على رأس العارضة الفنية لفريق شمال بريطانيا.

سيطر ليفربول طولاً وعرضاً على المباراة، دون ان يتمكن نجم مانشستر، البرتغالي كريستيانو رونالدو وزملاءه من القيام بأي رد فعل، ليؤكد «الريدز» تفوقهم تحت قيادة المدرب الألماني يورغن كلوب. وبهذا الفوز الكبير أكد ليفربول استمرار مرحلة «السقوط الحر» التي يعيشها مانشستر يونايتد منذ رحيل المدرب التاريخي للفريق، السير أليكس فيرغسون في العام 2013، مقابل مرحلة الازدهار الكبير التي يعيشها ليفربول، والتي توجها الموسم قبل الماضي بالفوز بالدوري المحلي بعد 30 سنة من الغياب، وفوزه قبلها بعام أيضاً بدوري أبطال أوروبا.

كان لنجم ليفربول المصري محمد صلاح حصة الأسد في الامسية الكبيرة في مانشستر، حيث نجح «أبو مكة» بتسجيل «هاتريك» تاريخي في شباك «الشياطين الحمر» وعلى ارضية ملعبهم، ليصبح بذلك أول لاعب على الإطلاق في تاريخ الـ«بريميرليغ» يسجل «هاتريك» في ملعب «أولد ترافورد»، وأول لاعب في تاريخ ليفربول يسجل في ثلاث مباريات متتالية خارج الديار ضد مانشستر يونايتد.

سجل ليفربول 4 أهداف في الشوط الاول من المباراة، جاءت عبر الغيني نابي كيتا في الدقيقة الخامسة، وأضاف البرتغالي ديوغو جوتا الثاني عند الدقيقة الثالثة عشرة، قبل أن يحقق صلاح ثلاثيته في الدقائق (38، 45+5 و50)، وفي بداية الشوط الثاني سجل البرتغالي كريستيانو رونالدو هدفاً لأصحاب الأرض الا ان حكم المباراة ألغاه بعد العودة الى تقنية الفيديو «الفار»، فشل رونالدو بتحقيق أي رد فعل إيجابي لإنقاذ فريقه من «الإذلال» الذي تعرض له، جعله مرة جديدة يتلقى إنتقادات كبيرة، خاصة انه صرح قبل اللقاء انه ينوي «إسكات جميع الأفواه التي انتقدته خلال الايام الماضية».

وعند الدقيقة 60 من عمر المباراة تعرض اليونايتد ومدربه سولشاير لضربة كبيرة، بعد طرد متوسط الميدان الفرنسي بول بوغبا بعد دخوله بربع ساعة فقط، اثر تدخل عنيف جداً على الغيني نابي كايتا، ليكمل فريقه اللقاء في النصف ساعة الأخيرة بعشرة لاعبين. ولم تنجح تبديلات سولشاير بخلق أي فرصة للفريق حين دفع بالأوروغوايانى إيدينسون كافاني ودالوت في الشوط الثاني من المباراة. وكان لافتاً تلقي اليونايتد ايضاً 6 بطاقات صفراء هي لكل من لوك شو ورونالدو وبرونو فيرنانديز وهاري ماغواير وآرون فان بيساكا.

مباراة كارثية بكل المقاييس لليونايتد، ورائعة بكل المقاييس لليفربول الذي سيأخذ منها جرعة معنوية كبيرة جداً، تجعله ربما يحقق نتائج ايجابية في الدوري المحلي ودوري ابطال أوروبا.

(الأخبار)

سجل ليفربول 4 أهداف في الشوط الاول من المباراة (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3868

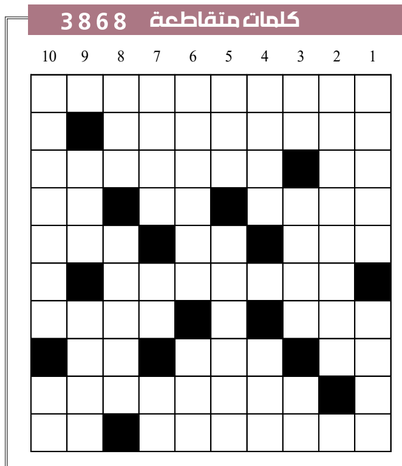

أفقيا

1- أبنية شديدة الإرتفاع – 2- نهر لبناني – 3- ندى – أكبر مدن الاسكا – 4- ويلك وتوجعك – أمر خفي – إسم موصول – 5- وحدة وزن قديمة – حرف عطف – فتور وضعف في الدراسة – 6- دولة اوروبية – 7- ما يعبده الوثني من صورة أو تمثال – صفة من ينهض من الفراش باكراً – 8- حرف نصب – للتمني – واحد بالأجنبية – 9- صانع تمثال الحرّية في نيويورك – 10- مدينة هندية – حرف نصب

عمودياً

1- حافظ الكرم أو الزرع – حجج بملكية الأراضي – 2- نهر لبناني – 3- مهنة إنسانية – الإسم الأول للمحن لبناني راحل – للإستدراك – 4- حركة وانتقال – بحيرة بالأجنبية – 5- أتكلم ولم يُفهم شيءٌ من كلامي – دولة أميركية – 6- مدينة أميركية في أريزونا – أحرف متشابهة – 7- من الحيوانات – يجري في العروق – للندبة – 8- أوقع في الحيرة – عاصمة آسيوية – 9- قبل اليوم – دولة أميركية – 10- بناء في بيروت شاهد على فصول الحرب اللبنانية – عملة آسيوية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الأقباط – مح – 2- مبرد – 3- لوار – مناخ – 4- الرصد – ابيا – 5- نية – جيدو – 6- بم – المانيا – 7- آلة – نط – 8- تافه – دال – 9- ورق – فوانيس – 10- رضاب - هراري

عمودياً

1- اولان باتور – 2- وليم – ارض – 3- إمارة – أفقا – 4- قبرص – إله – 5- بر – دجلة – 6- آدم – يم – نؤه – 7- ناداب – ار – 8- غابون – دنا – 9- خي – يناير – 10- حل – الأطلسي

sudoku 3868

	1	2	8	9				
					4		2	9
3			6		1		5	
4		8		3				
9		1				7		2
				6		9		4
	9		5		3			6
1	3		2					
				4	7		1	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3867

3	9	6	1	7	4	5	2	8
1	8	7	2	3	5	4	9	6
2	4	5	6	9	8	1	7	3
5	2	9	3	4	7	8	6	1
6	7	4	8	1	2	3	5	9
8	3	1	9	5	6	7	4	2
4	6	3	7	2	1	9	8	5
9	5	2	4	8	3	6	1	7
7	1	8	5	6	9	2	3	4

مشاهير 3868

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ملك أفغانستان (1892-1960) تنازل عن العرش بضغط من بريطانيا وعاش في منفاه في سويسرا. خلفه على العرش عناية الله شاه لمدة ثلاثة أيام فقط

■ 8+7+1+6+5 = من اسماء الله الحسنى ■ 4+3+9 = نقض العهد ■ 2+10+11+1 = أرقد

حل الشبكة الماضية: **ايميليا داير**

إعداد
نعوم مسعود

حول العالم

مهمة صعبة للزمالك مع انطلاقة الموسم

تنطلق اليوم منافسات الموسم الجديد 2021-2022 من الدوري المصري لكرة القدم، للمرة الأولى بإشراف وتنظيم رابطة الأندية المحترفة التي تم انتخابها مؤخراً لإدارة المسابقات المحليّة للكرة المصرية. وستعود الجماهير في النسخة الـ 63 للدوري إلى الملاعب بعد غياب دام قرابة عامين على خلفية تداعيات تفشي فيروس كورونا في آذار/ مارس 2020، وبحضور 2000 مشجع لكل مباراة.

ويتنافس على اللقب 18 نادياً، بينهم الثلاثي الصاعد للمرة الأولى في تاريخه إلى النخبة، فيوتشر أف سي (كوكاكولا سابقاً) والشرقية للدخان وفاركو، بعد موسم انتقالات صيفي هو الأكبر تاريخياً، شهد انضمام وانتقال 209 لاعبين محليين وأجانب. وتصدّر نادي فيوتشر قائمة الأندية الأكثر إبراماً للصفقات مع 23 لاعباً، فيما تذيل الزمالك الترتيب بإبرامه ثلاث صفقات فقط. ويستهلّ الزمالك حملة الدفاع عن لقبه بمواجهة إنبي غداً الثلاثاء، على ملعب بتروسبورت، فيما يسعى غريمه التقليدي الأهلي، حامل الرقم القياسي بعدد مرات الفوز بالدوري مع 42 لقباً، إلى تحقيق انطلاقة قوية أمام مضيفه الإسماعيلي على ملعب الجيش ببرج العرب يوم الأربعاء، في بداية مشواره نحو استعادة البطولة المفضلة عند جماهيره.

ولن تكون مهمة الزمالك سهلة للاحتفاظ بلقبه، خاصة في ظل الأزمة المالية التي يمرّ بها النادي حالياً، والغرامات المالية الموقعة عليه من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم فيفا لصالح لاعبين ومدرّبين سابقين رحلوا عن الفريق ولم يحصلوا على مستحقّاتهم، إضافة إلى تأخّر صرف مستحقّات اللاعبين الحاليّين.

لابورتا يهاجم ليونيل ميسي

عادت قضية انتقال النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي من برشلونة الإسباني إلى باريس سان جيرمان الفرنسي الصيف الفائت لتصدر العناوين. رئيس نادي برشلونة خوان لابورتا علّق مجدداً على هذه القضية معتبراً أن السبب الرئيس لرحيل ليونيل هو عدم القدرة على زيادة الرواتب. وبحسب صحيفة «سبورت» الإسبانية الواسعة الانتشار قال لابورتا: «الحقيقة وراء رحيل ميسي؟ لم يكن لدينا هامش لزيادة الرواتب وبعد المراجعة وجدنا أن التركة التي حصلنا عليها من المجلس السابق لم تكن جيدة لتتناسب مع استمرار ليونيل». رئيس النادي الكاتالوني الذي أكّد مراراً بعد وصوله أنه لن يتخلى عن اللاعب الأرجنتيني وأضاف: «كان علينا أن نقبل صفقة رابطة الليغا (الدوري الإسباني) مع صندوق استثماري يسمى CVC، لكننا لم نتمكن من قبول ذلك بالصيغة التي عرضت علينا». وتابع مصوباً على ميسي: «لم يستطع ميسي الانتظار أكثر من ذلك، وفهم أن الوقت قد حان للرحيل عن النادي».

وتساءل رئيس برشلونة: «هل اتفق ميسي بالفعل مع باريس منذ عام عندما أرسل البوروفاكس لطلب الرحيل؟ إن المقرّبين من ميسي وهذا اعتقادي أيضاً، أنهم لم يفعلوا أي شيء. لقد أراد ميسي فقط الاستمرار مع برشلونة». وبحسب الصحيفة فقد ختم حديثه قائلاً: «لقد استمتعنا بميسي كثيراً منذ كان يبلغ من العمر 16 عاماً وحتى سن الـ34، ولحظة الرحيل كانت ستأتي عاجلاً أم آجلاً. لكنها للأسف جاءت مبكراً عن التوقعات ربما بعامين».

العراق

تتوالى تداعيات الانتخابات البرلمانية العراقية فصولاً، وآخرها، دخول مجلس الأمن الدولي على خطّ دعم المفوّضية العليا للانتخابات، التي تتلقّى، منذ إعلانها النتائج الأوّلية، سهام المعترضين على ما آلت إليه العملية الانتخابية. غير أن تحريك الشارع في وجه المفوّضية وداعميها في الداخل والخارج، وضع العراق وقواه السياسية، بين الرابحين والخاسرين، في موقف المتأهّب ترقّباً لِمَا ستحمله الأيام المقبلة، خصوصاً بعد رفض غالبية الطعون المُقدّمة من جانب المعترضين، في حين يتركّز الرهان في هذه المرحلة على مساعي الأطراف إلى تشكيل الكتلة الكبرى

سباق بين الشارع الأكبر والكتلة الكبرى

«المفوّضية» تحتمي بمظلّة دولية

حمزة الخنسا

دخل مجلس الأمن الدولي على المشهد العراقي من بوابة تقديم جرعة دعم كبيرة للمفوّضية العليا للانتخابات، التي تتلقّى، منذ إعلانها النتائج الأوّلية، قبل أسبوعين، سهام المعترضين على مآل العملية برمّتها. أعضاء مجلس الأمن رحّبوا، في بيانهم، بـ«التقارير الأوّلية التي تفيد بأن الانتخابات (النيابية) المبكرة سارت على نحو سلس، وتميّزت عن جميع الانتخابات التي سبقتها بإصلاحات فنية وإجرائية مهمّة». في المقابل، يتولّى «الإطار التنسيقي»، الذي يضمّ معظم القوى السياسية «الشيعية» في العراق باستثناء «التيار الصدري»، الحملة على النتائج والمفوّضية معاً. إلّا أن التطوّر الذي يعتبره البعض خطيراً، يتمثّل في تحريك الشارع اعتراضاً على نتائج الانتخابات.

فتَحَت عنوان «التدخّل الخارجي الذي أدّى إلى تزوير الانتخابات»، تتواصل التحرّكات الشعبية التي دعا إليها «الإطار التنسيقي» في بغداد وغيرها من المحافظات العراقية. وفيما وصفت اللجنة التحضيرية للتظاهرات، أداء المفوّضية بـ«الفاشل»، مطالبةً بـ«اعتماد آلية العدّ والفرز اليدويّين في أيّ انتخابات مقبلة، وبإعادة النظر في قانون الانتخابات الحالي»، أعلنت المفوّضية قبول سبعة طعون مدعومة بالأدلة، موزّعة على: بغداد (2)، البصرة (1)، أربيل (1) وينوى (3)، من أصل 181 طعناً تمّ تقديمها. وبالتوازي مع ذلك، سُجّل تَقدُّم المتظاهرين صوب مدخل «المنطقة الخضراء»، وهو ما قد يفتح الباب أمام مزيد من التوتّرات والمخاوف من احتمال «تصاعد حدّة لعبة الشارع»، على ما تقول لـ«الأخبار»، مصادر سياسية عراقية مؤيّدة لـ«الحشد الشعبي». لا تتخوّف المصادر من «لعبة الشارع» لناحية ثقتها بـ«القرار الحازم المُتّخذ من قِبَل قيادة الإطار التنسيقي، بأن تكون التظاهرات والاحتجاجات سلمية وديمقراطية، تعبّر عن الرفض الشعبي لسرقة أصوات المحتجّين ومصادرة آرائهم». وتلفت إلى أن «فكرة الاعتصام والتظاهر في الشارع، كانت مطروحة في كل مرحلة من مراحل الاستهداف الذي يتعرّض له الحشد كقوّة مقاومة ترفض المشروع الأميركي في العراق»، مضيفة أن «نيّة اللجوء إلى الشارع تعزّزت مع الأداء المشبوه بحقّ الحشد، والذي اتّبع من قِبَل المفوّضية ومَن خلفها داخل الحكومة وخارجها، بدءاً من حرمان منتسبي الحشد من التصويت الخاص، وتحويلهم إلى الاقتراع العام، بخلاف نظرائهم في الأجهزة الأمنية والعسكرية الأخرى».

> يسعى «الإطار التنسيقي» إلى تشكيل الكتلة النيابية الكبرى التي من حقّها أن تسمّي الشخصية المخوّلة تشكيل الحكومة

وبحسب المصادر، فإنّ «نتائج الانتخابات هي القطرة التي أفاضت الكأس، إذ إن التراكمات السياسية والأمنية والإعلامية، خصوصاً منذ أحداث تشرين عام 2019 وما رافقها من تجاوزات واتهامات وتهديدات طاولت الحشد وأنصاره من سياسيين ومدنيين على السواء، أدّت إلى المشهد الحالي».

في الأثناء، برز موقف لافت لرئيس هيئة «الحشد»، فالح الفياض، خلال اجتماعه مع قيادات من المؤسسة قبل أيّام، إذ أعاد التأكيد أن «الحشد الشعبي ملتزم بالقانون والدستور، ولا يتدخّل في النقاشات السياسية»، مشدداً على أن «أحداً لا يستطيع التعرّض للحشد خارج إطار القانون (...) لن نسمح بنشوء أيّ ديكتاتورية أو تزييف للنظام الديمقراطي». وتقرأ المصادر موقف الفياض هذا، على أنه يأتي في إطار «رسم الخطوط العامة لدور الحشد وإمكاناته، وكذلك للمخطّطات التي يتعرّض لها». وربطاً بالانتخابات وما يرافقها من تشكيك، وما يُحكى عن عمليات تلاعب إلكتروني بالنتائج، تقول المصادر إن «استهداف الحشد الشعبي جاء على عدّة مراحل، كان أبرز وجوهها الاستهداف العسكري المباشر»، معتبرة أنه «عندما فشلت كل هذه الاستهدافات، تتم الآن محاولة استهداف الحشد عبر نزع الشرعية البرلمانية والسياسية عنه تمهيداً لتصفيته، وهي محاولات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخطط الأميركية الموضوعة تحت عنوان تصفية النفوذ الإيراني في العراق». بنتيجة ذلك، يطغى على الشارع العراقي والصالونات السياسية على السواء، الحديث عن «اليوم التالي»، في محاولة لاستشراف المستقبل في ظلّ انسداد الأفق، ربطاً بتأزّم الخطابات والخطابات المضادّة والحديث عن شارع وشارع مضادّ. لكنّ مصدراً من أحد مكوّنات «الإطار التنسيقي» أبلغ «الأخبار» أن «أنصار الحشد الشعبي وغطاءه السياسي في الإطار التنسيقي، ينسّقون خطواتهم بشكل دقيق من أجل إدارة المرحلة بشكل مثالي». وكشف أنه «على الرغم من السقوف العالية التي يتمّ التعبير عنها من قِبَل البعض، خصوصاً في التظاهرات، إلّا أن التنسيقي ليس في صدد الذهاب إلى موقف عالي السقف من قبيل إعادة الانتخابات من جديد، أو حتى إعادة الفرز الكامل يدوياً»، موضحاً أن «التحرّكات الحالية تبغي تحقيق أهداف مرحلية، لا تتعلّق بشكل النظام كله، إنما محدّدة تعمل على الضغط الشديد لمنع أيّ تفرّد بالحكم في المرحلة المقبلة من قِبَل أيّ شخص أو جهة»، متابعاً أن هذا «ليس توجّه الحشد الشعبي وأنصاره فحسب، بل كل الأطراف المتضرّرين من التلاعب الحاصل بالانتخابات، من سُنّة وأكراد وغيرهم». وعن المخارج الممكنة، قال المصدر ذاته إنه «من الممكن أن تُنصف الطعون المقبولة من قِبَل مفوّضية الانتخابات، تحالف الفتح في خمس إلى سبع دوائر». وإذ أشار إلى أن «هذه النتائج لن تغيّر المشهد العام لنتائج الانتخابات، إلّا أنها قد تكون كافية في لعبة شدّ الحبال الحاصلة على مستوى تشكيل الكتلة الكبرى». وفي هذا السياق، أفاد المصدر بأن «الإطار التنسيقي يسعى راهناً إلى تشكيل الكتلة النيابية الكبرى التي من حقّها أن تسمّي الشخصية المخوّلة تشكيل الحكومة العتيدة»، إلّا أنه لفت إلى أن «النواب الشيعة المستقلّين، وعددهم 20 نائباً، هم بيضة القبّان في وضع كهذا، وهناك مساع حثيثة لاستقطابهم إلى صفّ الكتلة الصدرية»، كاشفاً أن «عروضاً مغرية تُقدَّم للمستقلّين، وتصل إلى حدود الثلاثة ملايين دولار للنائب من أجل الاصطفاف بعيداً من الحشد الشعبي وكتلته»، متحدّثاً عن «نجاح أحد أصدقاء رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، في استمالة ثلاثة نواب حتى الآن، تكفّلت دولة الإمارات في تسديد مكافآتهم».

في المحصّلة، تقف الأذرع السياسية لـ«الحشد الشعبي»، اليوم، على عتبة مرحلة جديدة، على وقع تحدّيات كبيرة قد تترك تداعيات خطيرة على مستقبلها. وإذا كانت هذه هي المرّة الأولى التي تختبر فيها تلك الأذرع قوّتها التحشيدية في الشارع، ربطاً بملف سياسي شائك، فإن تحسين أدائها في هذه المرحلة يُعدّ أولى الخطوات نحو «ترميم الصورة»، والذي يُؤمَل أن تُجنى ثماره بعد أربع سنوات.

تحريك الشارع اعتراضاً على نتائج الانتخابات تطوّر يعتبره البعض خطيراً (أ ف ب)

تقرير

المقاومة عاونت أنقرة بكشف «شبكة التجسّس»

لم يكن جميع المعتقلين على دراية بأنهم يعملون لدى جهاز «الموساد» (أ ف ب)

> لم تمرّ أيّام قليلة على إعلان الاستخبارات التركية ضبط شبكة تجسّس إسرائيلية تعمل على أراضيها وتفكيكها، حتّى بدأ يتكشّف دور المقاومة الفلسطينية في معاونة أنقرة على إحباط العملية واعتقال عدد من أعضاء الشبكة التابعة لـ«الموساد»

غزة ـ رجب المدهون

لم يكن ما كشفته السلطات التركية، أخيراً، عن «شبكة تجسّس إسرائيلية» تعمل على أراضيها ضدّ الفلسطينيين، مستغرباً من جانب أجهزة أمن المقاومة التي تعاونت مع أنقرة، خلال السنوات الماضية، لإحباط محاولات قادها كيان الاحتلال ومعه استخبارات السلطة الفلسطينية والإمارات و«تيار دحلان» في حركة «فتح»، لجمع معلومات حول نشاط الفلسطينيين - وخصوصاً المقرّبين من المقاومة - الموجودين على الأراضي التركية. وكشفت مصادر أمنية فلسطينية، لـ«الأخبار»، أن تعاوناً ومعلومات أمنية قدّمتها فصائل في المقاومة الفلسطينية للسلطات التركية حول أنشطة استخبارية تقوم بها جهات معادية للجانبين، أدّيا إلى إحباط المخطّط واعتقال عدد من المتّهمين بالتجسُّس.

ووفق هذه المصادر، لم يكن جميع المعتقلين على دراية بأنهم يعملون لدى جهاز استخبارات الاحتلال الخارجية، «الموساد»، إذ تمّ تجنيد بعضهم تحت مسمّيات تتبع الاتحاد الأوروبي بذريعة دراسة وضع الفلسطينيين ومساعدتهم، فيما ارتبط آخرون ارتباطاً مباشراً بـ«الموساد»، وتواصلوا مع مسؤوليه، وقاموا بمهامّ استخبارية دقيقة نيابةً عنه. وتفيد المعلومات المتوفّرة بأن الجهاز الإسرائيلي استغلّ الحاجة المادية والأوضاع الصعبة لبعض الطلبة والمقيمين الفلسطينيين في تركيا، لتجنيدهم بطرق غير مباشرة، بهدف جمع معلومات تخصّ الفلسطينيين المرتبطين بالمقاومة والشخصيات القيادية، فيما كُلّف آخرون بجمع معلومات عن الأبحاث العلمية التي تساهم في تطوُّر تركيا تقنيّاً. وفي الإطار ذاته، كشفت المصادر أن المقاومة أبلغت أنقرة، مطلع العام الجاري، عن خلايا تمّ تشكيلها من قِبَل جهاز الاستخبارات الفلسطينية في رام الله الذي يرأسه اللواء ماجد فرج، ما أدّى إلى اعتقالهم، وطرْد بعضهم. تصرُّفٌ يبدو أنه أغضب السلطات التركية، ليسارع رئيس السلطة محمود عباس، ومسؤولين كبار آخرين، في تموز الماضي، إلى زيارة أنقرة، بهدف توضيح الموقف والتبرّؤ من المدانين ومَن يقف خلفهم، وإعادة العلاقات مع الجانب التركي إلى سابق عهدها.

> يُرتقب وصول وفد إسرائيلي إلى تركيا للتباحث في شأن إعلان أنقرة تفكيك شبكة تجسّس تابعة لـ«الموساد»

وكانت وكالة الاستخبارات الوطنية التركية، أعلنت، قبل أيّام، تفكيك «شبكة تجسُّس إسرائيلية» تابعة لـ«الموساد»، مكوّنة من 15 شخصاً، منظّمين في خلايا مؤلّفة من ثلاثة أشخاص تنشط في أعمال التجسُّس. وعملية التعقُّب السريّة التي أُطلق عليها اسم «نجم»، تواصلت على مدى عام كامل، لتكشف تركيا، في خلالها، كلّ الأسرار المتعلّقة بالشبكة التي كانت تهدف إلى جمْع معلومات عن أشخاص من مواطني الدولة التركية، أو الطلبة الفلسطينيين، ولا سيما أولئك الذين يدرسون في مجال الصناعات الدفاعية، بحسب صحيفة «صباح». وكانت هذه الخلايا تلتقي بمسؤولي «الموساد» خارج الأراضي التركية (كرواتيا، رومانيا، سويسرا وكينيا)، وترسل المعلومات من خلال ملفّات مشفّرة، فيما تتلقّى الأموال عبر سبل شتّى، بدءاً من شركات تحويل الأموال الكبرى مثل «ويسترن يونيون» و«ماني غرام»، مروراً بالعملات الإلكترونية مثل «بتكوين»، إضافة إلى المدفوعات اليدوية من خلال نقاط مثل مكاتب التحويلات ومحالّ المجوهرات والأسواق التي يمكنها إجراء تحويلات الأموال من الخارج إلى تركيا. كما شارك المشتبه فيهم، الذين كانت لديهم مشاكل في الحصول على تأشيرة لدى مغادرتهم إلى الخارج، هذا الوضع مع مشغّليهم الذين قاموا بدورهم بالتواصل مع قنصليات الدول المراد الذهاب إليها لتسهيل سفرهم.

وجمعت الخلية معلومات عن نوع التسهيلات والإمكانات التي توفّرها الحكومة والجامعات والبلديات التركية للطلاب الفلسطينيين، فيما كُلّف بعض أعضاء الشبكة بجمع معلومات استخبارية عن جمعيات ومنظمات تعمل في تركيا. وبحسب «صباح»، كشفت أنقرة عدداً من عمليات التجسُّس، وتمّ إلقاء القبض على شخصين يتجسّسان لمصلحة الإمارات في عملية أطلق عليها اسم «تيمورا»، كما جرى توقيف أشخاص كانوا يستعدّون لاغتيال معارض شيشاني مقيم في تركيا في «عملية الفضة»، وصولاً إلى اعتقال ستة أشخاص في «عملية الدبّ» يعملون لمصلحة الاستخبارات الروسية كانوا يتجهّزون لاغتيال معارضين شيشان. وفي الإطار ذاته، كشفت صحيفة «خبر ترك» أن وفداً إسرائيلياً سيصل، الأسبوع المقبل، إلى تركيا للتباحث في شأن إعلان أنقرة تفكيك شبكة التجسُّس هذه.

متفرقات

بينت: بوتين يصغي لاحتياجاتنا الأمنية

أشاد رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، بنتائج لقائه الأوّل مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وصرح، في مستهلّ الجلسة الحكومية، أمس، بأن اللقاء الذي عُقد في مدينة سوتشي، الجمعة، كان «جيداً جداً ومتعمّقاً»، مشيراً إلى أن «الملفّ السوري اتّخذ مكانة خاصة ضمن أجندته». وذكّر بينت بأنه وبوتين توصّلا في هذا السياق إلى «اتفاقات جيّدة ومستقرة»، مضيفاً أنه وجد لدى الرئيس الروسي «أذناً صاغية في شأن احتياجات إسرائيل الأمنية».

(الأخبار)

ابن سلمان يطمح لـ«الحياد الكربوني»

أعلنت السعودية، أكبر مصدّر للنفط في العالم، أمس، اعتزامها الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060، وذلك قبل أيّام من انطلاق المؤتمر الدولي حول المناخ، «كوب 26»، في غلاسكو. وفي هذا السياق،

قال وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، في كلمته المسجّلة أمام مبادرة «السعودية الخضراء» في الرياض: «أُعلن اليوم عن هدف المملكة العربية السعودية بالوصول إلى الحياد الصفريّ في العام 2060، من خلال نهج الاقتصاد الدائري الكربوني».

(أ ف ب)

الاتحاد الأوروبي يعود إلى كابول

يعتزم الاتحاد الأوروبي إعادة إرسال بعثته الدبلوماسية إلى العاصمة الأفغانية، كابول، في غضون شهر، من أجل تكثيف الاتصالات مع حركة «طالبان»، وفق ما ذكرت صحيفة «فايننشيال تايمز» البريطانية نقلاً عن مصادر مطلعة. وبذلك، سيعود دبلوماسيو الاتحاد إلى كابول بعد حوالى 12 أسبوعاً من فرارهم توازياً مع الانسحاب العسكري من أفغانستان، في ظلّ مساعي بروكسل إلى تنسيق جهود الإغاثة والإجلاء المستمر للمواطنين الأفغان. وتخطط خدمة العمل الخارجي الأوروبي، الذراع الدبلوماسية والأمنية للاتحاد الأوروبي، لإعادة فتح مكتب تمثيلي في كابول من شأنه أن يأوي مسؤوليه ويمكن أن يستخدمه دبلوماسيون من الدول الأعضاء، بحسب «مصادر مطلعة» تحدّثت إلى لصحيفة.

(الأخبار)

تركيا

هوّنت المعارضة التركية من شأن قرار الرئيس رجب طيب أردوغان، اعتبار عشرة سفراء لتسع دول أوروبية وأميركا، أشخاصاً «غير مرغوب فيهم»، عازيةً الخطوة غير المسبوقة إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي بات يحدّ من مقبولية الحزب الحاكم في استطلاعات الرأي. إلّا أن حصْر «قنبلة» بهذا الحجم، بالأزمة الاقتصادية، أو بتدخُّل الغرب في قضيّة عثمان كافالا، كما يضعها أردوغان، ليسا، بحسب مراقبين، سببين مقنعين، فيما يُتوقَّع أن يكون لـ«أزمة السفراء» تداعيات سيفاقمها أيّ قرار مماثل للغرب

«قنبلة السفراء» توثّق المعارضة

أردوغان لـ«الغرب»: إملاءاتكم مرفوضة

محمد نور الدين

فجَّر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، مفاجأةً من العيار الثقيل، بإعلانه سفراء عشر دول، هي: الولايات المتحدة، كندا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، الدانمارك، السويد، النروج، نيوزيلندا، وفنلندا، أشخاصاً «غير مرغوب فيهم» في تركيا. خطوةٌ عزاها الرئيس التركي إلى البيان المشترك الصادر عن هذه الدول في الـ18 من الشهر الجاري، والداعي إلى ضرورة تطبيق أنقرة قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، إطلاقَ سراح رجل الأعمال، عثمان كافالا، المتّهم بالشراكة مع جماعة فتح الله غولن، بتدبير المحاولة الانقلابية الفاشلة في الـ15 من تموز 2016.

وفي اليوم التالي لصدور البيان، استُدعي السفراء العشرة إلى مقر وزارة الخارجية التركية، حيث تبلّغوا استياء أنقرة واحتجاجها على ما صدر عن دولهم. لكن أردوغان قرَّر تصعيد الموقف، بقوله: «ينامون وينهضون ويقولون كافالا كافالا... من هو هذا كافالا؟ هو مجرّد فرع لسوروس في تركيا... لقد أتوا إلى وزارة الخارجية. أيّ قلّة تربية هذه؟ أنتم، أين تظنّون أنفسكم؟ هنا تركيا، تركيا... هنا لا تستطيعون أن تأتوا وتفرضوا إملاءات على وزارة الخارجية. لقد أعطيتُ وزير الخارجية التعليمات، وقلتُ له ما عليه أن يفعل. قلت له أن يعلن هؤلاء الأشخاص أشخاصاً غير مرغوب فيهم في تركيا». ويبدو أن تفاعلات خطوة أردوغان غير المسبوقة، لن تكون بسيطة على الإطلاق، لا سيما أن قراراً بهذا الحجم يُعدّ سابقة في العلاقات الدبلوماسية. خطوةٌ يكاد المراقبون يجمعون على أنها تمثّل أقصى قدر من الاستفزاز للغرب، وهو ما يرمي إليه الرئيس التركي لإظهار نفسه بطلاً يرفض تدخُّل الخارج في الشؤون الداخلية لبلاده. لكنه، بحسب معارضيه الذين تلقوّا نبأ «طرد» السفراء باستهجان، «لا يحاول سوى حرف انتباه الرأي العام عن المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي انفجرت في وجهه أخيراً»، في ظلّ تدهور سعر صرف الليرة، والارتفاع الكبير في الأسعار، وإثارة واشنطن قضيّة «بنك خلق» مجدداً، وهو ما انعكس في استطلاعات الرأي التي أظهرت تراجعاً كبيراً في شعبية حزب «العدالة والتنمية»، وشريكه حزب «الحركة القومية». وفي هذا الإطار، اعتبر رئيس «حزب الشعب الجمهوري»، كمال كيليتشدار أوغلو، أن «أردوغان يأخذ البلد إلى الحفرة بسرعة قياسية. ومثل هذه الحركات بإعلان السفراء غير مرحب فيهم ليست لحماية المصالح الوطنية، بل لاصطناع أعذار واهية للانهيار الاقتصادي». من جهته، قال رئيس الوزراء السابق، زعيم «حزب المستقبل» أحمد داود أوغلو، إن «إعلان السفراء العشرة غير مرغوب فيهم لا علاقة له لا بعثمان كافالا ولا باستقلال القضاء. ولو كانت هذه هي الحال، فماذا يمكن القول عن الراهب برونسون وتركه بناءً على طلب الولايات المتحدة؟ للأسف، لقد استبدلت الدولة عقلها بخطاب الأزقّة»، مضيفاً: «هذه السلطة أذلّت كرامة هذا البلد،

> **يتردّد أن أزمة تدور بين أردوغان ووزير خارجيته مولود جاويش أوغلو، على خلفية «أزمة السفراء»**

وكافالا يستحقّ محاكمة عادلة يمكن بها إسكات أصوات العواصم الأخرى». من جهته، دعا مساعد رئيس «الحزب الجيّد»، باووز أغير علي أوغلو، السلطة للعودة إلى انشغالات الشعب الحقيقية. وخاطب أردوغان، قائلاً: «لقد استخدمت السياسة الخارجية وسيلةً لأهدافك الداخلية. حانت نهاية عشرين عاماً من حكمك... السياسة الخارجية لا تدار بالانفعال».

وفي حال إصرار أردوغان على موقفه، يُتوقَّع مغادرة السفراء العشرة أنقرة، على أن تعلن الدول الغربية المعنية الموقف نفسه، من حيث المبدأ، وتطلب مغادرة السفراء الأتراك أراضيها، ما من شأنه أن يخلق حالة من الفوضى، ويفتح على أزمة دبلوماسية كبيرة بين تركيا والدول الغربية تضاف إلى مشكلاتها المزمنة والمستجدة مع سوريا وإيران والوضع الاقتصادي المزري. وستنعكس مثل هذه الأزمة خصوصاً على الوضع الاقتصادي، إذ إن لدول مثل ألمانيا وهولندا وفرنسا علاقات تجارية قوية مع تركيا. وبرز في هذا الإطار دعوة «حزب الخضر» الألماني إلى فرض عقوبات اقتصادية على أنقرة، وحظر تصدير السلاح إليها، فيما دانت أحزاب ألمانية أخرى قرار أردوغان واعتبرته «غير عقلاني».

وتسبق هذه الأزمة قمّة «مجموعة العشرين» التي ستنعقد في روما نهاية الشهر الجاري، واللقاء المرتقب بين أردوغان والرئيس الأميركي جو بايدن. ويُتوقَّع، على خلفية قرار الرئيس التركي، أن تتعمّق الأزمة بين البلدَين، بعدما أضيف إلى خلافاتهما الكثيرة - صواريخ «أس-400» الروسية وطائرات «أف-35» التي ترفض واشنطن تسليم أيّ منها إلى أنقرة، الموقف من الأكراد، وجماعة غولن - عامل توتّر إضافي. كذلك، جاءت قضية «بنك خلف» الرسمي التركي، ورفْض المحكمة الأميركية دفوعات المحامين، لتلقي بظلالها على أنقرة المتّهمة بالتعامل «غير القانوني» مع إيران في سنوات سابقة، وتهريب العملة الصعبة إليها بالمليارات.

ولا شكّ في أن الرابطة «الأطلسية» بين تركيا والدول الأخرى الأعضاء في الحلف، ستضعف، خصوصاً أن العديد من الدول المشمولة بقرار أردوغان، أعضاء في الحلف. وعلى رغم إعلان الرئيس التركي السفراء العشرة «غير مرغوب فيهم»، لفت سفيرا الدانمارك والنروج إلى أنهما لم يتبلّغا أيّ قرار من وزارة الخارجية التركية. ويتردّد أن أزمة تدور بين أردوغان ووزير خارجيته مولود جاويش أوغلو، على هذه الخلفية، حيث تحاول وزارة الخارجية إيجاد حلّ يحول دون إبلاغ السفراء القرار، وإبقائهم في البلاد.

تقول المعارضة إن أردوغان يحاول حرف انتباه الرأي العام عن المشكلات الاقتصادية الكبيرة (أ ف ب)

اليمن

يبدو أن الدول الراعية للتحالف السعودي - الإماراتي وصلت إلى قناعة مفادها بأن الوضع المتغيّر على الأرض لمصلحة «أنصار الله»، في ظلّ القضم التدريجي لِمَا تبقّى من مأرب خارج سيطرتها، لم يعد قابلاً للإنكار. واقعٌ دفع السفير السعودي لدى اليمن، ريتشارد أوبنهايم، إلى اقتراح دفن القرار 2216، والبحث عن مخرجات جديدة للأزمة، ستُكلّف «التحالف» ورعاته تنازلات مؤلمة

تفيد تقديرات «التحالف» بأن اندفاعة قوات صنعاء لا تتوقف على تحرير مدينة مأرب (أ ف ب)

لندن تدفن القرار 2216

الأرض تغيّرت كثيراً

لقمان عبد الله

لا يمكن فصل الإنجازات التي يحقّقها الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» في مأرب، عن الحراك السياسي والدبلوماسي النشط في الإقليم، كما في مجلس الأمن، والذي يشارك فيه أطراف الصراع إلى جانب الدول الراعية للتحالف السعودي - الإماراتي. وتختلف التحرُّكات المستجدّة عن سابقاتها، كونها تجري على وقع تقديرات غربية تفيد بقرب سقوط مأرب بيد «أنصار الله»، وما سينجم عن حدث كهذا من تحوّلات عسكرية كبيرة على مسار الحرب يُحتمل أن تدفع في اتجاه انفراط عقْد «الشرعية»، فضلاً عن توجيه ضربة قاسية إلى القيادتَين العسكرية والسياسية لـ«التحالف».

وتفيد تقديرات «التحالف» بأن اندفاعة قوات صنعاء لا تتوقّف على تحرير مدينة مأرب، بل إن الخروقات المُحكَمة للجيش و«اللجان» في شبوة، دقّت جرس الإنذار من خطر تمدُّدهما إلى مديريات أخرى في المحافظة، حيث تتمتّع «أنصار الله» بحاضنة شعبية كبيرة، فيما تزداد خشية «التحالف» على وقع ورود معلومات إلى دوائره الاستخبارية تشير إلى حصول «تفاهمات بين صنعاء والعديد من قبائل شبوة» سيُصار بموجبها إلى تسليم «أنصار الله» المزيد من المديريات. ويضاف إلى ما سبق، الصراع داخل أجنحة «الشرعية» والعداوة المتزايدة بين حزب «الإصلاح» و«المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً. فعلى رغم المحاولات الحثيثة التي تبذلها السعودية لرأب الصدع بينهما، إلّا أنها فشلت في مسعاها لترميم الثقة بين هذين المكوّنين، وهو ما تجلّى بوضوح في تغريدة لمستشار ولي عهد أبو ظبي، عبد الخالق عبدالله، اعتبر فيها أن الحكومة اليمنية و«الجيش الوطني» لا يستحقّان الدعم الذي قُدّم لهما من جانب «التحالف». وكتب: «صفر ثقة في الحكومة اليمنية، وصفر ثقة في الجيش اليمني، لا يستحقّان الدعم السخيّ الذي قُدّم لهما من التحالف العربي... خسارة فيهما كل دقيقة وكل دولار يُنفق عليهما».

> **تفيد المعلومات بأن مجلس الأمن أصبح جاهزاً لإصدار قرار جديد تلغي بنوده القرار 2216**

على أن المجريات العسكرية الأخيرة تتخطّى البُعد المحلّي إلى النطاقَين الإقليمي والدولي، وهذا ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار بيان منحاز يجدّد فيه دعوة «أنصار الله» إلى وقف هجومها على مأرب. ومع هذا، تدرك الدول الداعمة لـ«التحالف» أن موازين القوى على الأرض تبدّلت لمصلحة صنعاء، وأن تأثيرها على الحركة التي لم تنفع معها العقوبات أو حتّى إدراج أسماء قياداتها في «قائمة الإرهاب» الأميركية، يلامس الصفر، فيما لم تجد التصريحات والبيانات الشديدة اللّهجة من واشنطن وغيرها من العواصم الغربية آذاناً صاغية لدى القيادة السياسية لـ«أنصار الله». أمام هذا الواقع، لجأت واشنطن ومعها لندن إلى سياسة التحايل والخداع، وقدّمتا حلولاً سياسية مجتزأة، في محاولة منهما لإبقاء اليمن تحت وصاية السعودية والغرب. غير أن إصرار صنعاء على الوقف الكامل لإطلاق النار ورفْع الحصار من دون شروط، معطوفاً على الإنجازات الميدانية التي حقّقتها في مأرب، كل ذلك وضع «التحالف» ورعاته في مأزق، خصوصاً في ظلّ ضيق الخيارات السياسية والدبلوماسية. وهو ما حثّم على الدول الراعية للعدوان، البحث عن فجوة في جدار الأزمة الضاغط، فاندفع السفير البريطاني لدى اليمن، ريتشارد أوبنهايم، عبر وسيلة إعلام سعودية، نحو مهمّة مصارحة الأدوات المحلية والحلفاء الإقليميين، قائلاً إن هناك ضرورة للاعتراف بالتحوّلات الكبرى الناتجة عن إنجازات صنعاء الميدانية وصمودها السياسي. وعلى هذه الخلفية، بدأ رعاة «التحالف» التمهيد لحتميّة تقديم تنازلات مؤلمة. وقال أوبنهايم إن «فجوةً حدثت في مضمون القرار 2216 الصادر عن مجلس الأمن في عام 2015، والوضع على الأرض يتغيّر يومياً»، معترفاً بأن ذلك سينعكس على أيّ تسوية سياسية مقبلة. وأكد السفير أن «أي تسوية سياسية بين الأطراف ستحتاج إلى قرار جديد». وتجدر الإشارة هنا إلى أن أيّ قرار جديد سيصدر عن مجلس الأمن ستُتّخذ مرجعية وحيدة، وسيلغي مفاعيل بقية المرجعيات التي رفعها «التحالف»: المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني. وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، فإن مجلس الأمن أصبح جاهزاً لإصدار قرار جديد تلغي بنوده ما عبّر عنه السفير اليمني لدى الأردن، علي العمراني، تعليقاً على حديث السفير البريطاني، بالقول: «وكأنّ الحرب شُنَّت لتحقيق غايتَين: تمكين الحوثيين، وتحقيق الانفصال»، مشيراً إلى أن «أهداف تمكين الحوثيين متعدّدة ومعروفة، والانفصال كان غاية المستعمرين من قديم، ومن المهمّ أن نؤكد أن كل ذلك مرفوض قطعاً وأبدياً».

◄ إعلانات رسمية ►

تبليغ مجهول مقام

محكمة بداية جبل لبنان الرابعة في بعبدا غرفة القاضي لبيب سلهب تدعو المدعى عليها الهام محمود عرابي لتبلغ اوراق الدعوى 2020/9369 المقدمة من المدعي وسام عبد الحفيظ الخطيب وجلسة 2022/1/11 والرامية الى الزامك بتسجيل الشقة الواقعة في الطابق الثاني القسم 16 من العقار 1858/القبة على اسم المدعي.

يجب حضورك الى قلم هذه المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مهلة عشرون يوماً من تاريخ النشر والا فكل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يعتبر صحيحاً.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

THE PRIVATE CLUB S.A.L
دعوة إلى جمعية عمومية غير عادية

يسر مجلس إدارة شركة "النادي الخاص" ش.م.ل. دعوة المساهمين
الى حضور الجمعية العمومية الغير العادية التي ستعقد عند الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في ٢٠٢١/١١/١٧ في مركز الشركة الكائن في حي سيتي راما- الدكوانة. لدرس وإقرار جدول الأعمال الآتي:
١ - زيادة رأسمال شركة النادي الخاص ش.م.ل.
٢- أمور أخرى.

شركة النادي الخاص ش.م.ل
رئيس مجلس الادارة - سامية منصور

سينما

Halloween kills... فكاهة الرعب

«هالووين يقتل» سلسلة أفلام «هالووين» وصلت اليوم إلى الفيلم الثاني عشر بعد ثلاثة وأربعين سنة على الفيلم الأول الذي حمل توقيع المخرج جون كاربنتر. جميع الأفلام التي أنتجت بعد فيلم «هالووين» (1978) لم ترتقِ إلى فيلم كاربنتر. حتى المخرج دايفد غوردن غرين الذي أكمل تقريباً ما توقّف عنده كاربنتر لم يصل إلى عبقرية الفيلم الأول. في عام 2018، قدّم أول فيلم من ثلاثية جديدة بدأها بفيلم «هالووين» (2018) وأكملها بفيلم «هالووين يقتل» الذي طُرح أخيراً في الصالات اللبنانية، وسوف يُنهيها بفيلم «هالووين ينتهي» العام المقبل.

يبدأ «هالووين يقتل» كالعادة في عيد الهالووين، نحن اليوم في عام 2018. إذا شاهدتم فيلم «هالووين» (2018)، تعرفون كيف ينتهي الفيلم، ولكن إذا لم تشاهدوا فلا بأس، فـ «هالووين يقتل» يخبركم بكل شيء في البداية. بعدما انتهى الفيلم الأول من الثلاثية الجديدة بلوري

> «هالووين» يرفع شعار #MeToo و«هالووين يقتل» يُقارب عصر ما بعد ترامب

سترود (جيمي لي كورتيس) في المستشفى مع ابنتها وحفيدتها بعد محاولة قتل مايكل مايرز المجرم خلف القناع الأبيض، بحبسه داخل المنزل وإشعال النار فيه. مايكل مايرز لم يمُت طبعاً، والليلة التي يفترض أن تكون انتهت في الفيلم الأول من الثلاثية لم تنته، والليل لا يزال طويلاً وكل شيء يبدأ من جديد. مايكل مايرز ينجو ويعيد قتل كثيرين ويلاحق بلوري سترود الجدة الآن التي لا تزال تحت صدمة ما حدث لها عندما كانت شابة في فيلم كاربنتر. الفيلم هو تتمّة فورية للفيلم الأول، في الليلة نفسها. وإذا كان «هالووين» (2018) قد نجح جزئياً بإكمال ما بدأه كاربنتر، فالفيلم الجديد تكرار تعوّدنا عليه وتآكل معتاد، بالإضافة إلى أنّه ينتهي بطريقة واضحة وينسف منذ الآن ما سيحدث في فيلم «هالووين ينتهي» العام المقبل. إذا كان «هالووين» (2018) هو هالووين #MeToo حيث لم تعد النساء مجرّد ضحايا، فـ «هالووين يقتل» هو هالووين في عصر ما بعد ترامب. الشريط يحاول توجيه بعض الرسائل «الأخلاقية» إلى الجماهير الغاضبة، الذين استولوا على مبنى الكابيتول، مشيراً إلى عدم جدواها سوى في بثّ المزيد من الكراهية.

مايكل مايرز لا يموت وكذلك السلسلة، ولكن أول ما يموت في الفيلم الجديد هو اهتمامنا به. نفس السيناريو، نفس المواضيع، نفس المشاهد والأحداث، وعجز رهيب في بنية الفيلم. الفيلم يقول لنا بأنّ الشخصيات غبيّة، لا تعرف كيفية إجراء مكالمة هاتفية أو التواصل من خلال مواقع التواصل الاجتماعي لتجنب كارثة وإنقاذ ضحايا، مما يقلل من مصداقية الفيلم كله. ولكن هذا يصبح تفصيلاً عندما تنتقل الحبكة ذهاباً وإياباً بين جرائم القتل المتتالية، التي تحوي كمية دماء كبيرة. هكذا تضيع بنية الفيلم بين اضطرابات سطحية وعبارات غير مفهومة وأحداث غير منطقية، وينتهي كلّ شيء بكليشيهات سخيفة. وأكبر مصيبة في الفيلم هي لوري ستورد، التي بدأنا السلسلة الأصلية بها عندما كانت شابّة. الآن دورها فقط هو أن تظهر في الفيلم بين حين وآخر أو على سرير المستشفى. شخصيّة مهمة في السلسلة تحوّلت اليوم إلى مجرّد امرأة تصرخ طوال الوقت. إهمال كبير واضح في كل شيء، فيلم يوضع في خانة فكاهة الرعب. ما بدأ عام 1978 مع كاربنتر، وصل اليوم ليكون قصة عن دماء لزجة وصراخ وإيماءات غير مفهومة وأحداث خالية من التوتّر. فيلم يجمع الكليشيهات والذكريات والدم والقتل والمذابح، حتى من هم من أشد المعجبين بهذه السلسلة وبأفلام «السلاشر» لن يستمتعوا بفيلم مماثل.

«الرفية». «هالووين» تحفة كلاسيكية قدّمت الخوف من دون تنفيسه بصراخ مؤرق، أو دماء هنا وهناك، بل بطريقة مرعبة صامتة ومنتظمة.

Halloween kills في الصالات

من «هالووين يقتل»

تحفة كلاسيكية

منذ 43 عاماً على التمام والكمال، أحدث «هالووين» للمخرج الأميركي جون كاربنتر ثورة في أفلام الرعب، حتى بات ثابتاً لا يتبدل في رزنامة هذه الاحتفالية. خرجت نسخ وأجزاء لاحقة منه ـ آخرها هذا العام ـ لم تعدُ كونها محاولات مبالغاً بها أو مصطنعة لا تُقارن بإنجاز كاربنتر. لا يزال الفيلم طازجاً، أصيلاً ومثيراً للاهتمام حتى اليوم. لا شيء يشبه «هالووين» الأول، التوأمة التامة بين الرعب والفن. «هالووين»، فيلم جون كاربنتر الثالث والأفضل. هنا أثبت الرجل عبقريته المطلقة، وأن شيئاً عظيماً قد يولد من النزر القليل. بـ 300 ألف دولار أميركي وخلال ثلاثة أسابيع ولكن بخيال خصب وأسلوب سردي مشوق، أنتج فيلم بعائدات وصلت إلى 48 مليون دولار. قصة الفيلم بسيطة: مايكل مايرز، ابن الست سنوات، يقتل شقيقته بطريقة بشعة. يقضي 15 عاماً في مصحّة عقليّة، يهرب عندما يبلغ 21 عاماً، يعود إلى الحي الذي نشأ فيه، ويستعيد نشاطه الإجرامي. البداية المرعبة يتبعها تطور سريع للأحداث خلال يوم واحد وضمن مساحة صغيرة (منطقة سكنية نموذجية، ضاحية هادونفيلد في ولاية إلينوي) ومع عدد قليل من الشخصيات التي يلاحقها القاتل. يكتفي المخرج بهذه النقاط من دون الغوص في الخلفيات النفسية والعملية. هو الجوهر الدرامي الكلاسيكي بعناصره الثلاثة (الزمان المكان والحدث)، ثم سرد بسيط وديناميكي يرعبنا من دون أن يهين ذكاءنا. عنصر آخر ساعد في تكوين فرادة هذه التحفة: شخصية القاتل. مايكل مايرز ليس خارقاً للطبيعة، بل مريض هرب من المصحّة ومشكلته عدم قدرته على الإحساس بشيء سوى بالرغبة في القتل. هكذا صنعه المخرج مايكل مايرز خالياً من الدوافع النفسية المعقدة، سلوكه وأفعاله هي التي تحرك السرد. منح كاربنتر مايرز هالة أسطورية خيالية تتناغم مع إحدى قصص ليلة عيد الهالووين (ليلة أحياء السحرة). أما القناع الذي يرتديه باستمرار، فيجرّده من إنسانيته في نظرنا ليكون الشر المطلق، «البعبع» الذي يؤرّق حياة الأميركيين

وثائقي

زينة دكّاش: «السجناء الزرق» الذين نَسيهم المجتمع

يكتبها شفيق طبارة

على الرغم من أنهم مساجين، بعيدون عنّا، لا نعرف عنهم شيئاً، إلا أن مديرة مركز «كثارسيس للعلاج بالدراما» المخرجة والممثّلة اللبنانية زينة دكّاش دائماً ما تقرّبنا منهم. تعرّفنا عليهم وعلى حياتهم داخل السجن. تحمل وثائقيات دكّاش أفكارهم، تنقل صوتاً يتعذّر سماعه، أفكاراً خاماً، تخرج من دون «فلتر»، أفكاراً حقيقية وصادقة. هم بشر لا شيء لديهم ليخسروه. «مجرمون» تنجح زينة في تقريبهم منّا. جملهم البسيطة تضعهم على حافة قلوبنا. في فيلمها الجديد «السجناء الزرق» الذي عرض في «مهرجان البندقية» العام الفائت، تدخلنا زينة إلى المبنى الأزرق في سجن رومية. النزلاء في المبنى الأزرق هم السجناء الذين يعانون من الاضطرابات النفسية/ العقلية. يُفصل هؤلاء عن السجناء «الأصحّاء» ويمنعون من التواصل معهم.

في لبنان، يُحاكم مرتكب الجرائم الذي يُعاني من اضطراب نفسي وفق قانون عقوبات صادر عام 1943، ينصّ على أن هؤلاء المساجين «المجانين المسوسين، المعاتيه»، كما يسمّيهم، يتم حجزهم في ماوى احترازي لحين ثبوت شفائهم، بمعنى آخر، يُسجنون هنا إلى الأبد لأنّ لا أحد يتابع حالتهم، ولا يعرضون على الأطباء بشكل دوري. هم يعيشون فقط على الأدوية التي يُجبرون على تناولها.

يغوص فيلم «السجناء الزرق» في قصص هؤلاء المحكومين في «البيت الأزرق». ينقل حصص التدريب التي قام بها السجناء «العاديون» لينقلوا ويتلبّسوا الشخصيات الحقيقية للسجناء الزرق (بعض السجناء يعرفون هؤلاء الذين يسكنون في «البيت الأزرق») في مسرحية «جوهر في مهب الريح» التي عرضت في «سجن رومية» عام 2016. «السجناء الزرق» هو الوثائقي الثالث لدكاش عن السجون اللبنانية بعد عمليها «12 لبناني غاضب» و«يوميات شهرزاد». تجلسنا زينة بكاميراتها الثابتة مع المساجين، نستمع إليهم، تكاد تطاولنا رائحة سجائرهم المشتعلة معظم الوقت. نعيش معهم، نعرف كيف وصلوا إلى هذا المبنى، كيف كانت حياتهم قبل ذلك، نعود بالزمن إلى طفولتهم، ثم قصص التحول الجذري في مجرى حياتهم. هنا لا تفاصيل كثيرة ولا أسرار كبيرة، بل بوح وأفكار. وفي الوقت نفسه، نشاهد المساجين «العاديين» واجتماعاتهم وتدريبهم مع زينة على مسرحية «جوهر في مهب الريح».

> إنّه وثائقي دكّاش الثالث عن السجون اللبنانية

في «السجناء الزرق» كما في مسرحياتها وأفلامها الوثائقية السابقة، تمتزج زينة مع المساجين ليس فقط كمخرجة بل كمعالجة نفسية من خلال الدراما. أهدافها ليست فقط عرض المساجين وتعريفنا إليهم، بل إنّ المخرجة ساعدت كثيرين من خلال تغيير القوانين المجحفة بحق المساجين في لبنان. لعل فيلمها الأخير عند عرضه في لبنان، قد يغيّر القانون السيء بحق المساجين في «المبنى الزرق». هدفها في فيلمها أن تفعلها من جديد وأن تعالجهم بالفن والدراما.

«السجناء الزرق»:
بدءاً من 5 تشرين الثاني (نوفمبر) على
www.aratok.com

فيلم (ناقص) عن أنتوني بوردين

في فندق صغير في بلدة صغيرة في شمال شرق فرنسا، بتاريخ 8 حزيران (يونيو) عام 2018، شنق أنتوني بوردين نفسه! الشيف المشهور والكاتب وصاحب أشهر البرامج التلفزيونية، انتحر. بوردين بالظاهر وفي لغة الحياة، كان يملك كل شيء: سافر حول العالم أكثر من مرة، وصل إلى أكثر الأماكن غرابة، أكل وشرب في أفضل الأماكن والمطاعم، وفي أسوئها أيضاً، تزوّج مرّتين ولديه ابنة، برامجه التلفزيونية ناجحة جداً، ولديه الجمال والكاريزما والذكاء، وكل وسائل الراحة متوافرة له. لكن ما الذي حدث؟

Roadrunner: A Film about Anthony Bourdain (2021) لا يحاول الإجابة على هذا السؤال، بل يخبرنا عن حياته احتفاءً بإرثه، لا أكثر ولا أقل. لم يُحاول المخرج مورغان نيڤيل البحث عن أي شيء مهمّ أو الإتيان بأخبار أو أسرار، لم يدخل في العمق في حياة الشيف المشهور، لم يُخبرنا أي شيء جديد. مجرّد مشاهد ومقابلات في شريط لا يُمكن اعتباره فيلماً وثائقياً، بل ريبورتاج تلفزيوني من إنتاج «سي. ان. ان» (هناك فرق كبير بين الريبورتاج والفيلم الوثائقي) تكريماً لبوردين الذي صوّر آخر برنامج له معها. الفيلم عبارة عن مقاطع ڤيديو مسجّلة لبوردين طوال فترة حياته، خلف الكواليس من برامجه، مشاهد من أفلام كان يحبها، والعديد من الشهادات لأشخاص عرفوه وأحبّوه وتعاملوا معه، معظمهم من فريق عمله وأيضاً أصدقاء مثل جون لوري وجوش هوم والعديد من الطهاة، بالإضافة إلى زوجته الثانية أوتافيا بوسيا. «رووردانر: فيلم عن أنتوني بوردين» سخيّ وشامل تقريباً عن حياة بوردين، يقدّم لغة حياة بوردين أكثر من نغمة موته.

شغوف بالأدب والروك والسينما والمغامرة، سرعان ما أصبح بوردين من المشاهير في المشهد الإعلامي. شهرته بدأت عندما نشر كتاباً بعنوان «سر المطبخ» (2000) يُخبر فيه بطريقة حميمة أسرار عالم المطبخ. الشهرة دفعته إلى تقديم برنامج تلفزيوني جاب بفضله العالم لتذوق أشهى المأكولات النادرة في أكثر البلدان غرابةً. كان البرنامج يغيّر اسمه وأسلوبه كثيراً. ومع الوقت، ابتعد بوردين أكثر فأكثر إلى تقديم برنامج تلفزيوني جاب بفضله العالم لتذوق أشهى المأكولات النادرة في أكثر البلدان غرابةً. كان البرنامج يغيّر اسمه وأسلوبه كثيراً. ومع الوقت، ابتعد بوردين أكثر فأكثر إلى تقديم برنامج تلفزيوني جاب بفضله العالم لتذوق أشهى المأكولات النادرة في أكثر البلدان غرابةً. كان البرنامج يغيّر اسمه وأسلوبه كثيراً. ومع الوقت، واتجه إلى المغامرات والأحداث التي كانت تجري خلال السفر مع تعليق بوردين عليها بطريقته الخاصة والاستثنائية. يسرد الفيلم التسلسل الزمني لحياة الطاهي، من عمله في مطعم صغير وزواجه الأول، برامجه، شهرته وزواجه الثاني، ابنته، إلى آخر سنوات حياته وموته. كل شيء بطريقة تقليدية ومتوقعة. سننتقل مع بوردان من مطبخه كشاب بريء فضولي إلى الانفجار الإعلامي وشهرته المتزايدة مع 250 يوماً من السفر في السنة. تعرّفنا إلى بوردين كشخصية لا تعرف الكلل، أطلّ من زوايا العالم للتعليق على كل شيء من نظرته الفضولية القاسية.

كل شيء في الفيلم يمشي كالساعة، لم يترك المخرج أي شيء على نار هادئة، كل شيء قدّم باردا كوجبة خفيفة. سافر الشريط مع بوردين إلى أكثر المناطق جمالاً، وعرّج على سفر بوردين إلى أكثر المناطق فقراً، مثل هايتي والكونغو وصولاً إلى المناطق التي تشهد صراعات سياسية وحروباً مثل لبنان خلال العدوان الإسرائيلي عام 2006، عندما كان بوردين يشاهد الطائرات الإسرائيلية من شرفة الفندق قبل إجلائه. ومن هنا تحديداً، بدأ الفيلم يُسرع أكثر ويمر على كل شيء مرور الكرام. الصراعات التي كان بوردين يخوضها عند سفره إلى الأماكن الأشدّ فقراً، شعوره بأنّ برنامجه يستغل هذا البؤس للترفيه التلفزيوني كان واضحاً من خلال نظراته ومراقبته، خاصة بعد رفضه التصوير في لبنان خلال العدوان، وقد عاد إلى بيروت لاحقاً بعد سنوات وصوّر من جديد.

إحدى أقوى لحظات الفيلم هو عند ذهاب بوردين للتصوير في الكونغو، وتداخل هذه الرحلة مع فيلم يحبّه بشدة هو «القيامة الآن» (1979) لفرانسيس فورد كوبولا، وشخصية مارلون براندو فيه، وكتاب «قلب الظلام» (1899) لجوزيف كونراد، الذي بُني الفيلم حوله. هذا التداخل الكبير الذي كان لديه تأثير عظيم على بوردين الواضح من نظراته، مرّ الفيلم عليه مرور الكرام من دون عمق. كان لهذه الرحلة والفيلم والكتاب أن تكون محور الفيلم وحياته كلّها، لو أراد المخرج إدخالنا إلى وحدة بوردين ومخاوفه وإدمانه وعلاقته الغامضة بعمله. واجه الفيلم مشاكل كبيرة في التعامل مع سنوات حياة بوردين الأخيرة، الذي أراد فيها أن يلتقط الفراغ الهائل الذي أحدثه موته. بمجرّد أن بدأ الفيلم في الذهاب نحو علاقة بوردين مع الممثلة آسيا أرجينتو، بدأ التدهور. تحول الفيلم من الكلام عن بوردين ذاته إلى التكلم عن حياة أرجينتو وعلاقتها بهارفي واينستين وحملة #MeToo. وهنا بدأت المقابلات بسبب الأسئلة الهشة تلوم بوردين على ابتعاده عمن أحبوه وإلقاء اللوم عليه. تحول الفيلم إلى نوع من الاستهلاك وتصوير ما حدث لبوردين على أنّه بسبب خيبة أمل بسبب علاقة حبه الأخيرة مع أرجينتو.

من الواضح أن الفيلم مصنوع للاستهلاك السريع، لم نتعرف جيداً إلى بوردين بالرغم من أنّ بوردين كان يدعونا إلى داخله وأفكاره من خلال نظراته وكلامه وكتاباته. لكن

> كان يشاهد الطائرات الإسرائيلية من شرفة فندقه خلال عدوان تموز

المخرج وفريق العمل لا يريدان أن يسمعا. من المحزن أن يختصر فيلم مماثل حياة الرجل الغامض. تصرّف المخرج على أنّه جزّار في مسلخ، سلخ كلمات بوردين من كتابه ووضعها في غير محلّها (استعمل المخرج تكنولوجيا صوتية جديدة، استطاع فيها أن يسمعنا صوت بوردين وهو يقول أشياء لم يقلها ولكنه كتبها فقط). لعل أصدق شيء كان في الفيلم هو كلمات بوردين لصديقه: «حياتي سيئة الآن، أنت ناجح وأنا ناجح وأسأل نفسي: هل أنت سعيد؟».

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 25 تشرين الاول 2021 العدد 4471

صورة وخبر

لم يعد «غزل البنات» وسيلة لإلهاء الأطفال عن طلبات أغلى خلال رحلة التسوق. فالحلوى التقليدية (عبارة عن سكر وصبغة ملونة) أصبحت مكلفة نسبياً. أم عرفات امتهنت صناعة غزل البنات في زاروب بيتها في صيدا القديمة (جنوب لبنان)، رأسمالها «لغن» معدني ودينامو صغير وقارورة غاز. تسترق وقتاً بين الشطف والطبخ، وتصنع 50 كيساً من الغزلة يومياً، يُبسّط بها ابنها على الكورنيش ويعود بغلّة متواضعة تسند العائلة في تأمين مصاريفها (علي حشيشو)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

أيّامُ الألم

الآنَ وقد صرتُ شيخاً

شيخاً وديعاً: بجسدٍ أبيضَ، ودماغٍ أبيض،

وقلبٍ مُترعٍ بهبابِ الحرائقِ الخامدةِ، لا يَصلحُ

لغيرِ التأفُّفِ والتَأسّي ومُعاركةِ الذكريات...،

الآنَ الآن، أَحنُّ إلى آلاميَ القديمة

تلك التي، بسببها، كنتُ أنطحُ حيطانَ الآلهةِ

برأسي، وأستغيثُ عاوِياً:

«أما لها مِن نهايةْ؟...».

أَحنُّ إليها كلّما تَورّطتُ في محنةٍ، أو وقعتُ في

مِصيدةِ جمال،

لأنها (وهذا ليس بالشيءِ القليل)

تُذَكِّرني بأنني كنتُ شابّاً في تلك الأيّام

وكنتُ قادراً على الألم.

حازم شاهين في بيروت... بحرٌ من «الأمل»

يوم السبت المقبل، يُحيي عازف العود والمؤلّف الموسيقي المصري حازم شاهين (الصورة) حفلة بعنوان «بحر الأمل» في «مسرح المدينة» في بيروت مع مجموعة من خرّيجي مدرسة «العمل للأمل» للموسيقى. يتألف برنامج السهرة المرتقبة من مجموعة مقطوعات لحازم شاهين، بالإضافة إلى مقطوعات معروفة لكلّ من سيّد درويش والشيخ إمام. يأتي هذا الموعد ضمن برنامج تطوير مهارات خرّيجي مدارس «العمل للأمل» للموسيقى، من خلال تنظيم ورش عمل وإنتاجات موسيقية مع فنانين محترفين. الخريجون المشاركون في الحفلة، هم: إيلين مصطفى (تشيلو)، تيم صفصافي (ساكسوفون)، حسن الجبر (غناء)، رغد ابراهيم (غناء)، زياد ماضي (أكورديون)، صفاء مقدح (رق وطار)، عبد القادر عرايشي (طبلة)، مجد ربعي (عود)، محمد شالاتي (عود)، هبة عرايشي (غناء)، هبة دحوس (بزق)، وسيم جذبة (كمنجة). علماً بأنّ هذا النشاط يجري بدعم من صندوق حماية الثقافة التابع للمجلس الثقافي البريطاني، وبرنامج الآغا خان للموسيقى.

حفلة «بحر الأمل»: السبت 30 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي ـ الساعة السابعة مساءً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/753021

الشمس شارقة... على سامي و«الرحّالة»

تحت عنوان «الشمس الشارقة»، يعود الفنان اللبناني سامي حوّاط (1956 ـ الصورة/ غناء وعود) إلى «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية) لإحياء حفلة برفقة «الرحّالة» بعد غدٍ الأربعاء. وكالعادة، ستتخلّل ريبيرتوار السهرة مختارات من أعمال حوّاط التي يعرفها الجمهور جيّداً بالإضافة إلى أخرى جديدة. أما الفرقة الموسيقية التي ترافقه في الموعد المرتقب، فتتألّف من: وفاء بيطار (قانون)، أحمد الخطيب (إيقاع) وسماح بو المنى (أكورديون). يعود ريع الحفلة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة «سامي حوّاط والرحّالة»: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/398986

علي شحرور: جولة أوروبية

يستعد علي شحرور (1989 ـ الصورة) لجولة أوروبية الشهر المقبل. في 9 و18 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021، يعرض الكوريغراف والراقص اللبناني «نوم الغزلان» (The Love Behind my Eyes) في مسرح جان فيلار في باريس قبل أن ينتقل في 18 من الشهر نفسه إلى Les Rencontres à l›échelle في مرسيليا. تولّى شحرور تصميم الرقص والإخراج، وتشارك الأداء مع ليلى شحرور وشادي عون. يلتمس العرض «بشكل خاص تلاشي الحب... نهايات عنيفة لعلاقات محرّمة يموت عشّاقها وأعينهم واسعة مفتوحة». ويوضح: «تنظر في عين قاتلها الذي كان قد أحياها يوماً ما». إنّه عرض راقص يدور حول موسيقى ونصوص وقصائد مُنعت أو خضعت للرقابة لتناولها مواضيع الجندر والجنس والجسد والحب، وهو جزء من ثلاثية جديدة حول طقوس الموت والرثاء في العالم العربي وحضور الجسد فيها. وفي 12 تشرين الثاني، سيكون الجمهور البلجيكي على موعد مع «كما روتها أمّي» في كرسي محمود درويش في بروكسل، ليحط في 24 و25 من الشهر نفسه في Teatro Nacional D. Maria II في لشبونة ضمن فعاليات مهرجان القنطرة. لا يبتعد «كما روتها أمّي» عن مشاغل شحرور في عروض سابقة، كالفقد والخسارات والرثاء. فهو ينطلق أيضاً من قصص ومراجع حميمية لأمهات أيقونات، سارداً قصص عائلات اندثرت. تحتلّ المرأة المساحة الكبرى في العمل، وتقود شبكة تعقيدات وأحداث عائلية.

الأخبار
الإثنين 25 تشرين الأول 2021 العدد 169
Lundi 25 Octobre 2021 no169

رأس المال

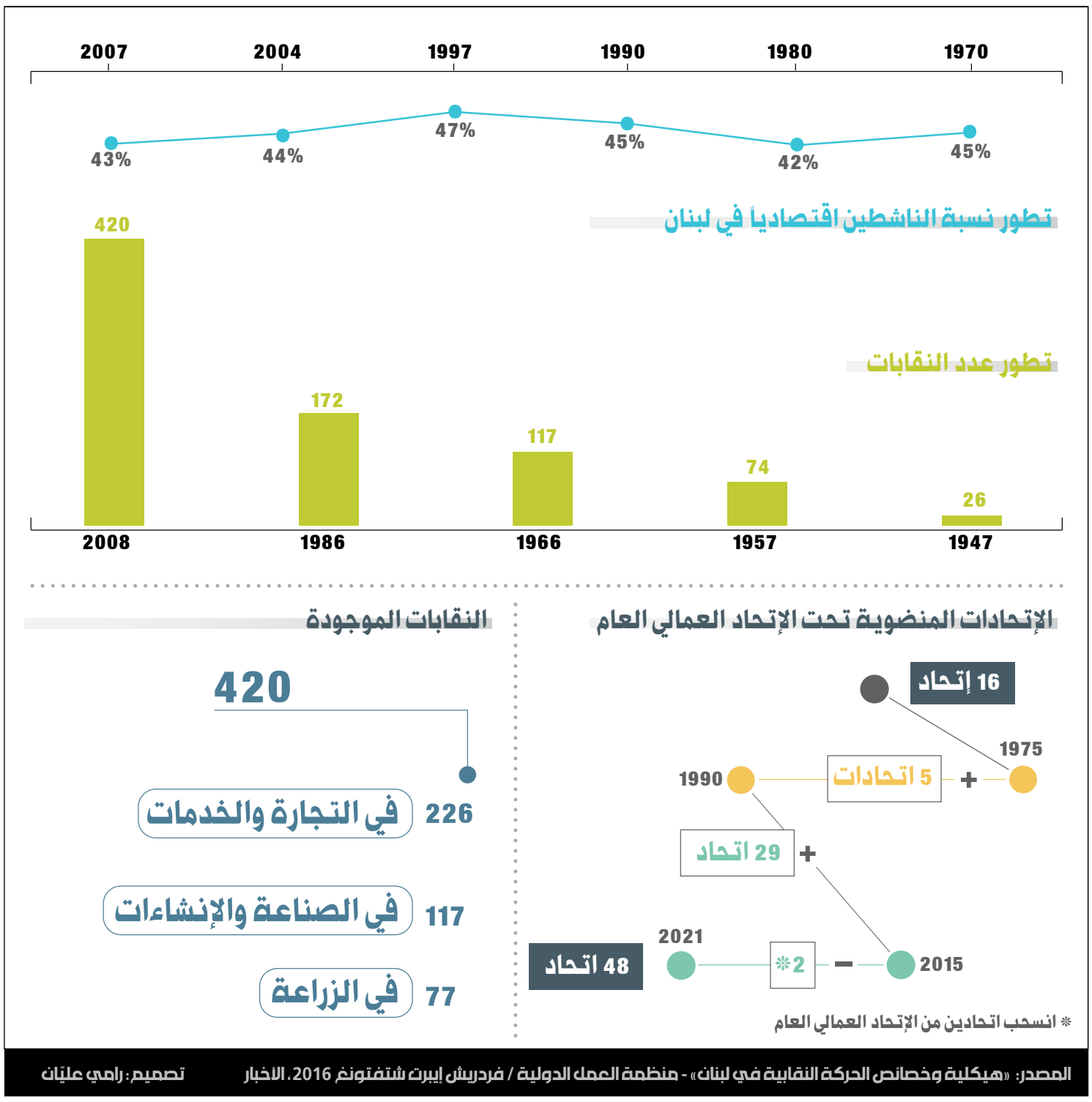

في العدد

03-02
ليا القزي
أي شرّ ينتظر لبنان من صندوق النقد وقوى السلطة؟

05
منصور بطيش
نريدُ نفضة ونهضة على كلّ المُستويات

06
علي عواد
تسليع التكنولوجيا الصديقة للبيئة

07
العالم على مشارف فقاعة عقارية

08
آلان بيفاني
ضرورة تنظيف المجال المالي

«الاتحاد العمالي» لمواجهة العمال

محمد وهبة

في مطلع السبعينيات كانت نسبة السكان الناشطين اقتصادياً من الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة توازي 45%، إلا أنه لم تطرأ تطورات كثيرة على هذه النسبة لغاية اليوم بل كانت شبه مستقرّة طوال العقود الخمسة الماضية لتسجّل اليوم نحو 43%. غير أنه في المقابل، سجّل عدد الاتحادات النقابية زيادة كبيرة من 16 اتحاداً نقابياً إلى 66 اتحاداً، علماً بأن غالبية الزيادة حصلت في الفترة التي تلت انتهاء الحرب الأهلية، أي في التسعينيات مع بداية توغّل النظام بطابعه الريعي واندماج قوى الطائف بشقيها الميليشياوي والمالي. هذه المفارقة في تطوّر عدد العمالة اللبنانية مقارنة مع تطوّر أعداد الأطر النقابية لها، لا يترك مجالاً للشك بأن العمل النقابي باتت له هويةٌ مطبوعة على شكل المنظومة التي هيمنت في هذه المرحلة. ففي إطار سيطرة قوى السلطة على آليات توزيع الدخل والثروة لتسخيرها في تمويل استمراريتها، كان لا بدّ من السيطرة على العمل النقابي لتسخيره أيضاً في إطار الهدف نفسه أيضاً، أي منع الحركة الاعتراضية عن مواجهة هذه الهيمنة على كل مفاصل آليات تدفق الدخل والثروة، واستخدام العمال في مشاريع تخدم حصراً القوى المهيمنة.

انكشفت هذه الهيمنة في الكثير من المراحل، إلا أنها كانت أكثر وضوحاً منذ سنتين حين انهار القطاع المصرفي وانهارت معه قنوات التوزيع. فالانهيار كشف عن وجود خسائر هائلة في بنية النظام المالي التي كانت القناة الأساسية لعملية التوزيع الزبائني التي مارستها قوى السلطة منذ اندماج الميليشيا مع رأس المال. وهذا الأمر أطلق معركة توزيع الخسائر التي كان يفترض أن تتصدرها الحركة العمالية. كان يفترض أن تدافع عن المجتمع في مواجهة تحالف الميليشيا مع رأس المال، أي أن تمنع تعميم الخسائر على المجتمع وأن تركز على تحميل الجزء الأكبر من الخسائر للفئات الأكثر قوّة في النظام والتي كانت الأكثر استفادة منه. كان يمكن القول إنه يترتب على الحركة النقابية مسؤولية الكشف المبكر عن أزمات كهذه، ومواجهة مشاريع التشويه التي أصابت قوّة العمل في لبنان بدلاً من الانخراط في تشويه العمل وضرب تقديمات العمال... هذه الحركة النقابية هي نفسها التي رفضت مشروع تصحيح الأجور الذي قدمه شربل نحاس يوم كان وزيراً للعمل، لأنه كان يهدف إلى نزع تأثيرات الزبائنية عن أجور العمال. هذه الحركة النقابية التي رفضت أن تنخرط في مشروع التغطية الصحية الشاملة المموّلة من الضريبة لأن مشروعاً كهذا يضرب زبائنية النظام وينزع أداة زبائنية من يد قوى السلطة.

أما اليوم، فما حصل هو أن الاتحاد العمالي العام الذي يزعم أنه يمثّل العمال، مارس بانتظام، أثناء الانهيار ولغاية اليوم، دوراً يتماهى مع حالة الإنكار التي عاشتها قوى السلطة. فبدلاً من دفع عملية معركة توزيع الخسائر بعيداً عن المجتمع، وقف الاتحاد يتفرّج على انهيار الليرة وتضخّم الأسعار والسطو على المدخرات. وفي السياق نفسه، قرّر الاتحاد العمالي العام التصفيق لعمليات صرف العمال من العمل. لم تحصل أي مواجهة بينه وبين جمعية المصارف التي صرفت لغاية اليوم نحو 4000 عامل، ويتردد أن هناك 5000 عامل سيُطردون من أعمالهم خلال السنة الجارية (المفارقة أن اتحاد نقابات موظفي المصارف صار يدافع عن المصارف في مواجهة المودعين!). بحسب إحصاءات الضمان، فإن أكثر من 50 ألف عائلة طُردت من تغطية الضمان، أي باتت بلا تقديمات صحية أو عائلية لأنها صُرفت من العمل أو هاجرت من لبنان. الاتحاد نفسه كان يتفرّج على إذلال الناس على محطات المحروقات، وعلى آليات الدعم التي أهدرت كمية كبيرة من آخر ما تبقى للبنان بالعملات الأجنبية من دون أن يكون للفقراء نصيب فعلي منها.

سلوك الاتحاد كان متآلفاً مع قوى السلطة وبارداً جداً تجاه التعامل مع أزمة صنفها البنك الدولي بين ثلاث أسوأ أزمات عالمياً منذ منتصف القرن التاسع عشر. فها هو يجتمع مجدداً مع رئيس الهيئات الاقتصادية محمد شقير للالتفاف على اجتماعات لجنة المؤشر التي ستعقد قريباً. في نهاية الاجتماع، يقول الأسمر إن لقاء موسعاً سيُعقد الأسبوع المقبل (هذا الأسبوع) يجمع الهيئات الاقتصادية ونقابات المهن الحرة بمشاركة رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي شارل عربيد «سيكون صرخة لوقف التدهور ولإيجاد استقرار نقدي والضرب بيد من حديد للمخالفين والمحتكرين».

نعم، الأسمر سيضرب المحتكرين، وسيصرخ لوقف التدهور، وسيوجد استقراراً نقدياً. عملياً، لم نشهد يوماً أن الأسمر أو أياً من جماعته في الاتحاد قد «تحرّك» ضد المحتكرين، ولم يصرخ يوماً إلا بما كانت تريده عين التينة، ولم يقف يوماً في مواجهة المخرّب رياض سلامة. هذه هي صيغة الاتفاق مع محمد شقير. هي الصيغة التي يتحوّل فيها الاتحاد إلى تمثيل السلطة في مواجهة العمال. هكذا يصبح اتحاد العمالة العام.

استطلاع

أي شرّ ينتظر لبنان من صندوق النقد وقوى السلطة؟

ليا القزي

في مقابلة سابقة مع «الأخبار»، يقول وزير المالية اليوناني السابق يانيس فاروفاكيس إنّ الانخراط في برنامج مع صندوق النقد الدولي «لا يمكن أن يخدم مصلحة الأكثرية (...) على الأرجح. أن يتمكّن صندوق النقد من إعادة لبنان إلى ما يُشبه الحياة الطبيعية. إلا أن ذلك سيتم عبر المصادرة المستدامة للفرص والثروات التي تملكها الطبقات الشعبية الصغيرة. سينتهي الأمر بكارثة شاملة». فاروفاكيس - كمثال - يتكلّم عن صندوق النقد من موقع العارف بأجندة عمله، بعد أن خَبِره في اليونان خلال أزمتها المالية سنة 2015. وفي كلّ بلدٍ دخل إليه «مُنقذاً»، كان لإجراءات الصندوق انعكاسات مُدمِّرة للمجتمع وقدراته المعيشيّة وعلى الاقتصاد الكلّي.

رغم وجود تجارب «تحذيرية»، تعاملت السلطة في لبنان مع صندوق النقد بوصفه «الخيار الإنقاذي الوحيد». بدأ ذلك رسمياً مع حكومة حسّان دياب، حين وضعت خطة تعافٍ مالي (أهميتها أنها حدّدت للمرة الأولى خسائر القطاع المصرفي) مكتوبة بطريقة تُحاكي رغبات الصندوق، رافضةً البحث بخيارات أخرى كانت متاحة.

في النتيجة، لم يُعتمد لا خيار الصندوق ولا الآليات الأخرى، بعدما تمكّنت المنظومة المالية والسياسية الحاكمة مِن مَنع تطبيق خطة التعافي المالي. ومضى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بالتعاون مع نوّاب، وبالاستفادة من غياب الحكومة، في تطبيق خطوات كانت مُدمّرة للمجتمع، موحياً بأن صندوق النقد يقف على يسار قوى السلطة؛ فقد ترك الليرة تنهار، وخلق أسعار صرف متعدّدة، وأوقف الدعم عن استيراد السلع الرئيسية، وطبع النقود مسهماً في زيادة الكتلة النقدية... كل ذلك أسهم في زيادة معدّلات التضخّم بشكل جنوني وزيادة معدّلات البطالة، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن انهيار قيمة المداخيل وتعويضات نهاية الخدمة، وتقنين حصول السكان على حاجاتهم الرئيسية من دواء، غذاء، كهرباء، وبنزين...

بعد نحو سنتين على انفجار الأزمة، ازدادت الأمور سوءاً واشتدت حدّة تداعيات الانهيار مالياً ونقدياً واقتصادياً. في هذه الظروف، يتجدّد سعي قوى السلطة ممثّلة بحكومة نجيب ميقاتي، إلى اتفاق قرض مع صندوق النقد، يتضمن بشكل أساسي معالجة عجز ميزان المدفوعات (يعبّر الميزان عن صافي تدفق وخروج العملات الأجنبية من وإلى لبنان)، وضمان استدامة الدين العام ودفع الفوائد عليه، زيادة معدلات الضريبة على القيمة المضافة، تقليص القطاع العام، واعتماد موازنة تقشفية. بين هذه الوصفة الجاهزة وبين حكومة لا تعمل بخلفية «مُجتمعية»، أين تكمن مصلحة لبنان؟ وهل يستطيع تحسين شروطه؟ أي شرّ ينتظر لبنان من الصندوق ومن قوى السلطة؟ الإجابات تكمن في استطلاع مع أربعة خبراء هم: وزير الاقتصاد السابق الدكتور سمير المقدسي، وزير المالية السابق الياس سابا، أستاذ الاقتصاد الدكتور ألبير داغر، الاقتصادي روي بدارو.

60
مليار دولار هي تقديرات فجوة (الخسائر) مصرف لبنان، وهو رقم قابل للتعديل تبعاً لسعر الصرف الذي ستُقرّر الحكومة وصندوق النقد اعتماده في الخطة المالية والاقتصادية

2,18
مليار دولار او ما يوازي 6.9٪ من الناتج المحلي، هو عجز الحساب الجاري. علماً بأن تقديرات البنك لعام 2021 تشير إلى بلوغ العجز 2 مليار دولار، او 10.1٪ نسبة للناتج المحلي

٪74
من مجموع السكان في لبنان هم فقراء في 2021. بحسب إسكوا علماً بأن نسبة الفقر المتعدّد الأبعاد والذي يشمل عدداً من المؤشرات الاجتماعية كالصحة والتعليم والخدمات... بلغت 82٪ من السكان

هل إبقاء سعر الصرف مرناً يعني أن يتحرك «المركزي» ضمن هوامش عريضة للتدخل؟

سمير المقدسي
التحدّي أن يُحسّن لبنان شروطه

(ارشيف ـ مروان طحطح)

من حقّ لبنان أن يلجأ إلى المؤسّسات الدولية التي ينتمي إليها، ومنها صندوق النقد الدولي، خصوصاً في ظل غياب خيارات أخرى أكثر فائدة وفعّالية ولا أراها متاحة. التحدّي الرئيسي أن يُحسّن لبنان شروط التفاوض مع الصندوق لتحقيق الاستفادة القصوى في الاقتراض بأقل كلفة. علماً أنّ التعامل مع الصندوق قد يُمهّد الطريق لفرص أخرى من التعاون الدولي.

للصندوق أهدافه وسبله في الإقراض. وبما أنّه لكل بلد ظروفه الخاصة، وبحسب معرفتي، فإن التفاوض معه على شروط الاقتراض هو أمر طبيعي تُمارسه جميع الدول الراغبة في الاقتراض. ومع الاعتراف بأن وضع لبنان الصعب جداً يتطلّب الكثير من الحنكة في التفاوض والإقناع من أجل تحقيق أفضل الشروط وأمثل الصيغ، بدوره يتطلب هذا الأمر دراسة دقيقة لبرنامج النهوض الاقتصادي الذي ينوي لبنان التفاوض على أساسه.

أودّ أن أتوقف عند مسألتين وأضعهما في رسم المفاوضين مع الصندوق:

- أولاً: توحيد سعر الصرف هو محل إجماع كما عدم الإبقاء على مستوى ثابت له. السؤال هنا: هل إبقاء سعر الصرف مرناً سيتماشى مع إعادة حريّة التعامل في سوق القطع بهدف القضاء على السوق السوداء (التي لا يُقضى عليها في ظل القيود)؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما تعني كلمة مرن هنا؟ هل تعني حرية التحرّك الكامل لسعر الصرف مع تدخّل المصرف المركزي في حال كان هذا التحرّك كبيراً خصوصاً لجهة انخفاض الليرة؟ أم أنّ المرونة تعني السماح لتحرّك سعر الصرف ضمن هوامش عريضة نسبياً يعمل المصرف المركزي على المحافظة عليها بتدخّله في السوق عند الوصول اليها، بائعاً أو شارياً كما يقتضي الأمر؟ هذه أسئلة على المسؤولين تقديم أجوبة لها.

- ثانياً: التوجّه نحو إقرار ضوابط أو تقييدات معيّنة على تحرّك الرساميل قد يكون في الوقت الراهن أمراً ضرورياً. غير أنّ هذا التوجه يجب أن يُدرس بعناية فائقة للتأكد من تحقيق أهدافه الأساسية، ومنها تنظيم السحوبات من الودائع المجمّدة والتحاويل إلى الخارج، عوضاً عن التقييدات الاستنسابية الصارمة التي فرضها المصرف المركزي. وهي تدابير قد أضعفت كثيراً من ثقة المودعين بالجهاز المصرفي وأطاحت بالدور الذي لعبه لبنان.

إن التدابير التي اتخذها مصرف لبنان لجهة حرية التعامل في سوق القطع لجهة السماح بسحوبات ضئيلة جداً من ودائع بالدولار المجمّدة، لا تعيد ثقة المودعين. نرجو أن يكون الهدف الأساسي لـ«كابيتال كونترول»، إعادة الثقة عبر تأكيد استمرارية حقوق المودعين بكامل ودائعهم بالدولار، وتمكينهم من استعادة ودائعهم عبر برنامج التعافي الاقتصادي، ولو تدريجاً ضمن خطّة زمنية مدروسة.

التردّي الكبير الذي يواجهه لبنان لا يكمن أساساً في اللجوء أو عدم اللجوء إلى المؤسسات الدولية، ولا حتى في قدرته على تحسين شروطه. وإنما يكمن في إمكانية التغيير الكبير في مؤسّسات الدولة وسلوكها ورفع مستوى الحوكمة التي يعاني لبنان من تراجعها منذ زمن بعيد. فحتى لو نجح المفاوضون في الاقتراض من الصندوق، فمع وجود إدارات فاسدة تبقى معضلة التنفيذ السليم للقروض قائمة رغم أي رقابة قد تودّ الجهات المُقرضة ممارستها. ففي نهاية الأمر، السلوك المؤسساتي اللبناني يقرّر إلى حدّ كبير مسار لبنان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

الياس سابا
لا قوّة تفاوضية للبنان

(مروان بو حيدر)

صندوق النقد الدولي هو إحدى أدوات الإدارة الأميركية منذ تأسيسه، ما يجري حالياً هو «استسلام» لا «تفاوض». لن يكون أمام لبنان سوى خيار القبول بالشروط التي يفرضها الصندوق. فحتى يتمكّن أي طرف من تحسين موقعه التفاوضي مع طرف ثانٍ، يجب أن يملك أوراق قوّة. ماذا يملك لبنان؟ لا قوة تفاوضية له. بناءً على سابق تصوّر وتصميم، فإن حكام هذا البلد أوصلوه إلى مكان لا يبقى فيه سوى خيار وضعه تحت الهيمنة الخارجية من خلال اتفاقية القرض مع الصندوق، وبيع موجودات البلد. حالياً، السمسار المحلّي مع معلّمه السمسار الفرنسي، باعتقادهما أنّ الجانب الأميركي مشغول عن لبنان، يُخطّطان لبيع المرفأ والاتصالات وشركة الطيران والمطار «بتراب المصاري».

لهذا السبب، إن خيار التفاوض مع الصندوق أمر سيّئ. ليس لأن لبنان يقترض، إذ إن الدين خيار مُتاح حين يكون الاقتصاد بحاجة إلى مدخول يُساعده لتصحيح نفسه وتخطّي الأزمات وتحفيز النمو، لكن كما يُدار الدين من قبل هذه السلطة، جزء عن جهل وجزء عن نيّة سيئة.

كان لدينا مئة مهرّب، فقرّرت السلطة الاستمرار في التأجيل والتردّد وعدم اتخاذ أي قرار على الصعيد المالي - النقدي، لتأخذنا إلى مكان لا يعد فيه سوى خيار الإنقاذ عبر الصندوق... «ورايحين عا المفاوضات مزلطين».

(هيثم الموسوي)

ألبير داغر
محرومون من الودائع وليس الدولار

لنبدأ بالإجابة عمّا كان يطلبه الصندوق قبل لحظة الانهيار: رفع معدل الضريبة على القيمة المُضافة، زيادة تعرفتَي البنزين والكهرباء، تحسين المالية العامة من خلال توفير المداخيل، ربط إعادة إطلاق الاقتصاد بخصخصة قطاعات عامة... عبر هذه المطالب، كان صندوق النقد، قبل الانهيار، يُعطي شقّين: إصلاح السياسات الكلّيّة، وإعادة هيكلة الاقتصاد. ثمّ وضعت حكومة حسّان دياب خطّة، هي نسخة من برامج صندوق النقد، مع إضافة عامل جديد نتج بعد حصول الأزمة المالية. لمعالجة هذا الطارئ، يقتضي إضافة بندين: إصلاح القطاع المصرفي والتعامل مع خسائر مصرف لبنان. والأرجح أن يكون هذان البندان هما الأهمّ لجهة محتوى النقاش.

السؤال الأبرز الواجب طرحه: لماذا نتفاوض؟ يريدون التفاوض لاستعادة حضور لبنان كعضو في المجتمع الدولي والحصول على تمويل، مشروط بتنفيذ ما التزم به. فالصندوق لا يُفاوض إلا على البرنامج الذي يريده هو. يقودنا ذلك إلى سؤال ثانٍ: هل نحن أمام حرب مالية أم أزمة عادية؟ حتى الساعة، تتصرّف السلطة كأنّ لبنان أمام أزمة مالية عادية، علماً بأنّ ما نحن فيه لا ينطبق عليه هذا التوصيف، بوجود أزمة مصرفية وأزمة سعر صرف وأزمة اقتصادية. هل نحن إذاً أمام حرب مالية؟ نُلاحظ أنّ خيار صندوق النقد والتفاوض معه، غاب عن النقاش العام والرسمي منذ حزيران سنة 2020 تقريباً، حتى تشكيل حكومة ميقاتي، ليس لسبب سوى لأنّ الخارج قرّر تشديد الضغط على البلد، ومنع الصندوق من توفير الدعم له.

ما البديل من صندوق النقد؟ بناء المؤسسات، سياسة اقتصادية جديدة، إدارة حكومية تتولّى الرقابة على سوق القطع... نحن محرومون من الودائع وليس من الدولارات، بما يصل من أموال المغتربين وغيره من التحويلات، نستطيع تأمين حاجاتنا من الاستيراد وتوفير أساس للانطلاق. عندها قد لا نعود بحاجة إلى الصندوق، ولكن ذلك غير ممكن من دون وجود سلطة جديدة منطلقها الحفاظ على بقاء الشعب ومصالحه وتوفير كلّ شيء لتحقيق الهدف.

روي بدارو
لا نفع لأيّ برنامج إصلاحي بوجود سلامة

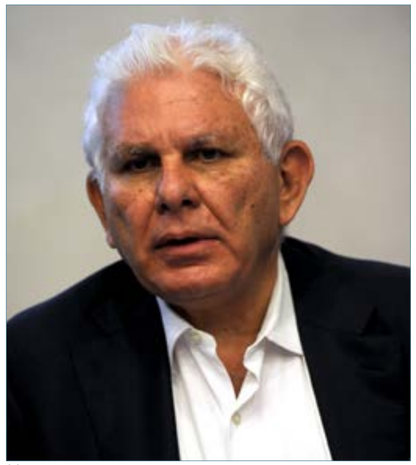
(أ ف ب)

يُعتبر الحصول على السيولة في ظلّ وجود ثقب كبير في الاقتصاد، وقبل إتمام الإصلاحات اللازمة، أمراً غير سليم. ولبنان يعرف جيّداً ما هي الإجراءات التي يجب القيام بها، وليس بحاجة إلى صندوق النقد ليُعطيه الوصفة. انطلاقاً من هنا، المفاوضات والاتفاق مع الصندوق ليسا أولوية في هذه المرحلة.

الإصلاحات المطلوبة هي: ضبط الحدود الرسمية وغير الرسمية لمنع التهريب، توحيد سعر صرف الليرة، إقرار قانون «كابيتال كونترول». نحن بحاجة إلى بناء حكومة، وتحويل الاقتصاد. هذه خطوة عميقة، ولا أرى أنّ أي طرف لديه رؤية لذلك. وتوجد قضايا أخرى كنظام للشيخوخة، تعويضات نهاية الخدمة، حجم القطاع العام. هذه أمور يُحدّدها لنا صندوق النقد أم نحن؟ لبنان أدرى بالمؤشرات الاقتصادية التي يُريد تحقيقها والوسائل اللازمة لذلك ونسبة النمو وخفض الدين وكيفية تحفيز الاستثمار الداخلي... وهذا كلّه لا يتحقق من دون استقرار سياسي. حتى التمويل من صندوق النقد، صحيح أنّ الاتفاق معه يُعدّ بمثابة ختم حتى تُقدّم جهات أخرى القروض أيضاً. هذا أيضاً مرتبط بوجود استقرار عميق. حالياً نحن في توازن غير ثابت. في المرحلة الثانية، يُمكن اللجوء إلى صندوق النقد وخوض نقاشات تُشرح خلالها الحيثيات الاقتصادية، والتشديد على أنّه لا يُمكن تطبيق وصفتهم الجاهزة في لبنان. لا أعتقد أنّهم سيكونون معارضين. توجد نقطة أساسية أيضاً، أنّه لن ينفع التوقيع على أي برنامج إصلاحي طالما السياسة النقدية يُحدّدها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. وهنا المطلوب من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي رفع الغطاء عن سلامة، للابتعاد عن تشابك المصالح وتطبيق الإصلاحات.

تضخّم مرتفع جداً خلال سنتين وتسعة أشهر

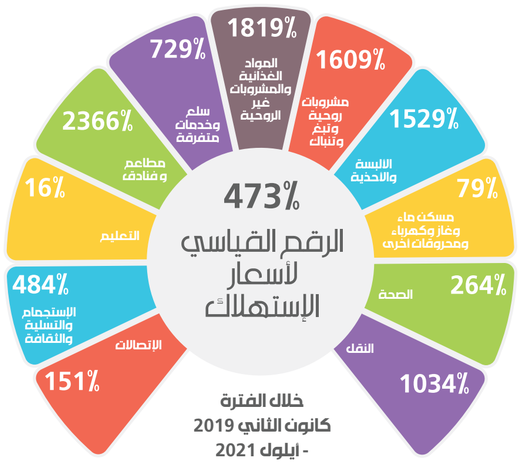

بلغ الارتفاع في مؤشر الأسعار الاستهلاكية بين بداية عام 2019 وشهر أيلول 2021 ما نسبته 473%. أي أن أسعار استهلاك السلع والخدمات ارتفعت بمعدل 5 مرات منذ بدأت علامات الأزمة اللبنانية بالظهور حتى شهر أيلول الماضي. وقد استحوذت أسعار المطاعم والفنادق على أعلى نسبة ارتفاع في هذه الفترة، وبلغت 2366%، تبعتها المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بنسبة 1819%. وازدادت أسعار النقل بنسبة 1034%، أي بأكثر من عشرة مرات عما كانت عليه في أول عام 2019. هذا الارتفاع الهائل ولا سيما لجهة الغذاء، يشير إلى تدهور خطير في الأوضاع المعيشية للمقيمين في لبنان، ويعبّر بوضوح عن انهيار في القدرات الشرائية بعدما أصبح الحد الأدنى للأجور يساوي نحو 32 دولاراً شهرياً إذا اعتبرنا أن كل الاستهلاك مسعّر على سعر صرف 20500 ليرة لكل دولار. كما أن ارتفاع أسعار النقل، مع بقاء الأجور بنفس قيمتها، له انعكاسات كارثية على الاقتصاد. إذ يعدّ النقل من أهم العوامل الاقتصادية، وهو يشمل نقل الأشخاص والبضائع وحتى الخدمات. فإذا فقدت القدرة على تحمل أكلاف النقل، شلّ الاقتصاد كله وهذا ما يُقبل عليه البلد في المستقبل القريب.

هل يقصد «الصندوق» تعميم الغموض حول لبنان؟

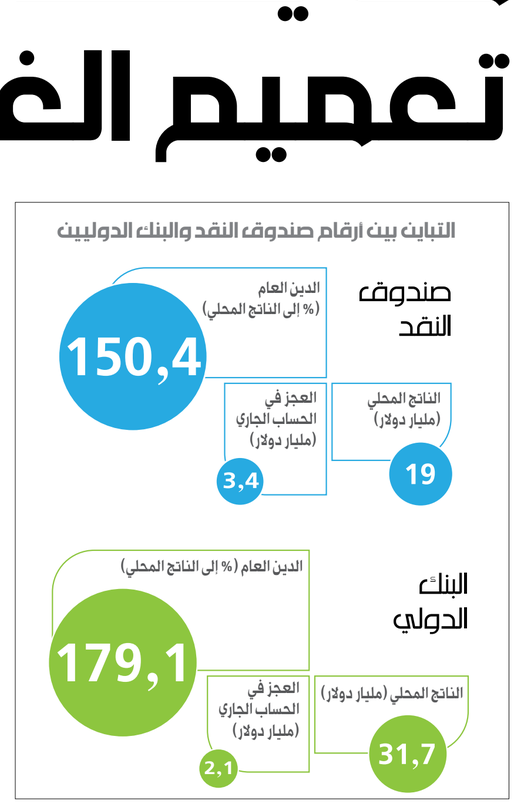

كان لافتاً أن يوقف صندوق النقد الدولي نشر معطيات جديدة عن اقتصاد لبنان، آخر المؤشّرات التي نشرها عن لبنان جاءت متباينة عن مؤشّرات مماثلة ينشرها البنك الدولي. في الواقع، سلوك صندوق النقد أصبح شديد التحفّظ تجاه الأزمة اللبنانية. ربّما السبب يكمن في أنها أزمة شديدة التعقيد ويصعب التعامل معها تقنياً، أو أن الصندوق يرغب في تعميم الغموض حول مصير لبنان.

في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، الذي صدر أخيراً، نشر صندوق النقد الدولي توقعاته لمسار المؤشّرات الاقتصادية للدول حول العالم، بما فيها الناتج المحلي والتضخّم والحساب الجاري وغيرها من المؤشرات. إلا أن الصندوق لم ينشر توقعاته عن هذه المؤشرات لفئة قليلة من البلدان، من بينها لبنان. يبرّر الصندوق بأن هناك «درجة غير اعتيادية من عدم التيقّن» في ما يخص الوضع اللبناني. هذا السلوك يأتي بعد تقرير واحد نشره صندوق النقد الدولي في إطار البعثة الرابعة في لبنان صيف 2019، ثم تلاه أرقام غير نهائية عن عام 2020 يُشير فيها إلى انكماش الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 25% ليبلغ 19 مليار دولار. في الفترة نفسها، كان البنك الدولي قد أصدر كل التقارير الدورية التي اعتاد إصدارها عن لبنان، بالإضافة إلى تقارير خاصة أيضاً تتعلق بانفجار المرفأ وقطاعات أخرى. قدّر البنك أن الناتج المحلي الإجمالي للبنان في عام 2020 انكمش بنسبة 20,3%، وبلغ 31,7 مليار دولار.

التباين بين أرقام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في ظل اللائقة بالإدارة المحلية في لبنان لتقدير الأرقام التي عملت على تزويرها وتجميلها طوال العقود الماضية، يصبح هامش الخطأ واسعاً في تقدير المؤشّرات الاقتصادية. هذا الشقّ التقني لا يصعب تقبّله والتعامل معه

> في ظل التقلبات والنقص في المعطيات والإحصاءات المحلية، يصبح صعباً تقدير سعر الصرف الفعلي

من قبل صندوق النقد الدولي. ففي ظل التقلبات والنقص في المعطيات والإحصاءات المحلية، مثّل بيانات مصرف لبنان حول الذهب والموجودات بالعملات الأجنبية والالتزامات المترتبة عليها، يصبح صعباً تقدير سعر الصرف الفعلي. أفضل فرصة هي في تقدير سعر الصرف بناء على التداولات في السوق الموازية، لكن هذا السعر لا يعكس حقيقة كل التعاملات الجارية في السوق وإن كان ينطبق على معظمها. لذا، إن تقدير السعر الحقيقي للعملة هو بمثابة مهمة صعبة، ولكنها ضرورية لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي ومؤشّرات أخرى مثل الدين العام... توحيد أسعار الصرف هو المهمة الرئيسية التي ستتيح إنتاج مؤشرات تتسم بنوع من الدقّة إذا خطّط لها على أساس سيناريوهات سياسية واقعية. الأمر يتطلّب أيضاً التعامل مع خسائر مصرف لبنان. فالقدرة الأساسية لمواجهة هذه التقلبات في التقديرات تنبع أيضاً من وجود خسائر غير مبتوت بها بعد. توزيع الخسائر أمر حيوي لعملية تقدير شكل الاقتصاد والمجتمع.

لكن الأكيد أن هناك شقاً آخر غير الشقّ التقني يحول دون إصدار صندوق النقد الدولي لتوقعات تتعلق بلبنان. فالصعوبات التقنية موجودة لدى البنك الدولي أيضاً، وهي لم تمنعه من إصدار بعض الأرقام والتوقعات الخاصة بلبنان. منذ بداية الأزمة خصّ البنك الدولي، لبنان، بتقريرين ثم أصدر تحديثاته لتوقعات أرقام 2021: أن ينكمش الناتج المحلّي بنسبة 10,5% في السنة الجارية، وأن يبلغ الناتج 20,5 مليار دولار. صحيح أن هذه العوائق التقنية قد تزيد من احتمالات الخطأ وهوامشه لكن هناك أمر آخر يقدّر أن يكون ذو طابع سياسي. فالصندوق كان في مرحلة المفاوضات مع الحكومة اللبنانية، قبل أن تتوقّف بسبب الخلافات الداخلية على الأرقام. هذا الأمر قد يعني أن صندوق النقد لا يُريد إصدار أي تقارير أو نشر أي أرقام قد تؤثّر، بشكل مباشر أو غير مباشر، على مسار المفاوضات مع الحكومة اللبنانية، خصوصاً أنه الآن بصدد التعامل مع حكومة مختلفة. لذا يصبح السؤال واجباً: هل يرغب الصندوق في تعميم مصير الغموض حول الوضع في لبنان؟

> **633,5**
> مليون وحدة سحب خاص هي الكوتا الخاصة بلبنان في صندوق النقد الدولي. وهي تساوي حوالي 900 مليون دولار، حيث تمثل حصة 0,13% من إجمالي حقوق السحب الخاص المحددة من قبل الصندوق لكل الدول

حصص الدول وممثليهم في المجلس التنفيذي لصندوق النقد

إسم الممثله	الدول الممثلة	الاصوات (٪)
إليزابيث شورتينو	أميركا	16,5
تاكوجي تاناكا	اليابان	6,14
جين تشونغشيا	الصين	6,08
بول هيلبرز	16 دولة بينها كرواتيا وبلجيكا	5,46
يورج ستيفان	ألمانيا	5,31
بابلو مورينو جارسيا	7 دول بينها إسبانيا وكولومبيا	4,53
روزماري ليم	11 دولة بينها تايلند وإندونيسيا	4,2
دومينيكو فانيزا	6 دول بينها إيطاليا واليونان	4,13
أرنو فرناند بويز	فرنسا	4,03
شونا إي رياك	بريطانيا	4,03
تشانغ هوه	15 دولة بينها أستراليا وكوريا	3,78
فيرغال بول أوبرولتشين	11 دولة بينها كندا وإيرلندا	3,37
ميكا بوسو	8 دول بينها الدنمارك وفنلندا	3,28
دانيال بالوتاي	8 دول بينها تركيا والنمسا	3,22
إيتا ماناتوكو	23 دولة بينها جنوب أفريقيا والسودان	3,08
أفونسو بيفيلاكوا	11 دولة بينها البرازيل والإكوادور	3,07
سورجيت سينغ بهالا	4 دول بينها الهند وسري لانكا	3,05
بيوتر ترابنسكي	9 دول بينها بولندا وسويسرا	2,88
ألكسي موزين	روسيا وسوريا	2,68
حسين ميرشجايان حسيني	8 دول بينها الجزائر وتونس	2,54
محمود محيي الدين	11 دولة بينها لبنان ومصر	2,52
عبدالله فهد بن زاره	السعودية	2,01
أيفو أندرياناريفيلو	22 دولة بينها الكاميرون والكونغو	1,62
سيرجيو تشودوس	6 دول من بينها الأرجنتين والأوروغواي	1,59

برامج الاقتراض من الـIMF للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل

يقدّم صندوق النقد الدولي مجموعة برامج بحسب أوضاع الدول وتصنيفها، منها أربعة برامج أساسية مخصصة للدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. هي بشكل أساسي مخصّصة لمعالجة مشاكل ناتجة من عجز مستمر في ميزان المدفوعات والحساب الجاري، أي أن هذه الدول تعاني من نقص في تدفق العملات الأجنبية إليها ومن زيادة في خروج هذه العملات على شكل استيراد سلع وخدمات. وهذا يعني أن لديها مشاكل اقتصادية بنيوية تتعلق بكونها دولاً مستهلكة أكثر من كونها منتجة ولديها مشاكل في ميزانياتها العامة، فضلاً عن مشاكل أخرى. وغالباً ما تترافق هذه المشاكل مع وجود أطماع سياسية في هذه البلدان أو لديها موارد طبيعية، بالإضافة إلى فساد محلّي وارتباطات خارجية مختلفة. بشكل عام، يزعم الصندوق أنه لا يتعامل مع هذه المشاكل من الباب السياسي، وأن لديه معايير للتعامل مع الأزمات انطلاقاً من رؤية ليبرالية واضحة تجاه الاقتصاد والأسواق. وفي ما يلي البرامج الأربعة بمعاييرها الأساسية للإقراض وآجال السداد التي يمنحها الصندوق للدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، علماً بأنه يمكن أن تحصل إحدى الدول على استثناء ما بموجب معايير غير معلَنة:

اتفاقات الاستعداد الائتماني

كل البلدان المنتسبة إلى صندوق النقد الدولي مؤهّلة للاستفادة من برنامج «الاستعداد الائتماني للصندوق». هو تمويل قصير الأجل بشكل عام ومخصص أكثر للبلدان متوسطة الدخل. تمتدّ مدّة البرنامج بين 12 شهراً و24 شهراً، على أن لا تتعدى 36 شهراً كحدّ أقصى. أما المبلغ السنوي الذي يوفّره هذا البرنامج للبلد المقترض، فهو يصل إلى 145% من حصّة البلد من حقوق السحب الخاص كحدّ أقصى. وتمتدّ فترة سداد القرض بين 3,5 و5 سنوات.

برنامج تسهيل الاستعداد الائتماني

هذا البرنامج موجّه أكثر للبلدان منخفضة الدخل التي لديها مستويات من الاستدامة في الاقتصاد الكلّي، إلا أنها تواجه احتياجات تمويلية عرضية وقصيرة الأجل. يوفّر «تسهيل الاستعداد الائتماني» دعماً للسياسات المالية في هذه البلدان (الدعم للخزينة) من أجل معالجة مشاكل ميزان المدفوعات ضمن المدى القصير الذي يمتدّ بين سنتين وثلاث سنوات. تمتدّ فترة البرنامج بين 12 شهراً و36 شهراً، ويوفّر سنوياً مبلغاً يساوي 100% من حصّة البلد المقترض من حقوق السحب الخاص، وبأجل استحقاق يمتدّ إلى 4 سنوات بعد فترة سماح تمتدّ لنحو أربع سنوات أيضاً.

تسهيل الصندوق الممدّد

يستهدف «تسهيل الصندوق الممدد» مساعدة البلدان منخفضة الدخل التي تشهد اختلالات كبيرة وبنيوية في ميزان المدفوعات. تمتدّ فترة البرنامج بين 3 سنوات و4 سنوات، وهو يوفّر مبلغاً سنوياً يساوي 145% من حصّة البلد المقترض من حقوق السحب الخاص كحدّ أقصى. وتمتدّ فترة السداد بين 4,5 سنوات و10 سنوات (يمكن منح البلدان استثناءات على حقوق السحب وعلى آجال السداد). بموجب هذا البرنامج يلتزم البلد المقترض بتنفيذ أجندة سياسات يطلبها الصندوق تتضمن «إصلاحات هيكلية».

التسهيل الائتماني الممدّد

يستهدف برنامج «التسهيل الائتماني الممدّد» البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات يمتد علاجها على المدين المتوسط والطويل. يمتد ما بين 3 سنوات و5 سنوات، ويقدّم مبلغاً سنوياً يساوي 100% من حصّة الدولة في حقوق السحب الخاص كحدّ أقصى. هناك فترة سماح لسداد القرض تبلغ 5,5 سنوات، وبعدها يلتزم المقترض بالسداد على فترة 4,5 سنوات. كذلك يلتزم المقترض بتنفيذ سياسات يفرضها صندوق النقد تهدف، بحسب هذا الأخير، إلى إحراز الاستقرار الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط.

مقال

نريدُ نفضة ونهضة على كلّ المُستويات *

منصور بطيش **

كُلّنا مُتّفِقون بأنّنا نعيش إحدى أصعب المراحل في تاريخ لبنان. ومِن دون أن نغوص كثيراً في التاريخ، ليست هي المرحلة الوحيدة الصعبة التي مرّرنا فيها، منذُ 400 سنة احتلال عُثماني، إلى صِراع الـ 1860 الدموي، من سفر بَرلِك والمَجاعة، إلى الانتداب الفرنسي، ومن حُروبنا الداخليّة إلى اقتتال الإخوة، ومن صراعنا مع إسرائيل إلى تدخّلات دول - قَريبة وبعيدة - بتفاصيلنا؛ كُلّها محطّات تُخبرنا بأنّه نادراً ما كانتْ مناعتُنا الوطنيّة عالية بما يكفي لتؤمّن لنا الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي. وهنا نَتساءَل: هل كُنّا على مُستوى رِسالِيّة الفِكرَة اللبنانيّة وأهدافِها؟

عندما أتحدَّث عن مناعة وطنيّة، أقصُد بوضوح رؤية وطنيّة مُشتركة يتّفِق عليها اللبنانيّون، أي تفاهُمات سياسيّة على الخُطوط العريضة وتوافُقات على طُروحات اقتصاديّة اجتماعيّة. وكما لَمس مُعظم اللبنانيّين في خلال الأزمة الأخيرة، لا يُمكن التحدُّث عن الاقتصاد والسِّياسة وكأنّهما خطّان مُتوازيان لا يلتقيان أبداً. بالعكس تَماماً، ترابُط الاقتصاد والسياسة وتداخُلهما يَبعض لا يحتاجان إلى دليل على طريقة قَول الشاعر: «وليسَ يصِحُّ في الأفهامِ شيءٌ / إذا احتاجَ النَّهارُ إلى دليلِ».

انطلاقاً من ذلك، ولأنّني أعتبر التيّار الوطني الحُرّ حامِلاً لمشروعٍ وطني إصلاحي، أودُّ أنْ أتوقّف معكُم لأسألَ: هل تمكّن التيّار ورغم الظروف الصعبة، أن يكون فعلاً رافعة لطرح سياسي - اقتصادي وطني مُوَحّد؟ هل خطابه في هذا المجال واضِحٌ للناس بما يكفي؟ هذا لا يعني أبداً وجوب أن يكون رأيُنا كُلّنا واحداً وفكرُنا واحداً من كُلّ القضايا، أمّا المؤكد، فهو وجوب أن يكون لدينا خطابٌ واحدٌ يعكُس نهجنا وتفاهُماتنا ورؤيتنا السياسيّة - الاقتصاديّة - الاجتماعيّة.

وأُشدِّد هنا على التكامُل بين رؤيتنا السياسيّة والاقتِصاديّة والاجتِماعيّة. فالاقتِصاد المُنفصل عن السياسة وعن هموم الناس ويوميّاتهم الحياتيّة، هو مُجَرَّد أرقام باردة ومُعادلات حسابيّة لا تُقدِّم ولا تؤخِّر في تاريخ الشعوب. لذا، أنا أتحدَّث باستمرار عن الاقتصاد المُؤنسَن الذي يُفتَرض أن يكون حجر الزاوية في فكرنا الاقتصادي. حتّى إنّ صُندوق النقد الدولي طوَّر رؤيته في هذا الاتّجاه. الاقتصاد وأرقامُه ومُقترَحات الحُلول، هي كلُّها في خدمة المُجتمع والإنسان.

ومَنْ أكثرُ أهليّةً من التيّار الوطني الحُرّ، الذي حمل قضايا نضاليّة سياديّة عند تأسيسه، أنْ يَحمل اليوم مشروعاً اقتصاديّاً ليبراليّاً عصريّاً تَنافُسيّاً، يكسُر الاحتكارات ويكرِّس العدالة الاجتِماعيّة في إطار نظام اقتصادي حُرّ؟! النموذجُ الاحتكاريّ، القائم في لبنان هو قاتِلٌ ومُدَمِّرٌ للاقتصاد الحُرّ، ومن يشكّ في ذلك، فليُراجع أمثلة عشرات الدول الغربيّة.

أمّا كيف نُترجم هذه الرؤية ونصوِّب النهج الاقتِصادي المُعتمد، فإنّ الموضوع يتطلّب العمل على مسارين مُتَكاملين: مسارٌ إنقاذيٌّ آنيٌّ سريع، ومسارٌ متوسِّطٌ وبعيدُ المدى. هذان المساران يخضعان لرؤية إستراتيجيّة واحدة: اقتصادٌ حُرّ، مُنتِج ومُؤنسَن.

سوف أكتفي ببعض الخُطوط العريضة لكيفيّة المُباشرة سريعاً بالإنقاذ الاقتصادي والاجتماعي.

أوّلاً: الضغط لإقرار خُطّة التعافي الاقتصادي والمالي والنقدي مع التعديلات المطلوبة في ضوء تطوُّر الظُّروف والأرقام مُنذ نيسان 2020. وهذا يسمَح بوجود مظلّة تعمل تحتها كُلّ القوى السياسيّة ويكون التيّار الوطني الحُرّ رافِعة أساسيّة لتطبيقها.

ثانياً: يُفترَض أنّ تعكُس مُوازنة 2022 خيارات اقتصاديّة واضحة وأن لا يكون لها آثارٌ انكماشيّة على الاقتصاد بل تُحفِزُ للاستثمار في مُختلف قطاعات الإنتاج وخُصوصاً السلع والخدمات ذات قيمة مُضافة عالية.

ثالثاً: مع تحفُّظي على فكرة البطاقة التمويليّة بالمُطلَق، إلّا أنّها في الظروف الراهنة، ممرٌّ إلزامي لصُمود الفئات الأكثر حاجةً بانتظار حُلول جذريّة. لذا، يجب الانتهاء من البطاقة التمويليّة، وتوزيعها قَبل نهاية تشرين الثاني المُقبل.

رابعاً: أعتقد بأنّنا مُتّفِقون على أنّ الانتهاء من الصراعات بخصوص ملفّ الطّاقة، هو بوّابة أساسيّة لتأمين بنى تحتيّة لاقتصاد منتج ولتخفيف الأكلاف على الناس وعلى الماليّة العامّة.

خامساً: العمل على تأمين تَمويل ضروري لخلق نواة شبكات نقل للتخفيف من أعباء النقل الباهظة على الاقتصاد وعلى المُواطنين بالمُباشر (استيراد السيّارات، النفط، استهلاك قطع غيار... تلَوُّث بيئي وارتفاع الفاتورة الصحيّة...).

هذا على المُستوى الإنقاذي السريع. أمّا على المدى المُتوسِّط والأبعد، فلا بُدَّ من بعض الأرقام لنفهم جيّداً كيف يُمكن أن نطوِّر اقتصادنا. في الاقتصاد وعالم المال، هناك في بعض البُلدان عَجزان تَوأمان Twin deficit، أي: عجزٌ في الحساب الجاري الخارجي بالتوازي مع عجز مالي. وهذا مؤشّر خطير جدّاً، وله تداعيات كبيرة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

تخيَّلوا أنّه في لبنان، تُضاف إلى هذين العَجزَين التوأمين فجوة مصرف لبنان بالعُملات الأجنبيّة وهي بمثابة نقص في الثروة الماليّة الوطنيّة بالعملات الأجنبيّة بنحو 59 مليار دولار. وهذا المبلغ يُضاف إلى الدين العام الحكومي البالغ راهناً نحو 69 ألف مليار ليرة لبنانيّة ونحو 38 مليار دولار (31,3 مليار دولار سندات يوروبوندز + نحو 4,7 مليارات دولار فوائد مُستحقّة غير مدفوعة وفوائد تأخير، ونحو 2 مليار دولار قُروض طويلة المدى لمصلحة مؤسَّسات دوليّة).

ما مجموعُه: 161 مليار دولار على أساس سعر 1500 ليرة للدولار، أو 109 مليارات دولار على أساس سعر 8 آلاف ليرة للدولار، أو 105 مليارات دولار على أساس سعر 12 ألف ليرة للدولار.

في سيناريو سعر صرف الدولار بـ12 ألف ليرة

> **على سعر صرف 12 ألف ليرة يبلغ حجم الخسائر المطلوب شطبها فوراً ما بين 60 و62 مليار دولار**

> **يُمكن أن لا نتّفق جميعنا على أنّ ما نعيشه هو أزمة نظام، لكن من المُؤكد أنّنا نواجه فشلاً، لا بل انهيار نموذجٍ سياسي - اقتصادي - اجتماعي - قِيَمي**

مثلاً لدينا النتيجة الآتية:

- يكون قد جرى إفقار مُعظم الشعب اللبناني بنحو 56 مليار دولار نتيجة الفرق في سعر العُملة.
- يكون حجمُ الخسائر المطلوب إطفاؤها أي شطبُها فوراً ما بين 60 و62 مليار دولار.
- يكون رصيد الدين العام المُتبقّي قبل الحُصول على مُساعدات صُندوق النقد الدولي وغيره، ما بين 43 مليار دولار و45 مليار دولار (أدنى قليلاً من حجم الناتج المحلّي + قيمة احتياطي الذهب).

بناءً على كُلّ ما تقدَّم، المطلوب ما يلي:

أ- توزيع الخسائر بعدالة وإنصاف، على أساس أنّ من استفاد أكثر في المرحلة السابقة يتحمّل أكثر (الناس عبر سعر الصرف، الدولة عبر رصيد الدين العام، مصرف لبنان، المصارف، حاملو اليوروبوندز، كبار المودعين، إيرادات من أُصول الدولة).

2- تحفيز الإنتاج المحلّي بأتّخاذ سلّة من الإجراءات لزيادة حجمه وتحسين قُدراته التنافُسيّة، وبالتالي، خفض العجز التجاري بزيادة الصادرات خُصوصاً السلع ذات القيمة المُضافة العالية، تدريجيّاً بمُعدّل لا يقلّ عن مليار دولار سنويّاً. بذلك، تتضاعف فُرص عمل اللبنانيّين في وطنهم فنُصدّر السلع والخدمات بدلاً من تصدير شبابنا، وتنخفض فاتورة الاستيراد، فيتحوّل اقتصادُنا من اقتصادِ استلحاقي إلى اقتصاد مُنتج سيادي.

3- إقرار قانون المُنافسة العادلة استناداً إلى المشروع الذي تمّ إنجازُه في وزارة الاقتصاد والتجارة خلال عام 2019، والذي كُنتُ قد أرسلْتُه في حينه إلى مجلس الوزراء؛ وهو يُسهمُ بفكفكة الاحتكارات التي لم يعد لها مثيل في عالم الاقتصاد الحُرّ.

4- تصفير العجز المالي باستثناء العجز الناجم عن الإنفاق الاستثماري المُحفّز للنموّ الاقتصادي المُستدام.

5- إقرار نظام ضرائبي جديد، كُفُؤ وعادل، يرتكز على الضريبة التصاعديّة على الدخل وعلى الصحن الضريبي الموحَّد للأُسرة، مع الحرص على عدم المسّ بذوي الدخل المحدود. وفي هذا المجال، علينا أن لا نخشى التحدُّث بموضوع الضرائب «لأنّو طرح مش شعبي». المُهمّ كيف نطرَح الموضوع وكيف نشرحُه للناس بطريقة مُبسَّطة.

6- لا بُدَّ من إعادة إحياء القطاع المصرفي بمفاهيم حديثة ليكون مُساهماً أساسيّاً وفعّالاً في الاقتصاد المُنتج عوض أن يكون أجيراً في خدمة اقتصاد الريع، وليتحوّل بالتالي إلى رافعةٍ للاقتصاد الوطني الحقيقي ومحرِّك له. وهذا يستدعي العمل على إعادة رسملة المصارف خُصوصاً تلك التي تُقرض في الاقتصاد الحقيقي، وعلى تنقية القطاع من الشوائب التي اعترته، وتطوير المأسسة فيه ليُواكب الحداثة ومُستلزمات بازل والحوكمة الرشيدة.

7- إقرار خُطّة شاملة للنقل (تطوير شبكة الطرقات، شبكة قطارات، خُطّة للنقل العام)، التي يجب البدء بتنفيذها فوراً، ووضع مخطّط إستراتيجي لها.

8- تطوير أنظمة الحماية الاجتماعيّة والرعاية الصحيّة من خلال برنامج متكامل، لتصبح أكثر عدالة بين العاملين في القطاع العام، ولتشمل تغطيتُها كلّ فئات المُجتمع اللبناني. وفي طليعة هذه الأنظمة، إقرار قانون ضمان الشيخوخة.

9- إقرار كلّ قوانين مُكافحة الفساد، والعمل على كشف المُخالفات والتعدّيات على المال العام. وفي هذا السِياق، الالتزام بالشفافيّة الكاملة في كلّ إدارات ومؤسَّسات الدولة. هذا يتطلّب إنجاز التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان، إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء بتاريخ 26 آذار 2020، واستِتباعُه بقرارات لإجراء تدقيق جنائي في حسابات الوزارات والمؤسَّسات العامّة، انطلاقاً من كهرباء لبنان ووزارات الاتّصالات والماليّة والأشغال ومرفأ بَيروت...

10- قيام وزارة الماليّة بإعداد لائحة بموجودات الدولة، من عقارات ومبانٍ وأُصول أُخرى، ليُصار إلى درس إمكانيّة استثمارِها وربّما بيع، بالتوقيت المُناسب، بعض ممّا هو غير إستراتيجي منها، وليس إظهار الدولة وكأنها عاجزة مغلوبٌ على أمرها ومُصادَرٌ جزء من أملاكها بقُوّة نافذين معروفين.

11- اعتماد اللامركزيّة الإداريّة والماليّة الموسَّعة الّتي أُقرَّت في الطائف منذ 32 سنة، لما لَها من تأثيرات إيجابيّة على تكبير حجم الاقتصاد الحقيقي وعلى التنمية المُتوازنة في المناطِق.

12- التَجَرُّؤ على التمسُّك صراحةً بالدولة المدنيّة بكلّ مضامينها، التي تخلُق جوّاً من العدالة والمُساواة، وتُعزِّز المُواطنة بعيداً عن الهيمنات من أيّ نوع كانت، وتُعطي للشباب أملاً بمُستقبلٍ أفضل في وطنهم ينسجم مع تطلّعاتهم ومُتطلّبات الحداثة، فيُسهمون بفعاليّة في نموٍّ اقتصاديّ مُستدام وفي تعزيز دور لبنان في مُحيطه المشرقي والعربي وفي الفضاء الأورومُتوسّطي.

يُمكن أن لا نتّفق جميعنا على أنّ ما نعيشه هو أزمة نظام، لكن من المُؤكد أنّنا نواجه فشلاً، لا بل انهيارَ نموذجٍ سياسي - اقتصادي - اجتماعي - قِيَمي.

نعم، فشلنا كجماعات ومُجتمع ودولة، لأنّه وكما الإنسانُ كلٌّ مُتكامل، كذلك المُجتمعات والدول. هذا يعني أنّه لا يُمكن أن نتحدَّث عنْ انهيار اقتصادي واجتماعي ونفترض بأنّ سلّم القِيَم لمْ يهتزّ، والعكس صحيحٌ تماماً، أي أنَّ جزءاً كبيراً من أزماتنا الاقتصاديّة والاجتماعيّة سببُها انهيار سلّم القِيَم وتزعزع المفاهيم الوطنيّة والأخلاقيّة بمعناها المُجتمعي الواسع والفردي الضيّق.

أختُم لأقول: نريدُ نفضة ونهضة على كلّ المُستويات لنَعود ونشكّل بلداً ودولة تحت سقف السيادة والقانون والحرّية والعدالة الاجتماعيّة. بلدٌ منتِجٌ وإنسانه مبادرٌ على أرضه مثلما هو منتِجٌ ومبادرٌ في بلاد الانتشار. بلدٌ نساؤه ورجالُه، حين يصبحون في مواقع الحكم وفي سدّة المسؤوليّة، يتعفّفون قولاً وفعلاً وفكراً، لا بل يترهبنون على طريقة نسّاك الموارنة في القرون السابقة. وأولى الخُطوات تكون حينَ نتوقّف عن التردُّد والإحجام وننتقل إلى المُبادرة والإقدام.

*** مداخلة في خلوة التيّار الوطني الحرّ الاقتصاديّة في بيت مري في 12 تشرين الأول 2021**

**** وزير ومصرفي سابق**

«رأسماليّة الكوارث» تسليع التكنولوجيا الصديقة للبيئة

علي عواد

حرائق غابات، انزلاقات في التربة، سيول جارفة، عواصف وأعاصير وأيامٌ صيفية حارة جداً... يقول العلماء إن ما يحصل من ازدياد في وتيرة الكوارث الطبيعية حول العالم، سببه التغيّر المناخي، وأن حرارة كوكب الأرض ترتفع بشكل مقلق. وبالتوازي مع حالة الخوف التي يسببها ما سبق، استطاعت «رأسمالية الكوارث» تقديم حلول ومنتجات استهلاكية حمائية من الكارثة نفسها أو للكوكب بشكل عام. وهو شكلٌ يقع في خانة «العلاج بالصدمة» كما وصفته نعومي كلاين في كتابها «عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث»، إذ يستخدم خوف الناس بعد الكارثة للدفع بإجراءات مؤيّدة للشركات. لذا، ما هي أبرز التكنولوجيا «الخضراء» التي تم تقديمها إلى المستهلك على أنها الحلّ؟ وكيف كانت النتيجة؟

مسببات التغيّر المناخي

توصّلت دول العالم في اتفاقية باريس للمناخ عام 2015، في محاولة لوضع حدّ لارتفاع الحرارة، إلى أن هدف الحكومات سيكون منع حرارة الكوكب من الوصول إلى زيادة 2 درجة مئوية. لكنّ المؤشّرات الحالية لا تدلّ على تحسّن. ففي مطلع آب الماضي، أطلق العلماء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تنبيهاً جديداً مفاده أن ارتفاع حرارة العالم بنحو 1,5 درجة مئوية قد يحصل في عام 2030، أي قبل عشر سنوات مما كان متوقعاً، وهو أمر يهدّد العالم بكوارث جديدة «غير مسبوقة». فسيزداد الاحترار العالمي الناجم عن النشاط البشري حالياً بمعدل 0,2 درجة مئوية لكل عقد.

تتمثّل المشكّلة في الاحتباس الحراري. ورغم أن العديد من غازات الدفيئة تحدث بشكل طبيعي، إلا أن النشاط البشري يعمل على زيادة تركيزات بعضها في الغلاف الجوي، وخصوصاً:

- ثاني أوكسيد الكربون (CO_2) الناتج عن الأنشطة البشرية (مثل الوقود الأحفوري) هو أكبر مساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري. فبحلول عام 2020، ارتفع تركيزه في الغلاف الجوي إلى 48% فوق مستوى ما قبل الثورة الصناعية.
- غاز الميثان الناتج عن زيادة تربية الماشية. تنتج الأبقار والأغنام كميات كبيرة من الميثان عندما تهضم طعامها.
- أوكسيد النيتروس (nitrous oxide) تنتجه الأسمدة المحتوية على النيتروجين.
- غازات مفلورة (fluorinated gases) يتم استخدامها في العديد من التطبيقات بما في ذلك التبريد، وأنظمة تكييف الهواء، ومعدات المضخات الحرارية، وكعوامل نفخ للرغاوي، ومطفأة الحريق. وهذه الانبعاثات لها تأثير احترار قوي للغاية، يصل إلى 23000 مرة من ثاني أوكسيد الكربون.

صديق للبيئة أم سلعة تجارية؟

بعد تحديد العلماء لأسباب الاحتباس الحراري، بدأت شركات ناشئة حول العالم، تقدّم منتجات وبدائل تُعد في خانة «الصديقة» للبيئة. هنا برزت شركات جديدة تقدّم حلاً لكل مشكلة على حدة، وبعض أبرز تلك الحلول:

> هناك تكنولوجيا جديدة قادمة تُسمى «Direct Air Capture» وهي تستخدم معدات شفط ضخمة تزيل ثاني أوكسيد الكربون من الغلاف الجوي وتحتجزه تحت الأرض

- بالنسبة إلى غاز الميثان، برز حلّان أساسيان: أولهما الاستغناء عن تربية المواشي عبر تصنيع اللحوم مخبرياً، وتُعد شركة «Aleph» داخل كيان الاحتلال الإسرائيلي إحدى أبرز الشركات التي تتصدّر هذه التكنولوجيا. كما هناك شركات تحاول تقديم الحشرات (صراصير بشكل بودرة) كبديل غذائي غير مضرّ بالبيئة، ويحتوي على كمية عالية من البروتينات. وأبرز تلك الشركات هي «Entomo»، ويقع مقرها في تكساس-الولايات المتحدة. والحل الثاني عبر استبدال نوع العلف الذي يُقدم للماشية بالأعشاب البحرية (ما يجعل المواشي تنتج كمية أقل من غاز الميثان خلال الهضم).

وفيما يبدو هذا التحوّل جيداً (ربما ما عدا أكل الحشرات)، إلا أنه رفاهية لا يملكها إلا الأثرياء، إذ إن المنتجات المذكورة باهظة الثمن مقارنةً ببديلها الحالي. وهنا تصبح مسألة معالجة المناخ هدفاً فردياً وليس مشكلة مشتركة تحتاج إلى حل.

- بالنسبة إلى غاز ثاني أوكسيد الكربون، تم أيضاً تحويل هذه المشكلة إلى منتج، رميت لاحقاً على كاهل المستهلك ودفعته إلى الشعور بأن من واجبه أن يعالج تغيّر المناخ، مثل سوق السيارات الكهربائية وألواح الطاقة الشمسية والمراوح القادرة على إنتاج كهرباء عبر الطاقة المتجددة.

هنا، يلاحظ أن شركات التكنولوجيا استفادت من شعارات «طاقة نظيفة» و«صديق للبيئة» بشكل كبير. وتم تسليع ذلك كله وتعليبه بشكل يعطي إحساساً بالفخر للمستخدم. وعلى سبيل المثال، استطاعت شركة «تسلا» للسيارات الكهربائية، المملوكة من إيلون ماسك، تقديم ترقية اجتماعية وأخلاقية لزبائنها. يشبه الأمر ما يحدث مع جزء كبير من مستخدمي هواتف «آيفون» من شركة «آبل» حول العالم، إذ يشعر المستخدم أنه بات جزءاً من نادٍ صغير، وأنه بشرائه سيارة من «تسلا» يقوم بحماية الكوكب. وكذلك الأمر بالنسبة إلى ألواح الطاقة الشمسية والمراوح، التي يروّج لها باعتبارها تحرّراً، وحياة خارج المنظومة. حتى إن هذا الأمر بات حلماً للعديد من صانعي المحتوى على «يوتيوب». آلاف القنوات تعرض فيديوات لبشر قاموا بالانتقال إلى الريف، بهدف بناء منازل صغيرة تستمد الكهرباء من ألواح الطاقة الشمسية أو من مراوح صغيرة.

وبحسب تقرير أعده «REN21» (مركز تفكير ومجموعة حوكمة متعدّدة تركّز على سياسة الطاقة المتجددة. مقرّه باريس، فرنسا)، فإن حصّة الوقود الأحفوري من نسبة الطاقة العالمية كانت 80,2% في عام 2019، مقارنة بـ 80,3% في عام 2009، بينما شكّلت مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية 11,2% من نسبة الطاقة في عام 2019 و8,7% في عام 2009. أي أن نسبة الاعتماد على المحروقات في الوقت الحاضر، تماثل تقريباً النسبة التي كانت عليها منذ 10 سنوات. خلص التقرير إلى أن الاستثمارات في الطاقة المتجددة لا تمثّل سوى سدس استثمارات الوقود الأحفوري.

نفايات المستقبل

للسيارات الكهربائية وألواح الطاقة الشمسية ومراوح الكهرباء جانب مظلم، نادراً ما يشار إليه، وهو بطاريات الليثيوم وشفرات توربينات الرياح. الأولى تتكون من عدّة مئات من خلايا الليثيوم أيون الفردية، وكلها تحتاج إلى تفكيك. وتحتوي على مواد خطرة، ولها ميل للانفجار إذا تم تفكيكها بشكل غير صحيح. وتتم إعادة تدويرها بنسبة 5% فقط، أي أن تلك البطاريات ستصبح نفايات المستقبل. أما بالنسبة إلى الطاقة الكهربائية عبر الرياح، فقد نشر موقع «بلومبرغ» خلال الشهر الجاري، تقريراً صادماً عن أن شفرات المراوح (القديمة تحديداً) لا يمكن إعادة تدويرها. وهي تدفن في مقابر إلى الأبد. ويتحدث التقرير عن عشرات الآلاف من الشفرات المتقادمة حول العالم ومعظمها ليس لديه مكان يذهب إليه سوى المطامر. ووفقاً لـ«بلومبرغ» سوف يزداد الأمر سوءاً، إذ تم بناء معظم تلك المراوح المنتشرة حول العالم منذ أكثر من عقد من الزمن، عندما كانت التقنية أقدم مما هي عليه اليوم.

وفي تقرير مصوّر بعنوان «نهاية النفط»، أعده موقع «vox» الإخباري بالتعاون مع منصة «نتفلكس»، استحضرت العالمة الأميركية يونيس فوت، التي قامت عام 1856 بجلب عبوتين تحتويان على مؤشر حرارة للجو (العبوة الأولى في داخلها هواء، والثانية تحتوي على غاز ثاني أوكسيد الكربون، ووضعتهما في الشمس، فيتبين بعد فترة من الوقت، أن عبوة الهواء ماثلت الحرارة داخلها حرارة الجو، فيما ارتفعت في داخل الثانية بشكل كبير). ومن هنا استنتجت فوت أن تشبيع الغلاف الجوي بثاني أوكسيد الكربون، سيرفع حرارة الأرض. ويذكر التقرير أن بعد 3 ثلاث سنوات من تلك التجربة، بدأ استخراج النفط من حول العالم.

الاستثمار في المناخ

هكذا يمكن أن نسأل: إذا كان ارتفاع الحرارة سببه الأكبر الزيادة في غاز ثاني أوكسيد الكربون في الجو، ألا يمكن سحب هذا الغاز والتخلص من المشكلة؟

بالفعل، هناك تكنولوجيا جديدة قادمة، تُسمى «Direct Air Capture»، تستخدم معدات شفط ضخمة، تزيل ثاني أوكسيد الكربون من الغلاف الجوي، وتحتجزه تحت الأرض، وفي بعض الحالات، تعيده إلى صناعات معينة، مثل الأسمدة للمزارعين أو لشركات المشروبات الغازية. وإحدى أبرز الشركات التي تستخدم تلك التقنية هي شركة «كلايم وركس». الأخيرة تقول إنها تعمل باستمرار على توسيع نطاق التقنية، وبناء آلات أرخص وأكثر كفاءة عاماً بعد عام. وفي الوقت الحالي يمكن لأكبر مصنع لديها إزالة 900 طن من ثاني أوكسيد الكربون سنوياً، وتنشئ الآن مصنعاً بسعة عدة آلاف من الأطنان سنوياً. بعد ذلك، تخطّط الشركة للوصول إلى هدف بدء العمل على إزالة كميات ثاني أوكسيد الكربون من الغلاف الجوي في غضون السنوات العشر القادمة. وفي حين يبدو هذا الحل الأكثر منطقياً، إلا أنه بحاجة إلى تمويل كبير واستثمارات على صعيد الكوكب من قبل الحكومات، وهو أمرٌ لا يناسب «رأسمالية الكوارث».

30,2
مليار دولار
هي القيمة التقديرية لمزارع الاحتباس البحرية بحلول 2025 علماً بأن هذه السوق مقدّرة بنحو 16.7 مليار دولار في عام 2020

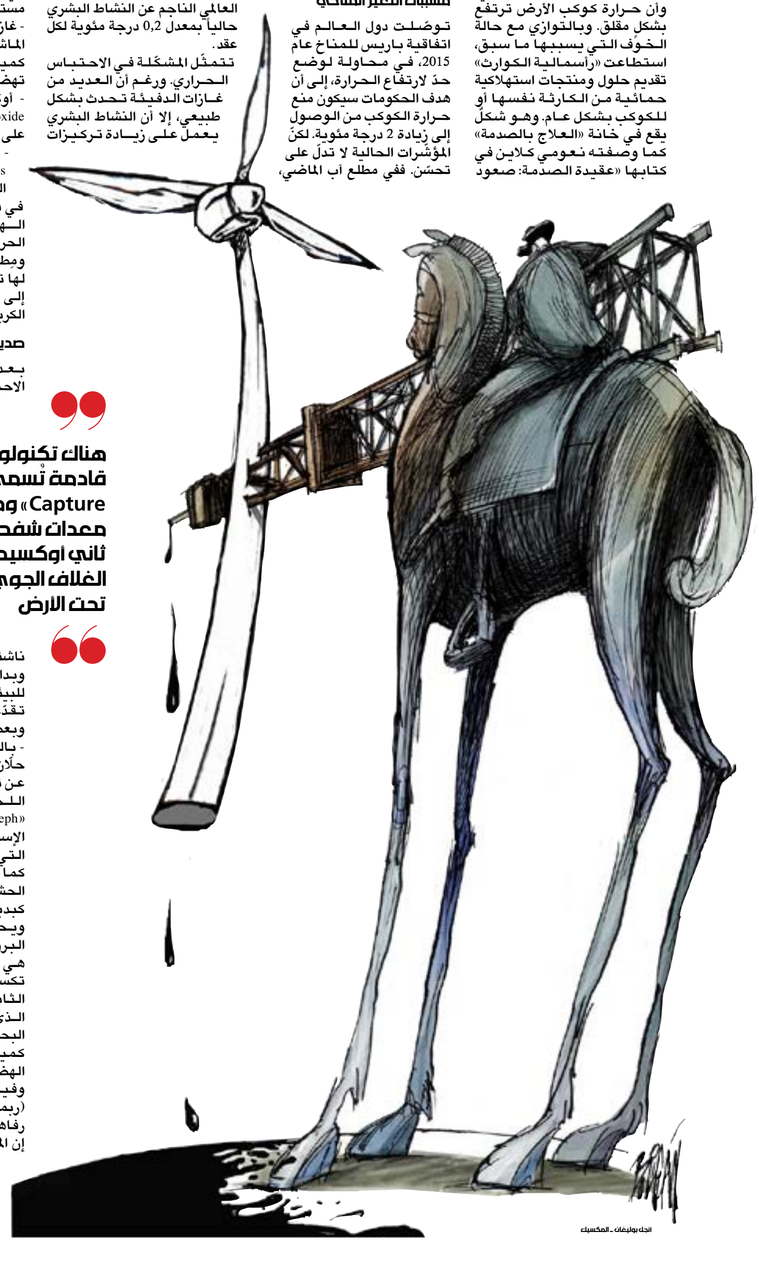

رسم بياني

العالم على مشارف فقاعة عقارية

في 2020 ارتفعت أسعار المساكن في العالم بنسبة 5,3 في المئة. هذا ما أكدته حسابات صندوق النقد الدولي. ويعتبر ذلك أعلى نسبة ارتفاع سنوي في أسعار المساكن خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. وتزامن هذا الارتفاع الكبير مع انفجار إحدى أكبر الأزمات الاقتصادية في التاريخ، أي تلك التي نتجت من جائحة كورونا. فأموال حزم الإنقاذ التي ضُخّت في الأسواق، من قبل الحكومات، بهدف تحفيز الاقتصاد، لم تذهب في الاتجاه الذي كان يتمناه صانعو السياسات. بل ذهب جزء كبير منها إلى الأسواق المالية لينتهي بها المطاف في قطاع المساكن، وفقاً لمؤشّر أسعار المساكن.

المفارقة أن أسعار المساكن المضخّمة سببت بالأزمة المالية التي هزت الاقتصادات العالمية في عام 2008. لكن الآن انقلبت الآلية، فأتى التضخّم في أسعار المساكن نتيجة للأزمة التي يشهدها العالم.

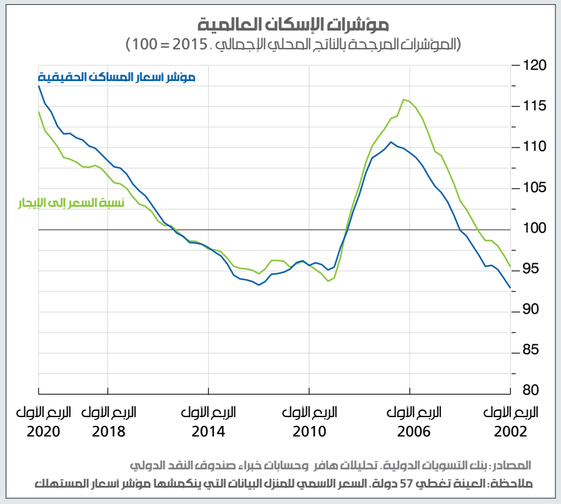

المصادر: بنك التسويات الدولية. تحليلات هافر وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي
ملاحظة: العينة تغطي 57 دولة. السعر الاسمي للمنزل البيانات التي ينكمشها مؤشر اسعار المستهلك

من مؤشرات هذا التضخّم في الأسعار، ارتفاع مؤشّر أسعار المساكن نسبة إلى الإيجارات، أي أن القطاع يعاني من فقاعة. فالارتفاع الهائل في هذا المؤشّر، يعدّ أحد أبرز علامات فقاعة العقارات التي سبّبت بأزمة 2008. كذلك، إن تسارع ارتفاع هذا المؤشر في السنة الماضية، ليصبح على مشارف مستويات ما قبل عام 2008، ينطوي على إشارة خطيرة في اتجاه أزمة مقبلة.

وفيما ارتفعت أسعار السكن بنسبة 5,3 في المئة في عام 2020، ارتفعت الإيجارات بنسبة 1,8 في المئة فقط، أي أن الارتفاع في الأسعار سبق الارتفاع في الإيجارات، وهو ما يفسّر التسارع الذي شهده مؤشّر الأسعار نسبة إلى الإيجارات. ولهذا الأمر نتائج إضافية ستظهر في تضخّم الأسعار. فمؤشر السكن هو بند أساسي في مؤشر تضخّم الأسعار. بحسب صندوق النقد، يمثّل السكن نحو 20 في المئة من السلّة الاستهلاكية. لذا، وفقاً لحسابات الصندوق، إن ارتفاع أسعار المساكن بنسبة 5,3 في المئة يسبّب مباشرة تضخّم الأسعار بنسبة 1,5 في المئة على مدى سنتين.

من الطبيعي أن تمثّل هذه المعطيات مصدر قلق لصانعي السياسات. خصوصاً أن الخوف من مخاطر التضخّم في تصاعد على صعيد العالم كله. كما أن تأثير ارتفاع أسعار السكن على كلفة المعيشة يجب أن يكون دافعاً لهؤلاء للاهتمام بهذه الظاهرة، فهو أمر يمسّ بالأمن الاجتماعي للسكان. ومن ناحية أخرى، إن هذا الارتفاع في أسعار السكن في خضم أضخم أزمة اقتصادية شهدها العالم، لا بد أن يكون جرس إنذار لمدى نجاح السياسات المالية والنقدية التي نفّذها هؤلاء المسؤولون في تحقيق أهدافها. فما يظهر اليوم من تضخّم في الأسواق المالية وأسواق السكن لا يدل إلا على أن هذه السياسات قد فشلت فشلاً ذريعاً.

مؤشر

قفزة أسعار المعادن: من علامات التضخّم العالميّ

سجّلت أسعار المعادن الأساسية ارتفاعاً بمعدل 9,7% بين شهرَي شباط وآب من عام 2021، وفقاً لحسابات صندوق النقد الدولي الذي يتوقّع أن تواصل هذه الأسعار ارتفاعها في عام 2021 بمعدل 57,7%، ثم تنخفض الأسعار بمعدل 1,5% في عام 2022. بعض هذه المعادن كان متداولاً في الأسواق مثل النحاس والنيكل، وبعضها دخل حديثاً إلى التداول مثل الليثيوم والكوبالت.

يعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع، إلى تعافي الصناعة في العالم مع عودة الحياة الطبيعية بشكل تدريجي، وا سيما في البلدان التي حقّقت نسباً عالية من التلقيح المجتمعي. فمع تعافي الاقتصاد العالمي، عاد الطلب على المواد الأولية، ولا سيما المعادن. كذلك، أسهم في هذا الارتفاع، الطلب على المعادن المستخدمة في تكنولوجيا الطاقة الخضراء التي تحوّلت إلى سلعة مرغوبة في السنوات الأخيرة بعد تعهّد الدول والشركات العالمية بخفض انبعاثاتها السامة. فالتحوّل الذي يشهده العالم من الطاقة التقليدية إلى الطاقة «الخضراء» صار يلعب دوراً أساسياً في ارتفاع أسعار هذه المعادن، إذ إن هذه الأخيرة أساسية في تصنيع البطاريات التي تشكّل مكوناً مهماً وضرورياً لنجاح ما يُسمى بالطاقة «الخضراء». تحوّل كهذا، يعطي أهمية كبيرة لعامل تخزين الطاقة، وهو عامل لم يكن يستحوذ على هذا الاهتمام عندما كان الاعتماد على الطاقة التقليدية. لذا، زاد الطلب على المعادن التي تشكّل عناصر أساسية في تصنيع البطاريات التي باتت تُستعمل بشكل أكبر في تصنيع السيارات الكهربائية أيضاً.

ارتفاع أسعار المعادن يشكّل أحد العوامل التي قد تُسهم في موجة التضخّم العالمية التي يتوقّعها بعض الخبراء الاقتصاديين. فارتفاع أسعار المواد الأولية بالشكل الذي يتوقّعه صندوق النقد، يعني بطبيعة الحال، ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية أيضاً، أي ارتفاعاً في كلفة الإنتاج، وبالتالي زيادة في الأسعار.

أما الدول المستفيدة من الارتفاع في أسعار المعادن فهي الدول المنتجة لها التي تملك أكبر احتياطات منها في باطن الأرض، مثل الكونغو التي تملك 50% من احتياطات العالم من معدان الكوبالت وتبلغ حصّتها السوقية من إنتاج هذا المعدن 70% من إنتاج العالم. هناك دول أخرى مثل أستراليا، التي تنتج الليثيوم والنيكل والكوبالت، وتشيلي التي تنتج النحاس والليثيوم، ودول أخرى منتجة للمعادن مثل روسيا وجنوب أفريقيا والبيرو.

	الاستخدام			
	الطاقة المتجددة	الاتصالات	البطاريات	الإنتاج عام 2020 (مليار دولار)
المعدن				
نحاس	x	x	x	123
ألمينيوم	x	x	x	107
نيكل	x		x	28
زئبق	x			28
رصاص	x		x	26
فضّة	x			13
مانغانيز	x		x	25
كروميوم	x			19
سيليكون	x			14
كوبالت			x	4,1
ليثيوم			x	1,8

دراسة

في هذه الحلقة الثالثة والأخيرة من الدراسة التي أعدّها المدير العام السابق للمالية العامة، يشير آلان بيفاني إلى العوائق التي منعت تنفيذ خطّة التعافي التي تحدّد الخسائر وتنظّف المجال المالي، أي تنظيف ميزانيات مصرف لبنان والمصارف... في اعتقاده المسألة كلّها تتعلق بالنظام بأكمله

أصل أزمة القطاع المصرفي [3]

ضرورة تنظيف المجال المالي

آلان بيفاني

بعد كل ما حدث في السنوات الأخيرة في القطاع المصرفي، وبعد إغلاق المصارف أبوابها عشية 17 تشرين، ولأن الحكومة لم تكن قادرة على رسم صورة واضحة عن حسابات مصرف لبنان، اتّضح أن سداد مستحقات سندات «اليوروبوندز» لشهر آذار 2020 وحده، لم يكن مناسباً. فإما تكون الحكومة قادرة على دفع 4,7 مليارات دولار، تُستحق في 2020 أو تتخلّف عن السداد. من يرمي 1,2 مليار دولار لحملة السندات رغم علمه بأن كل دولار منها سيغادر البلد وأن استيراد الحاجات الأساسية في خطر؟ المتظاهرون الذين أسقطوا حكومة الحريري، أجمعوا على المطالبة بالتخلّف الفوري عن الدفع. الحكومة استجابت. لو تمت عملية الدفع في آذار، فإن ذلك يعني إثراء الذين راهنوا على الدفع، وتسريع استنفاد الأصول الأجنبية. كان السبيل الوحيد للخروج هو ادّخار أكبر قدر ممكن من الاحتياطات لمدّة عامين، حتى تنفّذ الإصلاحات.

توصّلنا، أنا وفريقي، جنباً إلى جنب مع مستشارينا في «لازار»، إلى خطّة تعافي ترسم التشخيص المناسب للأزمة، وتغطّي الإجراءات المطلوبة: إعادة هيكلة الديون، إعادة هيكلة القطاع المصرفي (مصرف لبنان، المصارف)، إصلاح المالية العامة، إنشاء شبكات أمان اجتماعي، تطوير أجندة للنموّ الاقتصادي... وبعد عدة اجتماعات في مجلس الوزراء، تمت الموافقة على الخطة بالإجماع في نيسان 2020 وأشاد بها المجتمع الدولي بمن فيهم صندوق النقد والبنك الدوليين ومصارف أميركية. كانت الخسائر فادحة، وقبولها سيرتّب عواقب وخيمة على النظام الإجرامي.

عندما بدأت الأزمة، لم يكن أحد يتخيّل حجم خسائر مصرف لبنان. كان حساب «الأصول الأخرى» في ميزانيته ينمو بشكل هائل من دون أن يقدّم المصرف أيّ تفسير مفيد. لم يعلم سوى عدد قليل من الأشخاص ما هي «الأصول الأخرى»، إلى أن تبلّغ فريق «لازار» من محاسب المصرف المركزي، بشكل غير مقصود، أنها خسائر قرّر الحاكم مراكمتها لتغطيتها بأرباح «سكّ العملة». هكذا خرج الرقم المخيف: خسائر مصرف لبنان تجاوزت أعلى مستوى مسجّل للناتج المحلي الإجمالي. وبنتيجتها، أفلست عملياً جميع المصارف التجارية لأن 65% من أصولها المقوّمة بالعملات الأجنبية مودعة في مصرف لبنان، بينما أقرضت 25% منها لشركات خاصة وأفراد واستثمرت 10% في سندات «اليوروبوندز». بعد التخلّف عن السداد، خسرت المصارف نحو 70% من قيمة سندات اليوروبوندز، لكن الأمر كان قابلاً للسيطرة (9 مليارات دولار مقارنة برؤوس أموالهم البالغة 21 مليار دولار آنذاك)، خلافاً لخسائر «المركزي» التي غيّرت قواعد اللعبة لأن المصارف لم تستطِع استرداد أموالها منه، ما حرم المودعين من حقوقهم أيضاً.

هذا التشخيص يعني أن الحاكم لم يكن ساحراً، وأن على مساهمي المصارف إعادة جزء من مدّخراتهم في الخارج لإعادة رسملة مؤسّساتهم، إذا أرادوا أن يظلّوا مساهمين رئيسيين. كذلك، هذا يعني أن العديد من السياسيين الذين كانوا مساهمين أو يملكون أسهماً تفضيلية، فقدوا مبالغ كبيرة من أموالهم، فضلاً عن أن أولئك الذين لم ينجحوا في وضع أموالهم في الخارج كانوا تحت تهديد الـ«bail-in» أو الـ«haircut» الذي يتعرّض له المودعون الآن. لذا كان هؤلاء المصرفيون والسياسيون غاضبين لأن خطة الحكومة الرامية إلى حماية المودعين الصغار والمتوسطين من أي خسارة، اقترحت «bail-in» بنسبة 30% على الودائع الأكبر من 500 ألف دولار.

بشكل عام، إن تنفيذ خطّة الحكومة في إطار برنامج مع صندوق النقد الدولي، كان من شأنه أن يضع حدّاً لثغرات النظام التي ولّدت مبالغ كبيرة لزعماء الطوائف. هذه الأموال أتت من التهريب عبر الحدود، والإدارة الفاضحة لمرافق الكهرباء، والصناديق المختلفة، والمنافع الملتوية في القطاع العام، وقبل كلّ شيء، الأموال غير المشروعة التي وجهها المصرف المركزي إلى مختلف المستفيدين من دون أي رؤية أو سيطرة.

كان الهجوم المضاد على الخطّة عنيفاً، إنما منظّم جيداً. ادّعت جمعية المصارف أنها لن تقبل أي «هيركات» على الودائع، ثم استخدمت الطوائف سلاحاً عبر تشكيل النواب في أيار 2020 لجنة لتقصّي الحقائق. تظاهر أعضاء اللجنة أنهم يريدون النظر في تناقضات الأرقام بين الحكومة والمصرفيين. كانت مسرحية مثيرة للشفقة. وزراء الحكومة كان يُفترض أن يدافعوا عن الخطّة لكنهم جلسوا يراقبون بصمت، بينما كان النواب يصرخون بالشتائم والتهديدات، مدّعين أن أرقام الخسائر مبالغ فيها. هذا حصل فيما كان صندوق النقد الدولي يُصدر بياناً تلو الآخر يشهد على أن الخسائر التي احتسبتها خطة الحكومة صحيحة وقريبة جداً من تقديراته. لقد استخدم معارضو خطّة الحكومة كل الحيل القذرة.

في هذا الوقت، واصلت المصارف التخلّص من سندات «اليوروبوند» وممارسة الهيركات على الودائع، وتهريب الأموال إلى الخارج لصالح الأقوى من سياسيين ومساهمين. حدث ذلك في ظلّ السرية المصرفية. بعض المصرفيين أبلغوا نظراءهم الأميركيين أن خطّة الحكومة تهدف إلى تسليم القطاع المصرفي إلى حزب الله، وفي اليوم التالي اشتكى هؤلاء أنفسهم لقادة حزب الله بأنّ من يقف وراء خطّة الحكومة يريد وضع النظام تحت إشراف صندوق النقد الدولي للحدّ من حرية الحزب في العمل في النظام المالي. أيضاً، هؤلاء أخبروا العديد من الدبلوماسيين أن التدقيق الجنائي للمصرف المركزي يهدف إلى ملاحقة جانب واحد من الطيف السياسي، رغم أن خطّة الحكومة تضمّنت عمليات تدقيق جنائي على جميع المشتريات العامة والشركات المملوكة للدولة. أظهر الواقع أن الطوائف والأحزاب في هذا النظام حاولوا بيأس الحفاظ على استمرار هذا النظام السيئ. كانوا يقفون جنباً إلى جنب ضدّ الإصلاحات وهم ليسوا مستعدّين للتخلّي عن أيّ من المنافع غير القانونية التي قدّمها النظام لهم.

قد يتساءل المرء: لماذا لم توضع ضوابط على رأس المال حتى يومنا هذا بعد عامين على بداية الأزمة؟ قد يتساءل المرء أيضاً، لماذا لا يزال لبنان يعاني من تعدّد أسعار العملات الذي يفرضه المصرف المركزي رغم الضرر اللاحق بالاقتصاد الحقيقي وبالشركات؟ لماذا، حتى يومنا هذا، لم يتم وضع إطار لحلّ مصرفي؟

لأن المصرف المركزي لا يريد تحمّل مسؤولية ضوابط رأس المال الرسمية، وهو يضع المصارف في الواجهة لفرض الضوابط بحكم الأمر الواقع، بينما هو يهرّب أموال أصحاب النفوذ إلى الخارج. كذلك، يستخدم «المركزي» ورعاته السياسيون أسعار العملات المتعدّدة لفرض «هيركات» على المودعين من دون الاعتراف به. وخطّة تسوية أوضاع المصارف ما زالت قيد الإعداد لأن «المركزي» يواصل نفي وجود خسائر، ويريد إبقاء المصرفيين في جانبه. في غضون ذلك، يستمرّ سيرك ضوابط رأس المال المثير للشفقة: من زعم المصرف المركزي أنه لا يملك الإذن القانوني لفرض هذه الضوابط رغم أنه يسمح للمصارف بفرض ضوابط فعلية، بينما تتساءل الحكومة عمّن يجب أن يعدّ مسودة قانون ضوابط رأس المال، ويتم تضييع الوقت في لجنة الموازنة ليتقرر لاحقاً أن اقتراح هذا القانون هو من مسؤولية الحكومة. أما ما حدث في عملية التدقيق الجنائي للمصرف المركزي، فهو أمر معبّر. في بداية 2020، قرّرت الحكومة بالإجماع إجراء تدقيق جنائي للمصرف المركزي واختيرت شركة «كرول» لتنفيذه. بعد أشهر صدر تقرير أمني يحذّر من «كرول» بأن لديها ممثلاً في «إسرائيل»، ثم استبدلت «كرول» بشركة لديها مكتب كامل الموظفين في إسرائيل. عُرف لاحقاً أن الشركة الجديدة تقدم خدمات تسويقية للمصرف المركزي، فأعيد النظر بها! وأخيراً، وبعد عام ضائع، عينت «ألفاريز ومارسال»، إلّا أنه مذاك لم يزوّدها المصرف المركزي بالمعلومات والبيانات التي طلبتها.

> الوضع الحالي يغيّر وجه لبنان، وهو ما لم تتمكن الحروب والأزمات السياسية من تحقيقه. يواجه البلد حالة فعلية من اللاقانون تقوده إلى حافة الهاوية، مع احتمال نشوب فوضى واسعة النطاق قد تتطوّر إلى نزاعات مسلحة داخلية

انجل بوليغان ـ المكسيك

توصل المصرفيون، كجزء من هجومهم المضاد على خطة الحكومة، إلى خطّة خاصة بهم تتلخّص في 3 نقاط: نقل ملكية كل الأصول العامة إلى القطاع المصرفي بافتراض أن قيمتها تبلغ 40 مليار دولار رغم عدم وجود تقييم لهذه الأصول. تجميد الودائع لفترة طويلة، وبدلاً من الاعتراف بأن هذا يمثل اقتصاصاً كبيراً جداً للودائع، فإن خطّة المصارف تزعم أنها تساعد في تجنب «قصة الشعر». وأخيراً، يرفض المصرفيون إعادة هيكلة الدين المقوّم بالليرة للحدّ من خسائرهم من دون أي اعتبار بأن إعادة الهيكلة حتمية إذا أراد لبنان خفض أعباء ديونه إلى مستويات يمكن تحملها. وإذا تغافلنا عن عدم عدالة الـ bail-out بواسطة الأملاك العامة، وقبلنا الاقتصاص من المودعين، فإن خطّة المصارف لا تجلب أي دولارات جديدة إلى الاقتصاد.

هكذا، تُركنا نناقش الوضع مع صندوق النقد الدولي دون أي فرصة للمضي قدماً. لم ترغب الأحزاب السياسية في برنامج مع صندوق النقد الدولي، ولم ترغب بالاعتراف بما يتطلبه هذا البرنامج. في البداية، اعتقدوا أنهم يستطيعون الحصول على دعم مالي مع بعض الإصلاحات الواضحة والمحدودة، كما اعتادوا سابقاً، لكنهم أدركوا أن الصندوق يعرف جيداً عمق الأزمة وأهمية تحديد الخسائر في النظام وتوزيعها بطريقة عادلة. ماتت صفقة صندوق النقد الدولي ودُفنت قبل أن تبدأ، ولم يعلن أي طرف مسؤوليته عن هذا الأمر.

عندها قرر النظام، مجدداً، منح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، صلاحيات كاملة لتنفيذ خطّة نقل الخسائر من النظام المصرفي إلى المودعين وسائر المواطنين: خطّة «فعل اللاشيء». وفي فوضى من الإجراءات الموضعية التي تكرست بتعاميم المصرف المركزي التي غالباً ما كانت تتعارض مع بعضها البعض، أهدر الحاكم الكثير من الوقت أثناء طباعة كمية هائلة من الليرات. أدّى ذلك إلى إشعال العملة المحليّة مقابل الدولار، وسمح بإجراء «قصّة شعر» على ودائع الدولار. كان الهدف تحويل الخسائر إلى الفئات الأكثر هشاشة من خلال الانخفاض الهائل في قيمة الليرة اللبنانية التي تدهورت قيمتها من 1508 ليرات مقابل الدولار إلى نحو 20000، وإلى المودعين بدلاً من المساهمين في المصارف من خلال الاقتصاصات غير المعلنة للودائع. حتى صندوق النقد الدولي أعرب عن قلقه بشأن الضرر الذي يلحق بالسكان. لكن النخبة اللبنانية لم تمانع.

في نهاية الأمر، سنصل إلى نقطة توازن، غير أنه بحلول ذلك الوقت، سيبدو لبنان أشبه باليمن أو الصومال في أسوأ سنواتهما. وفي حالة الحاكم (ومعظم النخبة السياسية والمالية الحاكمة) ثمة ما هو واضح: لا يتعلق الأمر بالدفاع عن إرثه وسياساته السيئة، بل بالدفاع عن إنشاء مخطّط بونزي بشكل إجرامي وغير قانوني. يتعلّق الأمر بحماية نفسه من الاستجواب القانوني والتورّط المباشر والشخصي في الجرائم المالية إذا ثبت أنها حقيقية. اللعنة التي حلّت على اللبنانيين أن أمرهم تُرك بأيدي أشخاص يهتمون بإنقاذ أعناقهم قبل أي شيء آخر، حتى لو سُحق جميع السكان.

بعد نحو عامين على إغلاق المصارف أبوابها في تشرين الأول 2019، يمكن إجراء مقارنة سريعة؛ إن نوايا وأهداف خطة الحكومة كانت تثبيت الليرة بنحو 4000 ليرة للدولار خلال عامين، وحماية المودعين الصغار والمتوسطين من أي خسارة، واقتطاع 30% من الودائع الكبيرة، مع جذب نحو 27 مليار دولار من الدولارات الطازجة على مدى 5 سنوات. هذه العملية كانت ستعيد بعض الأمور إلى طبيعتها بحلول نهاية 2022. لكن بدلاً من ذلك، اختارت النخبة المحلية عمداً أن تدع الليرة تنهار إلى 20000 ليرة للدولار من دون قعر لهبوطها. واختارت أيضاً أن يخسر كل المودعين نحو 90% من أموالهم، وأن يُحرم لبنان من أي وصول إلى دولارات طازجة. بالنسبة إلى أولئك الذين يجادلون بأن المصارف اللبنانية ستكون قادرة مجدداً على جذب مليارات الدولارات من المودعين بشرط عودة الثقة: ماذا سيفعلون بهذه المليارات وأين سيضعونها؟ لا يمكن للمصرف المركزي المفلس أن يدفع لهم معدلات عالية بعد الآن، ولا يمكن للسوق استيعاب قروض كبيرة. سيتعين عليهم وضعها بمعدلات فائدة منخفضة، ومن الصعب أصلاً إيجاد سبب يجعل المودعين يرغبون في جلب الأموال إلى نظام مصرفي مدمّر يدفع أسعار فائدة منخفضة.

في النظام المصرفي الحالي، من الضروري تنظيف المجال المالي ووضع بعض الضوابط الفعالة. يجب تقديم إطار عمل لتسوية أوضاع القطاع، وتنفيذه سريعاً، ويجب على المخالفين الخروج نهائياً. من الواضح أن السرية المصرفية لعبت دوراً سلبياً سمح للسلوك الإجرامي أن يمرّ، لذا يجب القضاء عليها. ويجب إعادة آليات الرقابة على حاكم المصرف المركزي وفق القانون. وبالتأكيد لا ينبغي لأي حاكم، في المستقبل، أن يحتفظ برئاسة هيئة التحقيق الخاصة المسؤولة عن التحقيق في عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والأنشطة الإجرامية الأخرى.

الوضع الحالي يغيّر وجه لبنان، وهو ما لم تتمكن الحروب والأزمات السياسية من تحقيقه. يواجه البلد حالة فعلية من اللاقانون تقوده إلى حافة الهاوية، مع احتمال نشوب فوضى واسعة النطاق قد تتطوّر إلى نزاعات مسلحة داخلية. بعد كل هذا، والقضاء على الطبقة الوسطى والهجرة الجماعية، سيبقى زعماء الطوائف محاطين بأشخاص عاجزين يمكن أن يتحولوا بسهولة إلى رجال ميليشيات. ومجدداً ستنتصر الميليشيا على الدولة. ستستمر الطوائف السياسية في خدمة نظام فاسد يدعم جميع أنواع الأنشطة الإجرامية وينشر فساده في جميع أنحاء الشرايين المالية في العالم. وطالما يحافظ العالم على وهم وجود أصدقاء وأعداء داخل النظام، ستستمر الفوضى في الانتشار، وستستمر السيادة في التلاشي، وسيستمر الفساد في النموّ. الأمر يتعلق بالنظام بأكمله، بكل مكوناته، وليس حول عدد قليل من الطوائف أو عدد قليل من الأفراد.